الباب الثالث

إسرائيل ودول حوض النيل

كثفت إسرائيل فى التسعينيات من القرن الماضى علاقاتها مع العديد من الدول الأفريقية، وقدمت مساعدات اقتصادية وسلاحًا واستشارات وخدمات مدنية وإنسانية، وكما قال بن جوريون من قبل إنها ليست على سبيل العمل الخيرى بل لخدمة مصالحها، وأهمها حاجتها للمياه، وما تراه من نظرية دعم الأمن القومى؛ حيث يعرف أيلون الأمن القومى على أنه محصلة الاتصالات المتبادلة لدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة التى تعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية للدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها القومية. ولقد تطورت الإستراتيجية الأمنية بما يتسق وتحديد هذا الهدف؛ لذا تسارع إسرائيل فى الآونة الأخيرة من أجل ترسيخ وتدعيم وجودها البحرى والعسكرى فى البحر الأحمر، وذلك بتدعيم وتجديد قوتها العسكرية والبحرية، خاصة أنها طورت صناعة عسكرية متقدمة، ويبدو ذلك بصفة خاصة فى مجال نظم الأسلحة والصواريخ والصناعة الإلكترونية الحربية وصناعة الطائرات والدبابات وزوارق الهجوم السريع.

بدأت الإستراتيجية عام ١٩٤٩ بعد قيام دولة إسرائيل بتأسيس وجود لها فى خليج العقبة، بهدف الاتصال بالعالم الخارجى عن طريق البحر الأحمر، وأرادت السيطرة على طريق المواصلات بالبحر الأحمر، فبدأت باحتلال الجزر الواقعة فى الجزء الجنوبى منه، وربطت إسرائيل اهتمامها بالبحر الأحمر بسياستها التوسعية والتسلطية من ناحية وبمواجهتها للإستراتيجية العربية فى البحر الأحمر من ناحية أخرى، وكل ذلك فى سبيل تأمين حريتها فى الملاحة التى ترتبط مباشرة بأمن إسرائيل من المنظور الإسرائيلى.

دعمت إسرائيل وجودها العسكرى والبحرى فى البحر الأحمر مع تدعيم قدراتها العسكرية بشكل عام، وإنشاء علاقات ودية وسياسة ودبلوماسية مع الدول الأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر، مثل إثيوبيا ثم إريتريا، مع محاولة بناء وجود عسكرى بحرى دائم لها فى البحر الأحمر من خلال السيطرة بأى شكل من الأشكال على بعض جزر البحر الأحمر.

ولقد أقامت تحالفات مع الدول غير العربية مثل إثيوبيا وإريتريا، ودول أفريقية أخرى؛ لمحاصرة الدول العربية وتهديد أمنها القومى باستمرار.

فقامت عن طريق إريتريا بافتعال المواجهة مع اليمن على جزر حنيش بهدف إحكام السيطرة الإريترية ـ ومن ثم الإسرائيلية ـ على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر فى ضوء الاتفاق الإستراتيجى المبرم بين إسرائيل وإريتريا عام ١٩٩٣ (٨٨).

وقد تدخلت قوى خارجية فى التأثير على الأحداث فى المنطقة ودعم الموقف الإسرائيلى، متمثلة فى أمريكا والقوى الغربية، وعلاقاتها الوطيدة بعدد من القادة الأفريقيين؛ فالولايات المتحدة تتبع سياسة الترهيب والترغيب مع الدول الأفريقية التى تقف موقفًا معاديًا لإسرائيل فى المحافل الدولية، عن طريق التهديد بحجب المساعدات إذا رفضت استئناف العلاقات أو صوتت فى المحافل الدولية إلى جانب القرارات التى تدين إسرائيل، أما الترغيب فهو عن طريق الوعود بتقديم المساعدات والمعونات للدول الأفريقية التى تستجيب للشروط الأمريكية الإسرائيلية.

تدعم بعض الدول الغربية الوجود الإسرائيلى فى أفريقيا، فمن الحقائق الهامة التى تم كشف النقاب عنها، انضمام دول أوروبية إلى الولايات المتحدة فى دعم وتمويل النشاطات الإسرائيلية فى أفريقيا مثل هولندا وألمانيا، وكذلك فإن لفرنسا دورًا لا يستهان به فى تسهيل عودة إسرائيل إلى أفريقيا؛ بحكم شبكة علاقاتها المتشعبة مع القادة، وبشكل خاص مع الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ولا يمكن تجاهل دور بريطانيا فى شرق أفريقيا ونيجيريا وغيرها، ورغم أن إسرائيل فى البداية انضمت إلى أمريكا لإضعاف النفوذ الفرنسى وإحلال النفوذ الأمريكى محله؛ فقد عادت للتعاون معها. ويقال هذا عن موقفها من التصويت لفاروق حسنى وزير الثقافة المصرى لمنصب مدير اليونسكو، وأن فرنسا تراجعت عن التأييد فى التصويت الأخير؛ مما أدى إلى تراجع بعض الدول الأفريقية عن دعمه. وفى مقال للدكتور جابر عصفور يذكر «أما عن المرشحين الأفريقيين لليونسكو لكل من بنين وتنزانيا، فقد انتسبا إلى بلدين خرجا على الإجماع رغم كل محاولات الرئيس القذافى، ويرجع ذلك فى تقديرى إلى انسحاب النفوذ والتأثير المصرى من أفريقيا، واحتلال إسرائيل مواقع النفوذ والتأثير فى عدد لا يستهان به من الأقطار الأفريقية، فظنى أن إسرائيل كانت وراء خروج هذين البلدين جهارًا على الإجماع الأفريقى الذى لا يقوم على أساس صلب، وتقع بعض أقطاره تحت النفوذ الإسرائيلى المباشر

(٨٨) مختارات إسرائيلية، المجلد السابع: فبراير ٢٠٠١، الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر فى إطار نظرية الأمن الإسرائيلية.

وغير المباشر، ولا أستبعد أن تكون لإسرائيل وراء هذا بإغراء المصالح؛ فنفوذها يتصاعد فى أفريقيا ودورها فى التدخل غير المباشر، لكن الفاعل، فى توزيع مياه النيل أصبح معروفًا، يهدد الأمن الوطنى»[٨٩].

ونتيجة لتأثير داڤيد كيلون سفير الولايات المتحدة فى اليونسكو ـ الذى اشتُهر بالعداء للعرب وتأييد إسرائيل، والذى مارس ضغطًا وترهيبًا ـ فقد تراجع الدعم الأفريقى، فمن مجموع أصوات الدول الأفريقية التى تمثل ثلاثة عشر صوتًا لم تحصل مصر إلا على ثلاثة أصوات أو أربعة.

كما أن توطيد إسرائيل العلاقات مع الزعماء والشخصيات الأفريقية يثمر ما يمكن أن نسميه مرتكزات ينطلق منها هذا التحرك الإسرائيلى. فقد أدركت إسرائيل أهمية القيادات الوطنية والمثقفة فى أفريقيا؛ فكان اقترابها البارز فى البداية من نكروما؛ مما جعله يتخذ موقفًا من عبد الناصر ويتهمه بنشر الشيوعية، ثم تغير الموقف والتجأ نكروما لعبد الناصر ومصر، كذلك اقتربت من نيريرى وسنجور أكثر من غيرهما، ولقد كان وزن هؤلاء فى حركة التحرر الأفريقية حافزًا لإسرائيل ـ والغرب عامة ـ من أجل استخدام هذه الصلات لتحجيم علاقة هؤلاء بحركة التحرر العربية، وقد أفاد هذا الأمر ميراث الصهيونية، بالإضافة إلى طبيعة توجهات الفكر الليبرالى وحتى اليسارى الأوروبى المتعاطف مع إسرائيل.

ثم هناك دور الجاليات اليهودية فى أفريقيا فى دعم إسرائيل، ولقد نجحت السياسة الإسرائيلية؛ حيث توالت الاعترافات من جانب الدول الأفريقية بإسرائيل، ولقد أكدت دراسة حديثة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوچيا أن إسرائيل تهيمن على ٥٨٪ من خطوط الملاحة الأفريقية، وحذرت من خطورة السيطرة الإسرائيلية، مشيرة إلى إمكانية إغلاق الطريق أمام الملاحة العربية والمصرية والسفن التى تنقل البضائع المصرية والعربية.

يؤكد يوسى ميلمان فى جريدة هاآرتس الإسرائيلية هذه الأهداف فيقول: «فى الستينيات كانت القارة السمراء أحد الأهداف المهمة فى السياسة الخارجية الإسرائيلية، وحظيت دولة إسرائيل الشابة فى حينها بتعاطف هائل فى أفريقيا» يرجعه لاعتبارها دولة كافحت الاستعمار

(٨٩) جابر عصفور: الأهرام ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٩.

البريطانى وتغلبت عليه، وأن إسرائيل استغلت ذلك جيدًا، وقدمت بصورة واضحة الدعم الزراعى والتقنى للدول الأفريقية، وأرسلت المستشارين والمدربين، واستقبلت الطلاب الأفارقة، وفى الخفاء، باعت لهم السلاح وأمدتهم بالمستشارين العسكريين، واستفادت إسرائيل من صناديق استثمارية تابعة لـ CIA وجهت من خلال جمعيات مهنية أمريكية للهستدروت، ومنه لتمويل أنشطة مختلفة فى أفريقيا. أتاح هذا المال توطيد الوجود الهام لممثلى الموساد فى أرجاء القارة السمراء. وخطا ضباط الاستخبارات الشبان من أمثال داڤيد قمحى، وراوفنى مرحاف، وناحوم أومونى فى الموساد خطواتهم الأولى عبر القارة السمراء. وما كتبه يوسى ميلمان يؤكد ضلوع إسرائيل وأمريكا فى عمليات التجسس، وفى فقرة أخرى يذكر ميلمان أن الاعتبار الأمنى كان مبررًا لعناصر الموساد والمستشارين العسكريين فى الجيش الإسرائيلى للتدخل فى الشئون الداخلية للأنظمة الأفريقية، ولقد ترددت أسماء هؤلاء فى تقارير مختلفة باعتبارهم متورطين فى انقلابات فى أوغندا وزنجبار، أو على الأقل علموا بأمرها قبل حدوثها[٩٠].

يوضح ما كتبه يوسى ميلمان مدى التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا. بل إن هاآرتس نشرت أيضًا أن المستشارين العسكريين والموساد ووزارة الدفاع الإسرائيلية وراء كثير من الثورات والانقلابات فى أفريقيا، بتكليف من الصناعات العسكرية والأمنية الإسرائيلية وبدعم قوى من وزارة الدفاع. وأنهم وراء تشويه اسم إسرائيل فى أفريقيا سواء بسبب المشاركة فى حروب أهلية، كما فى أنجولا وليبيريا وسيراليون وساحل العاج، أو بسبب دعم أنظمة دكتاتورية كما فى غينيا وجمهورية الكونغو.

وفى ٩/ ٥/ ٢٠٠٨، وقّع وزير الصناعة والتجارة والتشغيل إيلى بشاى على اتفاقيات تعاون اقتصادى مع ليبيريا وبنين ورواندا وبورندى، وقد تم التوقيع فى إطار الحفل الذى أعدته الغرفة التجارية المسيحية International Christian Chamber of Commerce فى القدس، والتى دعت خلاله حوالى ٥٠٠ من رجال الأعمال من سائر أنحاء العالم فى محاولة لدفع التعاون الاقتصادى مع إسرائيل، ولقد أعلنت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل أن الدول التى وقعت على اتفاقيات فى حاجة لتحسين مجالات الاتصالات والمياه والكهرباء والطرق، وهناك منظمات تمويل دولى تعمل فى هذه الدول تحت رعاية الأمم المتحدة والبنك الدولى، وتمنح فرصًا للدخول فى مجالى التجارة والزراعة «وأن البنك الدولى سيمول المشروعات الإسرائيلية» التى

(٩٠) هاآرتس، مقالة يوسى ميلمان ٦/ ٨/ ٢٠٠٩: «عندما يحذو ليبرمان حذو جولدا فى أفريقيا».

ستشكل عنصرًا أساسيًا فى اقتصاد تلك الدول. كما أعلنت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل «أنه سيتم فى صيف ٢٠٠٨ افتتاح مكاتب تجارية إسرائيلية فى جنوب أفريقيا لممارسة نشاطها فى عدد من الدول الأفريقية».

وفى مجال الإعلام الدعائى، نظمت إسرائيل دورات تدريبية للأفارقة للتدريب على الإذاعة والتليفزيون، كذلك سجلت مئات البرامج الإذاعية للإذاعات الأفريقية التى لا تصلها البرامج الإسرائيلية الموجهة التى تبثها باللغات الأفريقية، وتوالى إسرائيل إمداد الإذاعات الأفريقية دوريًا باحتياجاتها من المواد الدعائية التى تبرز الإنجازات السياسية، وتتميز هذه النشرات بالأسلوب العصرى فى إخراجها الصحفى وعرض مادتها الدعائية. كذلك تقوم هذه السفارات بتوطيد علاقاتها مع أهم المؤسسات الصحفية ودور النشر فى الدول الأفريقية، وتعمل على تجنيد بعض الصحفيين الأفارقة للكتابة عنها، وينطبق هذا القول على عدد من الصحف الأفريقية وخاصة فى كينيا ونيجيريا والسنغال وليبيريا وزامبيا؛ حيث تتولى هذه الصحف الدفاع عن المصالح الإسرائيلية، وتعمل على إبراز إيجابيات الدولة العبرية، كما تتميز بانحيازها الكامل لوجهة النظر الإسرائيلية فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى[٩١].

ولقد أثارت زيارة أفيجدور ليبرمان وزير خارجية إسرائيل كثيرًا من الآراء، بعضها هون من أمر الزيارة ونتائجها، والبعض الآخر اعتبرها إشارة خطر. ولقد نشرت الصحف الإسرائيلية أن ليبرمان سيسعده أن يحذو حذو جولدا مائير. وحقيقة القول هى أن ليبرمان يهتم جدًا بالقارة السمراء ـ مثل جولدا مائير عندما كانت وزيرة لخارجية إسرائيل فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ـ ويحاول إعادة إسرائيل إلى مكانتها القديمة هناك بزيارته لخمس دول مركزية فى أفريقيا هى: إثيوبيا وأنجولا ونيجيريا وأوغندا وكينيا، وذكر أن إسرائيل تغيبت منذ سنوات طويلة عن قارتى أمريكا الجنوبية وأفريقيا، منذ جولات جولدا قبل خمسين عامًا، إذ لم يقم أحد من وزراء الخارجية فى إسرائيل بمثل هذه الجولة الواسعة فى أفريقيا. وليبرمان هو الذى هدد بضرب السد العالى وإغراق مصر. وفى ندوة عن مياه النيل شارك فيها وزير الرى السابق فى قناة العربية، ذكر أحد المتحدثين أن سلاح الجو الإسرائيلى يجرى تدريبات على توجيه ضربة نووية ـ للسد العالى تؤدى إلى إغراق الوادى والدلتا بالمياه المخزونة فى بحيرة السد،

(٩١) «الإعلام» مختارات إسرائيلية يناير ٢٠٠٢ مقالة عز العرب ص٨٥، وانظر أيضًا مقال خيام محمد الزغبى: «جدلية المصالح والأهداف الإستراتيجية للصهيوأمريكية فى فلسطين وفى السودان»: مختارات إسرائيلية سبتمبر ٢٠٠٩.

وتستخدم فى هذه التدريبات أسلحة تنتجها إسرائيل بالاشتراك مع الولايات المتحدة، ومن بينها صواريخ تسمى «صواريخ السلام».

وذكر مقال للأهرام أن البعض يرى أن ليبرمان لا يمثل إسرائيل المحبة للسلام؛ لأنه وزير خارجية فى حكومة بنيامين نتنياهو، ولكن يرى البعض الآخر أن ذلك هو الاختيار الإسرائيلى الحر، ولم يفرضهما أحد فى انتخابات مزورة؛ مما يفند مقولات ساذجة فى رأيه تقول إن ليبرمان صوت غير معبر عن المزاج الإسرائيلى المحب للسلام.

ويستطرد الكاتب بأن السعى الإسرائيلى لإقامة علاقات وثيقة مع دول أفريقيا ليس جديدًا؛ حيث سعت إسرائيل منذ وقت مبكر إلى شن هجوم ديبلوماسى مضاد، لجأت فيه إلى سلاح المساعدات العينية، وعلى سبيل المثال فقد ارتبطت إسرائيل بتعاون مع كينيا منذ استقلالها أوائل الستينيات، وذلك فى مجالات الزراعة والطب والأمن.

ويضع الكاتب تحليلًا منطقيًّا، هو نفس ما تبنته الصحافة الأجنبية أيضًا، أنه مع تصاعد مطالبة دول حوض النيل بتعديل حصص المياه؛ فإن التهوين من شأن التحركات الإسرائيلية يعد من باب التخدير، وتصبح مقولات مثل «إن ليبرمان يحصد الفشل؛ لأن علاقات مصر الأفريقية تمثل تاريخًا يصعب على إسرائيل المساس به» غير معبرة عن الواقع، بل تعبر عن ثقل فى الفهم والتفكير والحركة، ويضيف الكاتب «لعل الزيارة التى سيقوم بها رئيس مجلس الوزراء أحمد نظيف إلى إثيوبيا ستكون بداية العودة الحقيقية إلى أفريقيا عبر بوابات المصالح المشتركة، وليس من خلال تصريحات إنسانية»[٩٢].

وسنتناول بالدراسة صلة إسرائيل بكل دولة من دول حوض النيل التسع[٩٣] إلى جانب مصر.

* * *

(٩٢) الأهرام: ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٩٣) البعض لا يعد إريتريا من دول الحوض الرئيسية حيث إنها مراقب، ويعتبر دول المنبع سبعة.

الفصل الأول
السودان

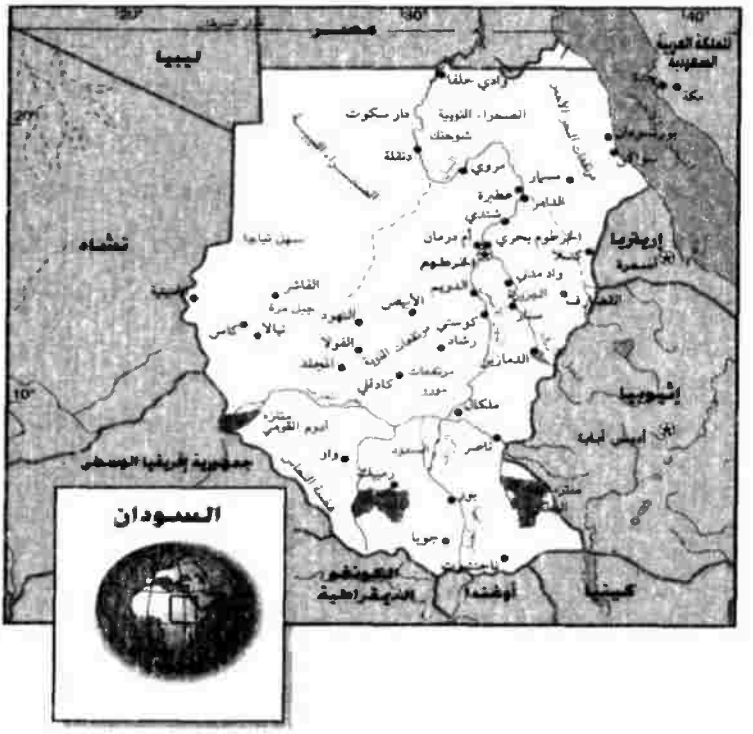

تلعب إسرائيل دورًا مهمًّا فى محاولة تقسيم السودان، وتفتيته إلى عدة كيانات يرتبط بعضها بمصالح مشتركة معها، وتمثل السودان لمصر عمقًا حيويًّا، وبينهما ترابط عضوى، فكل ما يحدث فى السودان سيؤثر فى مصر.

وإذا عدنا لبدايات التدخل أو التسلل الإسرائيلى إلى السودان، فإن خير ما يوضحها كتاب عميل الموساد السابق موشيه فرجى بعنوان «إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان»، بالإضافة إلى الوثائق الأمريكية والمؤلفات والكتابات الصحفية الإسرائيلية ومراكز الأبحاث الغربية والأفريقية والعربية المتخصصة.

يوضح كتاب موشيه فرجى أهداف التدخل فى السودان، وبصفته عميلًا فى المخابرات الإسرائيلية، فقد اطلع على كثير من المعلومات، وقال فى المقدمة إن تدخل إسرائيل فى الصراع الداخلى الذى نشب فى السودان واعتبر فى بداياته مجرد حدث محلى، أثار دهشة الكثيرين والتساؤل عن دوافع إسرائيل. وهو يرى أن هذا التدخل نشأ بسبب مجموعة من الدوافع التى أدت إلى الأزمة الحالية من صراع بين جنوب السودان وشماله، رغم أنه يعتبر أن السودان ليس أحد دول المواجهة مع إسرائيل، وأن السودان ظل خارج نطاق دول الطوق فى عهد عبد الناصر وحرب ١٩٥٦، وأنه لم يدخل فى مواجهة مع إسرائيل عند قيامها فى ١٩٤٨. ويضيف أنه فى النصف الثانى من الخمسينيات، التزم السودان جانب الحياد، وأنه لم يعترض على قيام علاقات لإسرائيل مع إثيوبيا فى عهد هيلاسلاسى أو مع كينيا وأوغندا، ولكن كان لوزارة الدفاع الإسرائيلية والجيش والمخابرات رأى آخر، فتعددت الرؤى التى استخدمت لتوصيف الخطر الذى يمكن أن يشكله السودان فى المستقبل باعتباره عمقًا إستراتيجيًا لمصر، وبما يمكن مقارنته بما يحدث فى العراق الذى تتماثل تركيبته الديموجرافية مع السودان، وأن تدخلها منذ البدايات فى جنوب السودان هو الامتداد الطبيعى لإستراتيجية إسرائيل الأمنية تجاه منطقة القرن الأفريقى، والتى صاغ بن جوريون قواعدها من البداية وتولاها أورى لويرانى، وأنها تقوم على تقوية الحركات الإثنية المعارضة للسلطة فى الشمال، بعد فشل محاولاتها فى إجراء اتصالات مع الزعامات السودانية فى الشمال، وتحول السودان إلى الخندق المعادى لإسرائيل، فلزم اتباع سياسة شد الأطراف ثم بترها.

أصدر بن جوريون أوامره إلى أجهزة الأمن للاتصال بزعامات الأقليات فى العراق والسودان وإقامة علاقات مختلفة معها، ولقد سبق ذلك بإيجاد محطات اتصال فى كل من إثيوبيا وأوغندا وكينيا وزائير، ثم صدر القرار الإسرائيلى بدعم حركات التمرد، وكان جون جارنج همزة الوصل الرئيسية؛ حيث قدم له الدعم العسكرى والسياسى والاقتصادى والإعلامى، وانتشرت شبكات الموساد فى شمال العراق وجنوب السودان، وجمعت معلومات عن الأوضاع العامة فى كل من الحيزين الجغرافيين، ومعلومات خاصة عن جارنج الحاصل على درجة

الماجستير فى الجامعات الأمريكية، وفور انتهاء دراسته تلقى دورات عسكرية فيها ـ ثم بعد ذلك دورة عسكرية خاصة فى كلية الأمن القومى الإسرائيلى ـ وجارنج نفسه تحدث فى أسمرة عاصمة إريتريا أثناء زيارته لها، ولقائه مع مسئول إسرائيلى كبير فى وزارة الدفاع، معترفًا بفضل إسرائيل عليه وعلى حركته فقال: أنتم ظهر الجماعات والأقليات المقهورة، ولولاكم لما تحرر الأكراد من العبودية العربية، ولم ينفض الجنوبيون فى السودان عن كاهلهم غبار الخضوع والذل والعبودية، ونحن نتطلع إلى استمرار هذا الدور حتى بعد أن يتمكن الجنوبيون من تشكيل كيان سياسى وقومى خاص بهم، مسلحًا ومنفصلًا عن سيطرة الشمال[٩٤].

استمر هذا الدعم الإسرائيلى فى حكومات رابين وشامير ونتنياهو، كما أن ضباطًا من أصل إثيوبى يخدمون فى الجيش الإسرائيلى ـ وهم من اليهود الفلاشا الذين هاجروا إلى إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات ـ تولوا مهمة تدريب الجيش الشعبى السودانى، ووضعوا تحت تصرف جارنج. وأكد فرجى أن دور إسرائيل بعد انفصال الجنوب وتحويل جيشه إلى جيش نظامى سيكون رئيسيًا وكبيرًا، ويكاد يكون تكوين ذلك الجيش وتدريبه وإعداده صناعة إسرائيلية كاملة، وسيكون التأثير الإسرائيلى عليه ـ من وجهة نظر فرجى ـ ليس قاصرًا على مناطق الجنوب، بل يمتد إلى كافة أرجاء السودان ليتحقق الحلم الإستراتيجى الإسرائيلى فى تطويق مصر، ونزع مصادر الخطر المستقبلى المحتمل ضد إسرائيل. ويرى البعض أنه عندما أراد جارنج أن يعترض أو يعدل مسار التوظيف الإسرائيلى نحو مصالح الجنوبيين والوحدة، تم اغتياله بالتنسيق مع أوغندا، كما صرحت بذلك زوجته.

ولقد أضاف موشيه فرجى أن عملاء الموساد فى الجنوب كانوا من أمثال داڤيد قمحى، وجابى شفيق، وقال: إن بعض أفراد الموساد كان ينقل الأسلحة إلى جنوب السودان، وإنها اشتركت فى سقوط عدد من مدن الجنوب فى أيدى المتمردين ١٩٩٠، وإن اتصالهم بجارنج يعود إلى ١٩٨٣، وإنه زارها ثلاث مرات، وإن علاقته كانت قوية مع سفير إسرائيل فى نيروبى،

---

(٩٤) قراءة فى كتاب «إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان: نقطة البداية ومرحلة الانطلاق» عبد الرحمن إسماعيل غانم «2009 /1 /23» http://www.fikria.org.

http://www.raya.com/sitc/topics

كتبه فهمى هويدى: «پروتوكلات الاختراق الإسرائيلى»

http://www.ahram.org.eg/archive

وإن إسرائيل دفعت ما جملته ٥٠٠ مليون دولار لمساعدة المتمردين، وساهمت الاستخبارات الأمريكية بجزء من المبلغ، وقال فرجى إن جزًا من المبلغ، كان رشوة للمتمردين لينسفوا معدات حفر قناة جونجلى نكاية فى المصريين، وللعمل على فصل الجنوب عن الشمال، وإن كان جارنج كان ينكر هذا.

ويقسم فرجى مراحل التدخل الإسرائيلي فى السودان إلى خمس مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت فى مطلع الخمسينيات، واستمرت طوال ذلك العقد، حيث اهتمت إسرائيل بتقديم المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية والأطباء، وتقديم الخدمات إلى اللاجئين الذين تدفقوا عبر الحدود من إثيوبيا، وفى هذه المرحلة بدأت المحاولات الإسرائيلية لاستغلال الخلاف القبلى بجنوب السودان، بالإضافة إلى استغلال التوتر بين الشمال والجنوب، والعمل على تعميق الخلاف، ومن ثم دعم توجه الجنوب للانفصال، فأشعلت الفرقة وقامت باستخدام وتغذية الخلاف بين الأفارقة والعرب ومفاقمته إلى مواجهة، وفى هذه الفترة اتصلت بزعامات قبائل جنوب السودان، وتولى القيام بتلك الاتصالات من الأراضى الأوغندية العقيد الإسرائيلى باروخ بارسيفر وعدد آخر من ضباط أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

المرحلة الثانية: كانت فى بداية الستينيات، حين قامت إسرائيل بتدريب عناصر من حركة الأنيانيا المتمردة فى إثيوبيا، وبدت قناعة إسرائيل بتعميق الصراع فى جنوب السودان، وهو الوسيلة الفعالة لتوريط السودان فى مشاكل لا تترك لها فرصة لدعم مصر أو مساندتها فى صراعها ضد إسرائيل.

ويقول فرجى إن هذا الأسلوب لاقى قبولًا من أهل الجنوب، ولا سيما العناصر التى كانت تعمل بإيعاز من جهات أجنبية والجمعيات التبشيرية، وهنا قررت إسرائيل الدفع بعناصر استخبارية نشطة إلى مناطق الجنوب تحت ستار تقديم العون الإنسانى، بينما الهدف كان استيعاب عناصر مؤثرة من سكان الجنوب لتدريبهم والتغلغل فى مناطقهم، وعندئذ اتخذ الدور الإسرائيلى أسلوب الاتجاه العملى، وأصبحت صفقات الأسلحة الإسرائيلية تتدفق على حركة التمرد عبر أوغندا، وكانت أولى هذه الصفقات عام ١٩٦٢، بالإضافة إلى الرشاش عوزى الإسرائيلى. وعندما تسلم أورى لويرانى منصب سفير إسرائيل فى أوغندا عام ١٩٦٥ ـ

١٩٦٦ تطور ذلك الدعم واتخذ آفاقًا أوسع، من بينها انتقال ضباط من الوحدات الإسرائيلية الخاصة لتدريب المتمردين فى الجنوب[٩٥].

والمرحلة الثالثة: تمتد من منتصف الستينيات حتى السبعينيات، وفيها استمرار تدفق الأسلحة من خلال تاجر أسلحة إسرائيلى اسمه جابى شفيق، وكان يعمل لحساب أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية.

تدفقت على المتمردين شحنات من الأسلحة الروسية التى استولت عليها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، وقامت طائرات شحن بإسقاط تلك الأسلحة فى ساحة معسكر المتمردين فى الجنوب مرورًا بأوغندا، وتم إرسال مجموعات من المتمردين لتلقى تدريبات مكثفة فى إسرائيل، ومنهم العقيد جوزيف لاجو قائد قوات الأنيانيا الذى مكث فى إسرائيل ٦ أشهر تلقى فيها تدريبات على كيفية فنون القتال، كما قامت إسرائيل بإنشاء مدرسة لضباط المشاة لتخريج كوادر عسكرية لقيادة فصائل حركة تمرد بجنوب السودان، وكانت عناصر إسرائيلية تشترك بالفعل فى بعض الاشتباكات والمعارك مقدمة خبرتها للجنوبيين.

وفى بداية السبعينيات فتحت إسرائيل بشكل رسمى نافذة أخرى لإيصال الدعم للمتمردين فى جنوب السودان، وهذه النافذة كانت أوغندا، وقام بالدور حاييم ماساتى رجل المخابرات الإسرائيلية فى سفارة تل أبيب فى أوغندا، والذى ارتبط بعلاقات وطيدة مع كثير من ضباط حركة أنيانيا، وعلى وجه الخصوص وزير دفاعها فريدريك ماجون، كما تولى الملحق العسكرى الإسرائيلى فى كمبالا العقيد باروخ باريز مهمة إيصال المساعدات إلى المتمردين فى الجنوب.

وحينما ظهر أن حركة التمرد على وشك الخفوت عام ١٩٦٩، بدأت إسرائيل على الفور تحركاتها للعمل على إشعال التمرد وتصعيده، ليصبح حركة تمرد دموى تشمل مناطق الجنوب بأسره.

وبدأت إسرائيل تزعم وجود روابط بين الشعب اليهودى والأفارقة منذ عهد الملك سليمان حتى الآن، وكيف أن هذا الشعب يواجه خطر الإبادة والفناء على يد العرب والمسلمين كما يحدث بالنسبة لليهود على مر السنين. ولم تقتصر جهود الباحثين اليهود على عملية الربط التاريخى بين

---

(٩٥) تعاون استخباراتى أمريكى فرنسى ضد السودان www.debka.com «فى مختارات إسرائيلية، سبتمبر ٢٠٠٩».

اليهود والأفارقة، بل امتدت أيضًا إلى الربط الفكرى بين الحركة الصهيونية وحركة الجماعات الأفريقية والزنجية، والحديث عن الاضطهاد المشترك. وفى نهاية الفترة، دخلت حركة التمرد فى مفاوضات مع حكومة السودان المركزية مع انكماش الوجود الإسرائيلى بعد حرب أكتوبر.

المرحلة الرابعة: وهى الممتدة من أواخر السبعينيات وطوال الثمانينيات، فعلى الرغم من التقلبات السياسية التى شهدتها الأقطار الأفريقية ـ خاصة إثيوبيا ـ فإن الدعم الإسرائيلى للحركة المسلحة ضد السودان زاد رغم مروره بعوامل هبوط وصعود فى عهد منجستو هيلا ميريام خاصة فى الثمانينيات، فقد أدركت الدوائر المعنية فى إسرائيل أن الفرصة أصبحت مواتية وسانحة لاستئناف دور إسرائيل فى دعم حركة اتفاق أديس أبابا ١٩٧٣، وذلك لعدة أسباب: استئناف حركة تحرير السودان نشاطها بزعامة العقيد جون جارنج ابتداءً من ١٩٨٣ حين تمكنت من الاستيلاء على مساحة كبيرة من جنوب السودان، ثم ظهور البترول فى جنوب السودان؛ مما عزز من دعم الجهات الأجنبية لحركة التمرد لتمكينها من السيطرة على الجنوب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية واستغلال الأوضاع السياسية المتدهورة داخل السودان، الأمر الذى شجع حركة التمرد، بالإضافة إلى دعم إثيوبيا لها، ثم الصراع والخلاف بين الدول العربية بعد توقيع مصر اتفاقية كامب دافيد، وتوتر العلاقات بين السودان والاتحاد السوفييتى الذى كان يدعم نظام هيلا ميريام، فعادت إسرائيل للتدخل فى أمور أفريقيا واستئناف أنشطتها العسكرية والاستخبارية، ولقد استعانت بعدد من المسئولين والخبراء فى الشئون الأفريقية، وأرسلت كميات من الأسلحة للمتمردين، وشجعت ضباط الجنوب على الالتحاق بمعاهدها، وتقديم المعلومات عن قوات الحكومة السودانية عن طريق أقمارها الصناعية للمتمردين، وأبرم جارنج اتفاق مع إسرائيل يتضمن تزويد جيشه بالعديد من الخبراء العسكريين الإسرائيليين الذين بدءوا يتوافدون على الجنوب منذ عام ١٩٨٩، كما دربت ٢٥ ضابطًا فى جيش جارنج عام ١٩٩٠، ووصل أكثر من ١٥ خبيرًا إسرائيليًّا إلى الجنوب لوضع الخطط وإدارة العمليات العسكرية، وشاركوا فى احتلال بعض مدن الجنوب.

المرحلة الخامسة: وهى المرحلة التى بدأت فى أواخر عام ١٩٩٠ بتقديم دعم أكثر تطورًا، وإن تأثرت المساعدات الإسرائيلية بمناخ المصالحة بين السودان وإثيوبيا، ولقد تأثرت حركة التمرد بانقسامها إلى ثلاث فصائل، كما أن سقوط نظام منجستو أثر سلبًا على الدعم الإسرائيلى، ولكن التطورات فى القرن الأفريقى فتحت مجالًا جديدًا للتغلغل الإسرائيلى فى المنطقة.

وبعد حدوث الانقسام بين جارنج ورياك شارولام أكول، حاولت إسرائيل تعزيز علاقتها مع الأخير، خاصة بعد أن ظهرت اتجاهات لدى جارنج للوحدة والتخلى عن فكرة المطالبة بدولة مستقلة، وهدف الدعم الإسرائيلى إلى إحباط الدعم العربى للحكومة السودانية وعرقلة العمل فى قناة جونجلى، والتحذير من هجرة المزارعين المصريين إلى جنوب السودان، والتركيز على أن يصير الجنوب دولة مستقلة، وأرسلت إسرائيل الخبير الاقتصادى البروفيسور إيلياهو لونفكس من أجل تقدير الثروة النفطية الجنوبية، ولكى يقنع الجنوب بالانتفاع بها إذا استقلوا، وأرادت القيادة الإسرائيلية إقامة علاقة ـ على حد قول فرجى ـ مع الجنوب أسوة بعلاقتها مع زعماء من الأكراد.

ويرى التقرير الإسرائيلى أن اتفاقيات ماشاكوس لم تكن حلًا للخلافات بين الشمال والجنوب بقدر ما وضعت الأساس العملى والشرعى لانفصال جنوب السودان عن شماله، وذلك من خلال قبول حكومة الشمال مبدأ تقرير المصِير، ومطالب أخرى تقدم بها جون جارنج.

وما هو متوقع فعلًا ـ كما ذكر سيلفا كير الزعيم الجنوبى ـ أن التصويت سيكون للانفصال فى الغالب.

وإذا تتبعنا العلاقات بين مصر والسودان منذ قيام الثورة المصرية وما لعبته إسرائيل من دور تحريضى ضد مصر فى الجنوب (فى مشروع قناة جونجلى على سبيل المثال) بعد اختيار السودان الاستقلال عن مصر ـ وقد أبدت السودان بعض الاعتراضات بالنسبة لإقامة السد العالى ـ ولكن مع تولى الفريق إبراهيم عبود السلطة فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٥٨ وتوطيد علاقته بمصر، تم التوقيع فى ١٩٥٩ فى القاهرة على إنشاء السدالعالى، واتفاقية أخرى من أجل سد سنار فى السنوات التالية، وحددت حصة مصر من مياه النيل وهى ٤٨ مليار متر مكعب، ورفعت الحصة بعد بناء السد فأصبحت ٥ , ٥٥ مليار متر مكعب سنويًا، واتفق على تنفيذ مشروعات فى أعالى النيل، ومنها مشروع قناة جونجلى، وهو مشروع قديم يعود إلى عام ١٩٣٦ [٩٦]، ولكن أدى اشتعال الحرب العالمية فى الأربعينيات إلى وقف المشروع، ثم وضعت اتفاقية عام ١٩٥٩ الخطوط العريضة له وأعد المشروع المعدل فى ديسمبر ١٩٧٠، وقدمت مسودة اقتراح للحكومتين، وفى فبراير ١٩٧٤ وقع الرئيس جعفر النميرى والرئيس أنور السادات اتفاقية التكامل بين البلدين من أجل بدء فترة جديدة من التعاون المصرى السودانى، وكجزء من عدد من المشروعات المشتركة، أُعطيت جونجلى موافقة رسمية من الحكومتين فى أبريل ١٩٧٤.

---

(٩٦) انظر عن قناة جونجلى جون بولوك: «حروب المياه»، ص١٣٨.

لم تكن قناة جونجلى السبب الوحيد فى إشعال الحرب الأهلية فى جنوب السودان، فقد بدأت فى ١٩٥٥، ولم يكن قد تم الاتفاق على إنشاء القناة إلا فى عام ١٩٥٩، ولكن على مدى سنوات كان للقناة دور فى إشعال الحرب نتيجة لتأييد حكومة الخرطوم لها، فالجنوب كان يشعر أن الشمال يتجاهله، وفى مؤتمر جوبا الذى انعقد فى ١٩٧٤ اعترف الجانبان بضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب لتلافى الضرر الناتج عن الانفصال بضمان احترام الثقافات الجنوبية والمساواة بين المواطنين[٩٧]، وإذا رجعنا للبدايات كان الجنوب يرى عدم اشتراكه فى المناقشات التى دارت فى القاهرة قبل توقيع الاتفاق الخاص بالحكم الذاتى بين مصر وإنجلترا دليلًا واضحًا على التجاهل وعدم الاهتمام بمشاكل الجنوب، أضف إلى ذلك تجاهل لجنة السودنة للجنوبيين، وتعيين الشماليين فى الوظائف ١٩٥٤، ١٩٥٥، ولقد تبلور الغضب فى تمرد الفرقة الاستوائية، وأسفر عن إيجاد اتفاق بشأن مشكلة الجنوب وإجراء بعض الإصلاحات، ووافقت الأحزاب الجنوبية على إيجاد حل للمشكلة فى إطار نظام فيدرالى أعلن الاستقلال من داخل البرلمان فى ١٩٥٥. وفى عام ١٩٥٧، ظهر حزب الاتحاد الجنوبى، ومن أهدافه فصل الخدمة المدنية فى الجنوب عن الشمال، واعتبار الدين المسيحى هو الدين الرئيسى، واللغة الإنجليزية هى اللغة الرسمية، وفى المقابل قامت الحكومة فى ١٧ نوفمبر بمنع المبشرين وأصدرت قانون تنظيم الهيئات التبشيرية، وتكونت رابطة المسيحيين السودانيين، والاتحاد السودانى الأفريقى الوطنى لجنوب السودان، وحزب سانو الذى أرسل طلبًا للأمم المتحدة طالب فيه باستقلال الجنوب عن الشمال، ثم ظهرت منظمة أنيانيا على مسرح الأحداث ١٩٦٣، وبدأت سياسة العنف فى الظهور؛ مما أدى إلى اتخاذ الحكومة بعض الإجراءات التأديبية[٩٨].

عقدت حكومة ثورة أكتوبر خلال تلك الفترة مائدة مستديرة (١٦، ٢٩ مارس ١٩٦٥) تم فيها التفاوض بين الأحزاب الجنوبية، وحزب سانو من خارج البلاد، وجبهة الجنوب حول الاختلافات العرقية والثقافية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى، واختلفت الأحزاب الجنوبية بين الانفصال أو النظام الفيدرالى أو حق تقرير المصير، وقرر المؤتمر تشكيل لجنة لبحث المسائل الدستورية والإدارية ولحل مشكلة حكومة مايو، وفى ١٩٧٢ عقد مؤتمر بين الحكومة وحركة أنيانيا الذى أنشأ حكمًا لامركزيًّا وتبلور بتوجهها إلى الحكم الذاتى للدولة فى ١٩٧٣ فى ظل سودان موحد، ومما أدى إلى الاستقرار حتى ١٩٨٣.

(٩٧) محمد عمر بشير: «جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع»، ترجمة أسعد حليم، عرض لأسباب النزاع.
(٩٨) المرجع السابق.

ولقد احتفظت الحكومة المركزية فى الخرطوم بشئون الدفاع والخارجية والتخطيط والجمارك بما فى ذلك مشروعات النيل.

وتم إحياء مشروع جونجلى، خاصة أن التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات المطروحة. وفى ١٩٧٤، وقعت مصر والسودان اتفاقًا رسميًّا لإنشاء القناة والاشتراك فى تكاليفها. وفى يوليو ١٩٧٦، وقعت عقدًا مع شركة الإنشاءات الدولية الفرنسية CCT. ولقد نظر شعب أعالى النيل إلى إنشاء الإدارة الجنوبية على أنها وسيلة لتنفيذ مشروع القناة، وأصبح هناك أمل فى التنمية والرخاء للجنوب، ودخول أموال الخليج لتحول المنطقة لأكبر منتج للحوم، وكان هناك تطلع لأموال الخليج.

ورغم ذلك فإن هناك من سعى لإيقاف المشروع، وفى أكتوبر ١٩٧٢ قامت مظاهرات فى شوارع العاصمة الجنوبية جوبا ضد مشروع قناة جونجلى، وكان لإسرائيل دور كبير فى هذا ـ كما ذكر فرجى وكما ذكرت وثائق أمريكية ـ ولقد حطموا المحلات والسيارات، حيث سارت شائعات غير صحيحة أن القناة سوف تجفف المستنقعات والمراعى المحيطة وتجعل رعى الماشية مستحيلًا، وأنها ستصبح صحراء، ولقد صدق الأهالى هذا رغم عدم صحته، وقام ما يسمى بالحكومة الدنكية ـ قبائل صغيرة من الدنكا، هدفها التخلص من الحكومة الجنوبية الموجودة ـ وبدأت تسرى إشاعات عن استعمار مصرى وهجرة فلاحين مصريين وتوطينهم فى الجنوب، حتى اضطر أبل ألبير رئيس الإقليم لذكر أنه لن يكون هناك مواطن مصرى أو عسكرى مصرى فى المنطقة، وأن شعب أعالى النيل لن يضحى لمصلحة مصر، ووعد نميرى أن تكون القناة دافعًا للتنمية وإنشاء طريق بين الشمال والجنوب.

وفى وثيقة بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٧٠ من السفير الأمريكى فى كمبالا لوزارة الخارجية فى واشنطن موضوعها إسرائيل فى جنوب السودان جاء ما يلى: «صباح اليوم زار الأب الكاثوليكى ديلاروكا كاردينال أوغندا السفارة لأمور تتعلق بالقنصلية، وقابل القائم بالأعمال، وقال له «إن طائرات إسرائيلية تهبط وتقلع من مطار صغير فى منطقة آمادى فى السودان، حسب معلومات قادة مسيحيين كاثوليك وأفارقة وأمريكيين، وقال لهم لاجئون هربوا من السودان إن هناك مطارًا بدائيًّا صغيرًا إما فى منطقة آمادى فى شمال أوغندا أو قرب مدينة مادى السودانية، وهناك أخبار بأن طائرات إسرائيلية تقلع من إثيوبيا وتهبط فى المطار وتحمل إمدادات للمتمردين السودانيين»[٩٩].

---

(٩٩) الوثائق www.anasudani.net Bulletin v3 - 8 - 2 copyright2000saleh yahea.

وفى رسالة أخرى ١١/ ٣/ ١٩٧٠ من السفير أيضًا فى كمبالا «توجد أخبار عن تدخل الإسرائيليين فى جنوب السودان تدخلًا مباشرًا من شمال أوغندا. إذا فعلوا ذلك، أعتقد أنهم ارتكبوا خطأ كبيرًا، لا أعتقد أن الحكومة إذا تأكدت ستحتج علنًا؛ لكنها ربما ستطلب من السفارة الإسرائيلية هنا وقف هذه النشاطات؛ لأنها تدخل فى شئون دولة مجاورة، وطبعًا لا تريد أوغندا من السودان أو من أى دولة مجاورة أن تتدخل فى شئونها».

ومما يدل على ازدياد تدخل إسرائيل فى شئون السودان واستغلال الحرب الأهلية فى ١٧/ ٢/ ١٩٧٠ قال راى كلاين مدير الأبحاث والاستخبارات الخارجية بخصوص جنوب السودان يستعرض مراحل الحرب: «وصلت الحرب الأهلية فى جنوب السودان إلى حالة جمود بسبب تساوى الطرفين فى القوة، وقد بدأت الحرب من ١٩٥٥ بتمرد حامية عسكرية فى توريت، وتكثفت ١٩٦٣ «حملة الفريق عبود العسكرية»، والآن يتسلم المتمردون مزيدًا من الأسلحة ومعدات حديثة ولكن ليس بكميات كبيرة، ويبدو أن معظمها من إسرائيل، ويبدو أن إثيوبيا ظلت تسمح لإسرائيل بإرسال كميات محدودة من الأسلحة عبر حدودها، وأنها ـ أى إثيوبيا ـ تقدم تدريبات عسكرية لبعض السودانيين الجنوبيين، لكن تتصرف إثيوبيا بتحفظ؛ خوفًا من أن يستأنف السودان مساعدة جبهة تحرير إريتريا[١٠٠]» وفى ذلك الوقت كانت إثيوبيا تحكم إريتريا، وقادت جبهة تحرير إريتريا حرب الاستقلال حتى استقلت إريتريا أيضًا. وفى زائير (الكونغو) تحفظ موبوتو فى مساعدة المتمردين فى الجنوب ـ وذلك حتى لا يساعد السودان المعارضة فى بلده، وظل يرفض أى نشاط عسكرى لهم هناك، ويعتقد أنه رفض طلبًا من إسرائيل لإقامة معسكرات تدريب للجنود لديه.

وفى وثيقة بتاريخ ١٨/ ٣/ ١٩٧٠ من وزارة الخارجية فى واشنطن إلى السفراء الأمريكيين فى عشرين دولة منها السودان والسعودية ومصر وإسرائيل وإيطاليا وفرنسا ودول أوروبية أخرى موضوعها تدخل أمنى فى تمرد جنوب السودان:

«حصلنا على أدلة ووثائق تؤكد زيادة اهتمام الأجانب بتمرد جنوب السودان والذى وصل إلى عامه السابع، هناك مؤشرات تأييد إسرائيلى سرى للمتمردين، وهناك أشخاص مثل الكونت فون روزن، وهناك منظمات مثل جوينت تشرش أيد «المساعدة الكنسية المتحدة ـ Joint Church Aid»

---

(١٠٠) الوثائق: Bulletinv3 - 8 -2copyright2000saleh yahea
www.anasudani.net، وجريدة الوطن السودانية.

وكريستيان ريليف «الإغاثة المسيحية ـ Christian Relief» تعمل بنشاط فى الحرب الأهلية فى نيجيريا وحرب بيافرا، ويتوقع أن يرفعوا هؤلاء شعار الإبادة، وأن العرب يبيدون الأفارقة، وربما يطلبون مساعدات منظمات أمريكية خاصة، بالإضافة إلى ذلك سنخسر علاقاتنا مع السودان ومع الدول العربية الأخرى إذا ظهرت أية وثيقة بأن الحكومة الأمريكية تتدخل فى جنوب السودان سواء كانت هذه الوثيقة صحيحة أو مزورة»[١٠١].

وأعطيت تعليمات بأن يستمر إرسال تقارير عن مدى المساعدات التى يحصل عليها المتمردون وتحاشى الاتصال بهم، وأن الحكومة الأمريكية تعتبر المشكلة مشكلة داخلية.

وبتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٧٠ من وزارة الخارجية فى واشنطن إلى السفراء الأمريكيين فى الخرطوم وكمپالا وتل أبيب، أن إحدى الصحف نشرت خبرًا مفاده أن أسرئيل ترسل أسلحة إلى المتمردين السودانيين، ويقول الخبر: إن إسرائيل ترسل أسلحة إلى المتمردين فى الجنوب، وإن غربيين شاهدوا متمردين يحملون بنادق عوزى المصنوعة فى إسرائيل، وإن فى أوغندا بعثة عسكرية إسرئيلية تدرب عسكريين فى السلاح الجوى الأوغندى بالقرب من حدود السودان؛ وانتشرت شائعات فى الدول الأفريقية أن إسرائيل تساعد المتمردين، وذلك بهدف تشتيت طاقات حكومة الخرطوم»[١٠٢].

وفى رسالة فى ٢٨/ ٩/ ١٩٧٠ من وزير الخارجية إلى السفير الأمريكى فى تل أبيب والسفير فى الخرطوم ـ طلب عدم إرسال صور لسفراء آخرين ـ حيث طلب أولًا: معلومات عن النشاطات الإسرائيلية فى جنوب السودان. ثانيًا: الحرص على عدم ربط الحكومة الأمريكية بهذه النشاطات. ثالثًا: التنسيق بين السفارة الأمريكية والبعثة الأمريكية فى تل أبيب عن طريق الاتصال مع المسئولين الإسرائيليين.

كل هذا يتفق مع ما ذكره موشيه فرجى فى كتابه عن دور إسرائيل وسعيها إلى إثارة المشاكل للسودان ولمصر، وبث الفرقة بين الشمال والجنوب، بدعوى التفرقة بين العرب والأفارقة والمسيحيين والمسلمين.

ولقد نجحت إسرائيل فى إثارة الأهالى فى الجنوب بدعوى أن الفلاحين المصريين سيأخذون

---

(١٠١) المرجع نفسه www.anasudani.net.

(١٠٢) المرجع نفسه www.anasudani.net.

الأرض، وأن المستنقعات والمراعى ستجف كما سبق ذكره، وكان السودان فى عهد النميرى قد أقام تكاملًا مع مصر، وكانت لمصر قوات كبيرة فى الأكاديمية العسكرية السودانية خارج الخرطوم، وفريق يقوم بتدريب طلبة الكلية الحربية.

وقد حدث تمرد للكتيبة ١٠٥ فى الجيش السودانى فى موقعها العسكرى بمدينة بور جنوب السودان، فأرسل لهم النميرى العقيد جون جارنج مدير الأبحاث بجيش الخرطوم، ولكنه انضم للثائرين، وهو من الجنوب وكان عضوًا سابقًا فى حركة أنيانيا، وحاصلًا على درجة الدكتوراه من جامعة أيوا.

ما إن اتصل جارنج بالجند حتى تخلى عن حكومة الخرطوم، وانضم للثائرين وأطلق على منظمته اسم «حركة تحرير شعب جنوب السودان»، وأصبح لديه ٤ آلاف جندى، وهزم مجموعة منافسة تدعى أنيانيا II وقام بالاستيلاء على مواقع الجيش وهاجم المشروعين الموجودين فى المنطقة لاستخراج البترول، والشركة الفرنسية الدولية للإنشاءات التى تقوم بأعمال حفر قناة جونجلى ١٩٨٣، وأمرهم بوقف العمل، واتهمهم بأنهم لم يوفروا مياه شرب ولم يفتتحوا مدارس، وهددهم، فقامت الشركة بإخلاء موظفيها وإيقاف العمل فى ١٩٨٤ رغم أنه كان المنتظر انتهاء المشروع ١٩٨٥.

لقد كانت هناك مشروعات مشتركة مع السودان بعد جونجلى فى أعالى النيل والبحيرات الاستوائية، وكانوا سيتجهون بعد ذلك إلى غرب وجنوب جونجلى للعمل فى مشروع بحر الغزال، ولكن توقف هذا بسبب تمرد الجنود الذى غذَّته إسرائيل، ثم نشب خلاف بين السودان ومصر فى ١٩٩١ على حلايب.

ولقد ذكرت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية فى مقال ليوسى ميلمان أن سفيريا توتولى أحد قادة التمرد فى جنوب السودان قال فى مذكراته إنه تم تعيينه سكرتيرًا إداريًّا فى يونيو ١٩٦٣ [١٠٣]، وإنه ذهب إلى السفارة الإسرائيلية فى كمپالا، وأصبح حلقة وصل أساسية بين الحركة وإسرائيل. وفى عهده، تم التنسيق مع إسرائيل فيما يتعلق بالتدريب والتسليح، كما تم إعداد مطار أوينج فى يوكما، وقد أرسلت إسرائيل عناصر من قواتها المسلحة للإشراف على تسليم السلاح، وقامت بإرسال ضباط الحركة للخارج للتدريب، وعندما قامت حكومة الرئيس ملتون أبوتى بالتضييق على حركة التمرد، سعت المخابرات الإسرائيلية للإطاحة به، وكان يحضر اجتماعات رؤساء دول الكومنولث

(١٠٣) هاآرتس: ٦/ ٨/ ٢٠٠٩.

فى ١٩٧١، وظهر الملحق العسكرى الإسرائيلى فى يوم الانقلاب يجوب كمپالا مع الرئيس عيدى أمين الذى ذهب فى أكثر من دورة تدريبية إلى إسرائيل، إلا أن هذا الود لم يدم طويلًا؛ حيث انقلب الرئيس عيدى أمين على إسرائيل بعد أقل من سنة، وتم إغلاق السفارة فى أوغندا، وانتقل التنسيق مع حركة التمرد إلى سفارتى نيروبى وأديس أبابا، مع عملاء الموساد وقادة حركة التمرد.

تؤكد الوثائق الأمريكية الدور الإسرائيلى فى السودان. ولقد صرح الرئيس السودانى عمر البشير فى عام ١٩٩٤ أن زعيم الجيش الشعبى زار إسرائيل سرًا، مشيرًا إلى أن عين إسرائيل على الموارد الطبيعية والمياه فى جنوب السودان، كوسيلة للضغط على مصر.

ولقد جرت محاولات للتوفيق بين الحكومة والمتمردين فى الجنوب، كلقاء أديس أبابا فى ١٩٨٩ واجتماع نيروبى بمبادرة الرئيس الأسبق جيمى كارتر. وعقدت مجموعة من المؤتمرات فى نيروبى فى ٧ مارس ١٩٩٤، وجوبا فى ١٩٩٤، وتم إنشاء المجلس الأعلى للسلام، وعقد الميثاق السياسى للسلام فى أبريل ١٩٩٦ بين حكومة السودان، وحركة تحرير جنوب السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان، ومجموعة بحر الغزال، وتم الاتفاق على اللجوء للحَلَّين السياسى والسلمى لمشكلة الجنوب، والعمل على توزيع السلطات والموارد بصورة عادلة، ثم اتفاق الخرطوم للسلام فى ١٩٩٧ بين الحكومة وبعض الفصائل الرئيسية: حركة استقلال الجنوب بقيادة د/ رياك بيشار، والحركة الشعبية لتحرير السودان، ومجموعة بحر الغزال بقيادة كاربينو كوانين، وقوة الدفاع الاستوائية بقيادة تورنسى، والمجموعة المستقلة بقيادة كواى مكواى.

وقسمت السلطة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الجنوب فى المسائل الدستورية والقانونية والحريات. استقر الاثنان على إنشاء مجلس تنسيق الولايات الجنوبية، تنحصر مهامه فى الإشراف العام على الخطط القومية وبرامج السلام، وخاصة التوقيع على اتفاق سلام منفصل مع قطاع جبال النوبة.

وبعد ٢١ سنة من الحرب، أنجزت الحكومة السودانية وحركة التمرد التى يقودها جون جارنج، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، البروتوكول الأساسى لاتفاق السلام النهائى فى ضاحية منيافاشا الكينية يوم الأربعاء ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٠، وبدعم من تشارلز ساندر مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية ـ الذى لعب دورًا مكوكيًّا فى الضغط على الحكومة

السودانية حتى قدمت تنازلًا لجارنج فى سبيل النجاة من بعض العقوبات الأمريكية ـ تضمن اقتسام السلطة والمناطق الثلاث المهمشة: جبال النوبة، والنيل الأزرق، وأبنى، حيث تم الاتفاق على منح المؤتمر الوطنى الحاكم ٥٢٪ من السلطة فى حكومة وبرلمان الشمال المركزى بعد ما كان يطالب بـ ٦٠٪، ومنح حركة التمرد الجنوبية والحركة الشعبية ٣٠٪ من السلطة، و ١٦٪ لبقية القوى السياسية السودانية، وتذهب غالبًا للتجمع السودانى المعارض، ونسبة ٢٪ لمواطنى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، كما تم الاتفاق على توزيع السلطة فى حكومة جنوب السودان خلال فترة الانتقال التى تستمر ٦ سنوات عقب توقيع الاتفاق النهائى، يتم بعدها الاستفتاء على حق تقرير المصير، وتم تعيين نائب أول للرئيس من الحركة الشعبية وهو جارنج، والثانى من المؤتمر الوطنى الحاكم على عثمان طه، وتشكيل مفوضية مشتركة تتبع الرئاسة لوضع ضمانات لغير المسلمين فى العاصمة الخرطوم.

ومات جارنج فى حادث تحطم طائرة، وتقول بعض التقارير إن إسرائيل وراء هذا؛ حيث بدأ يميل إلى وحدة السودان.

ولقد مارست إسرائيل ما يمثل اختراقات للحدود السودانية؛ حيث نشطت فى الحدود السودانية الإثيوبية على عدة محاور، منها: مشروع تنمية الجذور، وهو ما قامت بعقده مع الحكومة الإثيوبية، فتنال حكومة إثيوبيا دعمًا فى شكل مشاريع تديرها شركات إسرائيلية، وتُرحل الفلاشا، وقد أقيمت لهم معسكرات بالقرب من منطقة فى شرق العطبراوى، وتم استيعاب ٨٠٠ عنصر تم تدريبهم على الزراعة واللغة العبرية قبل ذهابهم لإسرائيل، وبذلك يمكن لإسرائيل أن تجد عمقًا إستراتيجيًا يمكنها من إقامة محطات تجسس واستماع سرية تشكل تهديدًا للأمن القومى السودانى، علاوة على إمكانية قيام هذه الوحدات بدعم وتدريب أى حركات مسلحة أو تحرك فى السودان، وتقوم بتهريب المنتجات السودانية، وتقوم بهذه العملية مجموعة من الشركات الإسرائيلية، وأهم هذه المنتجات الصمغ العربى والسمسم والفول السودانى والذرة، ولقد اشتهرت شركة زهرة الإسرائيلية التى يملكها (ملس قيتا) وهو من يهود الفلاشا، وشركة إيلى عبدو وهو يهودى من أصول يمنية، وشركة متن، ومعها شركات أخرى أبرزها شركة أنكودا، قامت بتهريب هذه المنتجات عبر الأراضى الإثيوبية إلى إسرائيل.

كذلك اتخذت إسرائيل قاعدة لإطلاق الجواسيس والعملاء إلى السودان واليمن للاتصال

بعناصر المقاومة من الداخل، ولقد أصبحت إثيوبيا الدولة الأولى فى تصدير الصمغ العربى فى العالم عام ٢٠٠١، مع أنه لا يوجد بها أية أشجار صمغ[١٠٤].

وهناك تقارير تشير إلى تغلغل إسرائيلى فى جنوب السودان فى قطاع الفنادق فى جوبا. وفى برنامج العربية عن مياه النيل، ذكر أحد المتحدثين أن الإسرائيليين يعملون مع نائب الرئيس السودانى سيلفا كير ـ وهو ما نفاه ـ وحسب تلك المصادر، فقد بدأت إسرائيل فى تزويد قوات الجنوب بكميات من الأسلحة تشمل دبابات ومروحيات ومدافع؛ وحسب مصادر استخبارية، فإن الولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل يسعون لأن يصوت ناخبو الجنوب والائتلاف المؤيد لسيلفا كير لصالح الانفصال، وسيكون لديهم حينها القوة العسكرية الكافية لمواجهة جيش الخرطوم من من أجل تفكيك العلاقة السياسية من الشمال والجنوب، وإعلان استقلال الجنوب فى استفتاء ٢٠١١ حول مستقبل السودان.

ولقد أفادت تقارير بأن الحكومة فى الجنوب تسمح بإعطاء تأشيرات دخول اليهود دون المرور على الخرطوم، ولكن ممثل حكومة الجنوب نفى أى وجود إسرائيلى فى جنوب السودان، ونفى إعطاء التأشيرات، وأنه إذا وجد إسرائيلى فهو متسلل عبر الحدود. وتشيرجريدة اليوم السابع إلى أن الدكتور سليمان إدريس السفير السودانى المناوب فى سفارة القاهرة ذكر أن السودانيين الذين يتسللون إلى إسرائيل عددهم محدود جدًا ولا يتجاوز ٣٠٠ شخص، وقد يكون منهم من حاولوا التسلل وفشلوا وهم يعانون من سوء وتدهور أحوالهم المعيشية، وأنهم جروا وراء الأمانى الإسرائيلية، ومن الواضح أن هناك موقفًا أمريكيًا أوروبيًا إسرائيليًا لتقسيم السودان، ولهم موقف معادٍ للحكومة السودانية[١٠٥].

ولم تعد مشكلة الجنوب هى المشكلة الوحيدة، فمخطط تقسيم السودان اتسع، وبرزت على السطح مشكلة دارفور، ويقال إن أجزاء أخرى فى سبيلها للثورة والمطالبة بالاستقلال كجبال النوبة، وأن الموقف الغربى ينبع من الخوف من انتشار التيار الإسلامى، أما إسرائيل فمطالبها مياه النيل والبترول وتهديد أمن مصر، واستغلال كل ما سبق كورقة ضغط على مصر.

---

(١٠٤) http://www.elaphblog.com 12/ 7/ 2009

Mouvement de liberation du soudan

ندوة السودان، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية «السودان بعد عامين من اتفاق السلام».

(١٠٥) ١٢/ ٧/ ٢٠٠٩ http://www.youm.com.

ولقد كتب أحد المواقع الإسرائيلية على شبكة الإنترنت مقالات ربطت بين نظام البشير وإيران وتشدد البشير تجاه إسرائيل، ودارفور إحدى المشاكل التى أتاحت الفرصة للتدخل فى السودان، والتأثير فى الأحداث، فيذكر الموقع أن هناك دراسة تتناول دور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية والموساد الإسرائيلى وجهاز الاستخبارات الفرنسى، ويدعون أنهم يعملون لوقف سيطرة الحرس الثورى الإيرانى والاستخبارات الإيرانية فى السودان. وذكرت مصادر استخباراتية غربية فى أفريقيا، ومصادر ملف «دبكا ـ debka» أنه للغرض السابق تبذل أجهزة استخبارات الدول الثلاث المذكورة جهودًا لتفكيك دولة السودان لثلاث ولايات مستقلة، والهدف الرئيسى هو تدمير البنية التحتية لتهريب الأسلحة الإيرانية إلى الشرق الأوسط ـ حسب ادعائهم عن طريق الموانى السودانية المنتشرة بطول شواطئ البحر الأحمر، ومن هناك تنتقل الأسلحة إلى مناطق مختلفة من الشرق الأوسط ومن بينها شبه جزيرة سيناء وغزة ولبنان ـ وتعتبر مصادر استخباراتية وإسرائيلية أن هذه البنية التحتية أحد العوامل ـ حسب ادعائها ـ لعدم استقرار الشرق الأوسط[١٠٦].

وليس هذا طبعًا الهدف الأوحد؛ فإسرائيل بانفصال الجنوب وتقسيم السودان لثلاثة أقسام، وعلاقتها الوثيقة بالنظام الجديد الذى تعمل على إقامته، ستحل مشكلة توصيل مياه النيل أو بيعها لإسرائيل، أو إجبار مصر على ذلك.

ووفقًا للموقع، تشير مصادر إلى أن وكالة المخابرات المركزية CIA وجهات الاستخبارات الفرنسية والموساد الإسرائيلى يتعاونون من أجل إسقاط النظام السوادانى الذى يرونه نظامًا إسلاميًا متطرفًا، وإقامة ثلاث دويلات فى السودان تربطها علاقات فيدرالية هشة: الأولى: ولاية السودان الإسلامية وسط وشمال السودان، والثانية: ولاية دارفور فى الغرب، وأخيرًا: ولاية جنوب السودان المسيحية التى سيخضع لحكمها جنوب السودان حيث مناطق النفط الغنية ومصادر مياه النيل الأزرق، ومن أجل تنفيذ هذه العملية المعقدة أقام جهاز CIA وجهاز الاستخبارات الفرنسية DGSE والموساد هيئة عمليات مشتركة. يقع مقر هيئة العمليات الأولى ـ وهى مسئولة عن العمليات التنفيذية ـ فى تشاد، بينما تقع الهيئة العامة المسئولة عن تنسيق عمل أجهزة الاستخبارات الغربية الثلاثة فى جيبوتى، ويعمل فى مقر هيئة العمليات فى تشاد ضباط فرنسيون وإسرائيليون، يتسللون إلى دارفور وجنوب السودان، وعلى علاقات

(١٠٦) www.debka.com فى «مختارات إسرائيلية ٩/ ٨/ ٢٠٠٩».

مع أنصار عبد الواحد محمد نور رئيس جبهة تحرير دارفور، وحتى الأسابيع الأخيرة ذكرت بعض المصادر السودانية فى الخرطوم أن محمد نور زار مؤخرًا إسرائيل، وحل ضيفًا على الموساد الإسرائيلى، وأن أيضًا عددًا من كبار ضباطه زاروا إسرائيل، ووقعوا على صفقات السلاح، وعلى اتفاق يقضى بتقديم إسرائيل المساعدة لدارفور فى مجال الاستخبارات. هذا ما ذكرته الكتابات الإسرائيلية، ورغم أن هناك ارتباطات بين أمريكا وإسرائيل وفرنسا فى الأنشطة، وخاصة لارتباط بعض دول أفريقيا بالفرنكوفونية، فإن هناك تنافسًا أمريكيًّا فرنسيًّا فى وسط القارة الأفريقية، وبالرغم من العلاقات الإسرائيلية الفرنسية الجيدة، فقد اندفعت إسرائيل فى مناورات سرية مع إثيوبيا وإريتريا وأوغندا والتوتسى متجاوزة فرنسا لصالح واشنطن، ولقد أثار التدخل الإسرائيلى حفيظة فرنسا، فلجأت الاستخبارات الفرنسية إلى نشر تفاصيل النشاط الصهيونى فى منطقة البحيرات فى الصحف الفرنسية، وإن كانوا قد عادوا للتعاون مع أمريكا ضد التيار الإسلامى فى السودان.

ودارفور تقع فى غرب السودان ومساحتها حوالى ٢٠٪ من مساحة السودان، أى نصف مليون من الكيلومترات المربعة، والإقليم يعانى من ندرة المياه. وبعد إعلان استقلال السودان فى ١٩٥٦، لم تكن الحكومة جادة لتوفير مشروعات لمواجهة المجاعات نتيجة للجفاف. وفى الوقت نفسه، لم يحظَ سكان دارفور بمشاركة فى المناصب الكبرى التى تولاها الشماليون[١٠٧].

وعندما وصلت ثورة الإنقاذ للسلطة ١٩٨٦، كانت دارفور تعيش أوضاعًا متدهورة وحالة من الاستقطاب الإثنى بين المجموعات العربية والأفريقية، ولأول مرة فى تاريخ دارفور السياسى تنضم عناصر دارفورية إلى مجلس قيادة ثورة فى البلاد، وتم تعيين بعضهم كوزراء فى الحكومة، وقام داود يحيى بولاد بثورة عسكرية ضد الحكومة، واستعان بالحركة الشعبية فى الجنوب وتمت هزيمته.

ولقد ظهرت فى دارفور حركات تمرد تعود للتراث التاريخى للعلاقة بين القبائل العربية والأفريقية، أو للمتضررين من المزارعين الذين تكرر اعتداء الرعاة عليهم، ومن الذين أحسوا

---

(١٠٧) زكى بحيرى: «دارفور»، ص١٢١ ـ ١٢٤.
انظر التقرير الإستراتيجى لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية.
http://www.kenanaonline10/ 8/ 2009.

التجاهل والظلم الاجتماعى والسياسى من جانب الحكومة، أو حتى دفعتهم قوى خارجية، أو من القبائل التى أثر فيها التصحر.

والحركات الثلاث الرئيسية هى:

١ ـ **حركة تحرير السودان**: وبدأت تحت اسم: جمعية تحرير دارفور، ثم عدلت الاسم إلى حركة تحرير السودان، وللحركة جناح عسكرى هو جيش تحرير السودان، وكانت عضوية الحركة فى البداية لأبناء قبيلة الفور، ثم انضم إليها أبناء قبائل أخرى، وتتكون من مقاتلين من أبناء قبائل الزغاوة والمساليت والفور، وهى من أبرز القبائل الأفريقية بالإقليم، وزعيمها محام يدعى عبد الواحد محمد نور، ويتولى منصب الأمين العام للحركة منى أركوى مناوى من الزغاوة، وله علاقات بالنظام الإريترى. بدأ نشاط الحركة عام ٢٠٠١، حين قام عبد الواحد محمد نور بتدريب بعض الشباب على السلاح فى بلدته وتوزيع منشورات تثير نعرات طائفية، وكان نور عضوًا بالحزب الشيوعى السودانى، وحركة تحرير السودان بقيادة نور مسئولة عن القيام بكثير من العمليات العسكرية ضد الحكومة. وبعد مؤتمر جوبا الذى وقع عليه منى أركوى مناوى تكونت تنظيمات سياسية جديدة ذات اتجاهات قبلية انفصلت عن الحركة، وقصد القائمون بها تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية عندما تتم التسوية بين الحكومة والحركات المتمردة، وأهمها فصيل أحمد عبد الشافع.

وحركة نور هى أكثر الحركات اتصالًا بإسرائيل، ولقد أعلن عن استعداده لإقامة سفارة لإسرائيل فى الخرطوم إذا أتيحت له فرصة تولى الحكم.

٢ ـ **حركة العدل والمساواة**: أسسها طبيب اسمه خليل إبراهيم، من قبيلة الزغاوة كان مقيمًا فى لندن، وكان عضوًا بارزًا فى حزب المؤتمر الوطنى الحاكم وقياديًا فى الجبهة الإسلامية، وشارك فى الحملة ضد الغزو الأوغندى لفرجوك، وضد تمرد بولاد. تولى وزارة الصحة لفترة وأعطى منحة مالية للدراسة فى بولندا، حيث التقى الدكتور شريف حرير ذا الاتجاه العلمانى، وأعلن فى ٢٠٠٣ تأسيس حركة العدل والمساواة، وانتقل من الاتجاه الإسلامى إلى العلمانى، وأبعد نفسه عن الثقافة العربية الإسلامية. وأصبح خطابه إثنيًا قبليًا، وتدعو حركته لفصل الدين عن الدولة، ولم يدع إلى مواقف انفصالية، وينادى بقيام تحالف بين المناطق المهمشة ضد سيطرة الحكومة، ويؤكد خليل على وجود تنسيق بينه وبين حركة جارنج، وينفى علاقته

بحزب شريف حرير الفيدرالى، وللحركة دور عسكرى وسياسى فى دارفور، وهى التى قامت بالهجوم الفاشل فى ٢٠٠٨ على أم درمان، ودمر الجيش السودانى معظم قواتهم، وانشقت عنه عدة تنظيمات، أهمها حركة إدريس وحركة بحر أبو حردة.

وهذه الحركة أيضًا صلات بإسرائيل.

٣ ـ **التحالف الفيدرالى**: يتزعم التحالف الفيدرالى أحمد إبراهيم دريج الذى كان واليًا على دارفور من قبل حكومة مايو باعتباره أحد أبناء دارفور، ولقد حدثت خلافات بين دريج والرئيس جعفر النميرى بسبب اتصاله بجهات خارجية دون الرجوع إلى النميرى، فسافر دريج للخارج وكون تيارًا مضادًا لحكومة الخرطوم، وهو ينتمى أيضًا لقبيلة الفور، وشريف حرير نائب للرئيس، وينتمى للمدرسة التى تدعو للأفريقيانية من أبعادها الإثنية، وكان شريف قد التحق بمعهد دراسات السودان فى بلجيكا الذى أسسه ضابط متقاعد فى الجيش الإسرائيلى، ويمتلك ثروة ضخمة، وتولى تسويق الحركات الدارفورية فى أوروبا وتقديمها للمنظمات الأجنبية.

ولقد دخلت تلك الفصائل فى صراع مع الحكومة السودانية من عام ٢٠٠١، وابتدأت باعتداء العرب من أولاد زيد على الزغاوة ثم عقد مؤتمر صلح، ولكن المشاكل استمرت. ومع ظروف الجفاف، قامت القبائل المسلحة من قبائل الفور والزغاوة والتى تتبع للفصائل الثلاثة: جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، والتحالف الفيدرالى بالاستيلاء على مناطق كبيرة فى المدن الثلاث الكبرى فى إقليم دارفور الفاشر، وجينيه، ونبالا، واضطرت الحكومة أمام عنفهم لضرب قواتهم ضربًا عنيفًا، كذلك قامت الحكومة فى ٢٠٠٣ بسند من قوات الدفاع الشعبى بتطهير دارفور من كثير من المتمردين الذين استعانوا بالمساعدات الخارجية والقوى الأجنبية، وبذلك أثيرت المشكلة على مستوى عالمى، واتهمت حكومة السودان بحرب إبادة وتطهير عرقى، وأصبح موضوع دارفور مادة يومية للإعلام العالمى، وموقع ياهو على الإنترنت جمع ١٧ مليون مادة إخبارية بخصوص دارفور.

وحاولت الحكومة التفاهم مع المتمردين فى عام ٢٠٠٣، ولكن ظل ما يحدث فى دارفور شغلًا للإعلام الغربى، كذلك لمختلف المنظمات الإنسانية التى سعت لتحقيق سياسات ومصالح بلادها، ومن المؤكد أن هناك عنفًا من الجانبين، وليس من جانب الحكومة فقط، وكان الهدف على المستوى السياسى الذى تدعمه جهات خارجية، هو إقامة دولة الزغاوة التى

تضم أكبر عدد من سكان دارفور وتشاد، وتكون عاصمتها دارفور، وتصبح قاعدة إستراتيجية أمريكية فى غرب السودان ووسط أفريقيا المجاور لليبيا وتشاد ودول شرق أفريقيا وجمهورية أفريقيا الوسطى، ولقد جرت العديد من محاولات التهدئة، كاتفاق إنجامينا فى أبريل ٢٠٠٤ ولكن كان الموقف يعود للتصعيد.

ودعا مجلس الأمن الحكومة السودانية لاحترام وعدها بنزع سلاح الميليشيات العربية المسئولة عن التصعيد فى الإقليم، وكذلك طلبت الأمم المتحدة وقف هجمات ميليشيات الجنجويد. قامت الحكومة بتسليح قبائل عربية فى دارفور لصد هجمات الحركات الشعبية، وكان حسن الترابى قد دعا لفتح حدود السودان لنصرة العروبة والدين الإسلامى فى السودان. والجنجويد جماعة غير منظمة لا تنتمى إلى أعراق محددة، كان ظهورها فى دارفور ١٩٨٧، وعددها صغير لا يتجاوز بضعة آلاف، ولقد نفت الحكومة السودانية أن لها علاقة معها، وكانت الإدانة من أمريكا والأمم المتحدة للحكومة السودانية فقط دون قوات المتمردين، رغم ممارسة الأخيرة العنف هى أيضًا، وعند زيارة كوفى عنان وكولن باول، أعلن البشير عن مبادرة لنزع أسلحة الجنجويد، وصدر قرار من مجلس الأمن فى ٣١ يونيو ٢٠٠٤ بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد خلال ٣٠ يومًا، ولقد قامت عدة محاولات لحل المشكلة بمفاوضات أبوجا ٢٠٠٤، وقمة سرت الليبية فى ٢٠٠٤، ولكن عاد التصعيد العسكرى، وفى ٢٠٠٤ وقع جورج بوش على قانون السلام الشامل فى السودان، ويقضى بفرض عقوبات ضد الخرطوم، ولقد بذلت جهود سودانية وأفريقية لحل الأزمة.

وفى ٢٢ من يونيو ٢٠٠٥، تم التوقيع على اتفاق مبادئ بين الحكومة السودانية وممثلى المتمردين لفتح الباب أمام الحل السلمى لإنهاء الصراع، ولم يوقع من ممثلى حركات التمرد سوى حركة تحرير السودان، فصيل منى أركوى مناوى.

كذلك كان لصدور قرار المحكمة الدولية ضد البشير تأثيره على الأوضاع فى دارفور.

إسرائيل ودارفور

يبدو الدور الإسرائيلى فى دارفور واضحًا جليًّا. فلم تخف بعض قيادات فصائل التمرد صلتها بإسرائيل، بل جاهروا بها وبمعاونتها لهم، ويعد عبد الواحد محمد نور أكثر المتعاملين مع إسرائيل، والحوار الذى دار فى قناة العربية، حيث التقى به إيلى ناكوزى فى باريس فى ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٩، وسأله المذيع ماذا عن حلم الانفصال أو الحكم الذاتى، وعن اتهامات الحكومة بأنه يدبر مؤامرة

صهيونية؟ أجاب: أنه لا يقبل المفاوضات إذا كانت كسابقاتها، وأنهم تفاوضوا فى ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ فى إنجامينا، وفى سبع جولات فى أبوجا، ويطلب التقسيم العادل للثروة، واتهم الحكومة بأنهم لا يفصلون الدين عن الدولة، ويقول: إنه يستقبل فى أمريكا كزعيم سياسى؛ لأنه فى أى دولة يعامل كرئيس حكومة، وسأله لماذا هناك مكتب لتحرير السودان فى إسرائيل؟ فقال: إنه يحارب الكراهية، ويضيف: إن من حقه فتح مكتب، أولًا لتمثيل أنفسهم، ثانيًا للمساهمة بأفكارهم وآرائهم، ثم المساهمة المادية، وأنه يريد الوصول للناس أينما كانوا، وحين ذكر له المذيع أن هذا يعد تطبيعًا، أكد عبد الواحد ذلك: إنه تطبيع تم بطريقته، فهناك تطبيع اجتماعى، وأن هناك دارفوريين وسودانيين ذهبوا إلى إسرائيل، والآن هم يدرسون فى إسرائيل ويأكلون أكل الإسرائيليين ويعيشون معهم فى إسرائيل[١٠٨].

أما عن التطبيع السياسى فحركة تحرير السودان تقول بالصوت العالى والمسموع: إذا وصلنا إلى السلطة سوف نفتح سفارة لإسرائيل بالخرطوم، وقنصلية جنبًا إلى جنب السفارة الفلسطينية والقنصليات الفلسطينية؛ لأننا نؤمن بأن الناس يحلون مشاكلهم بسلام. فسأله المذيع كيف يسوى بين الفلسطينيين وإسرائيل التى تمارس القتل؟

فأجاب عبد الواحد: إن فتح سفارة لإسرائيل لمصلحة الشعب السودانى سياسيًّا واجتماعيًّا وزراعيًّا واستثماريًّا. ويسأله إيلى ناكوزى عن إصراره على أن يكون له وجود فى إسرائيل، وأن يفتح سفارة لإسرائيل، وينسى المجازر وينسى قضية فلسطين؟ فأجابه: إنه يعتبر إسرائيل مثل أى دولة فى العالم؛ لأنه تحرر من الإرهاب الفكرى!، ثم تحدث عن الاستعلاء العربى! ويرى المذيع أنه يدعم الدعاوى الأمريكية، فيجيب بقوله إنه «ما شاف إسرائيلى قتل سودانى ولا شعب إسرائيل دخل السودان» واتهم الحكومة بالكراهية، وكان رد المذيع: جنرالات إسرائيل ارتكبوا مجازر ولم يحاكمهم أحد، الاحتلال الأمريكى فى العراق وما فعله بالأهالى ولم يحاكمهم أحد، فلماذا يُحاكم الرئيس السودانى؟

ما قاله عبد الواحد عار عن الصحة، ويحاول تبرير موقفه ودعم إسرائيل له، فالتدخل الإسرائيلى فى السودان ودعم حركات التمرد فى الخمسينيات ـ وفقًا للمؤلفات الإسرائيلية والوثائق تكذب ادعاءه ـ وكما قال بن جوريون: إن إسرائيل لا تقدم خدمات بلا مقابل، بل تحقيقًا لمصالحها، رؤساء الحكومات الإسرائيلية كانوا يتابعون بأنفسهم ملف التعاون مع الحركة الشعبية لتحرير

(١٠٨) قناة العربية ١/ ١٢/ ٢٠٠٩ «http:www.alarabiya.net/articles» برنامج بصراحة.

السودان وملف مفاوضات السلام يوميًّا، وقام شارون شخصيًّا بدور فى المصالحة بين الفصائل المتحاربة فى جنوب السودان، ويرى الإسرائيليون أن اتفاقيات السلام تضع أساسًا شرعيًّا وعمليًّا لانفصال جنوب السودان، كما تتيح الفرص لإعادة بناء السودان بعد تفكيكه على يد جماعات عرقية، خاصة أن جيوش الحركات المتمردة أصبحت فى قوة وضخامة الجيش السودانى. ولقد أنشأت إسرائيل قاعدة فى تشاد بالمنطقة المجاورة لحدود السودان، عبارة عن ثلاثة مطارات، هى: مطار بحيرة إيرو، ومطار الزاكومة، ومطار مفور، وحين قطعت العلاقات بين تشاد وإسرائيل تبين أن مهمة تلك القاعدة هى مراقبة الحدود الليبية السودانية، بالإضافة إلى استخدامها ضد الأراضى المصرية لضرب أهداف إذا لزم الأمر. يعد نظام أسياسى أفورقى همزة الوصل بين حركات التمرد فى دارفور وإسرائيل، إلى جانب تقديمه الدعم المباشر لتلك الحركات ودفعها للتمرد؛ مما أدى بمصطفى عثمان إسماعيل مستشار الرئيس السودانى إلى اتهام إسرائيل بالتدخل فى قضية دارفور، مشيرًا إلى امتلاكه وثائق تؤكد مسئولية إسرائيل عن إشعال التمرد فى دارفور، وأوضح إسماعيل أن إسرائيل دربت العديد من القيادات المتمردة، ومنهم الشريف حرير نائب رئيس حزب التحالف الفيدرالى السودانى، مؤكدًا أن الشريف التقى ـ بترتيب أريترى ـ مسئولين إسرائيليين فى إحدى سفارات دول غرب أفريقيا، ومن جانب آخر، وبحسب ما أعلن المركز السودانى للخدمات الصحفية، أن متحف الهولوكست فى واشنطن قام بعرض للوضع فى دارفور غرب السودان الذى اعتبره عملية إبادة، وأعلنت إدارة المتحف فى بيان لها فى ٦/ ٧/ ٢٠٠٤ أن على الولايات المتحدة والأمم المتحدة والدول الأخرى التحرك الآن لمنع استمرار هذه الإبادة ومعاقبة المسئولين عنها، فى حين ذهب الحاخام داڤيد سبارستى رئيس مركز العمل اليهودى إلى أن الإدارة الأمريكية لا يجب أن تقلق من التدخل العسكرى فى دارفور لأن الدعم الدولى فى صفها[١٠٩].

وتورد صحيفة الرأى العام السودانية فى عددها الصادر بتاريخ ١٤/ ٧/ ٢٠٠٤ للكاتب الدكتور الطيب زين العابدين مقاله عن اجتماع دعت إليه فى واشنطن منظمة اليهود الأمريكية العالمية لتنظيم حملة للتبرع لأهل دارفور ومناصريهم، وبادر المركز اليهودى للإصلاحات الدينية إلى تنظيم مظاهرة جماعية صاخبة أمام السفارة السودانية فى العاصمة الأمريكية، وشاركت فى الحملة روث ميسنجر رئيسة المنظمة اليهودية الأمريكية التى صرحت بأنها تستطيع عن طريق هذه الحملة جمع أموال طائلة لأكثر من غرض، خاصة مشكلة السودان أصبحت شأنًا عالميًّا، واعتذرت بأن الحملة قد تأخرت؛ لأننا لم نفهم مشكلة غرب السودان إلا أخيرًا، وساهمت مجموعة

(١٠٩) زكى بحيرى: دارفور ص١٢٥ انظر أيضًا http://www.raya.com/site 23/ 1/ 2004.

«يهود منطقة واشنطن» بتنظيم ورشة عمل دينية لتتخذ مواقف اجتماعية ضد ما وصفته بالعنف المستشرى فى غرب السودان، ونجحت إسرائيل فى جعل حكومة السودان على المستويين الإقليمى والعالمى متهمة بالإبادة، وضخمت من بعض الأخطاء التى وقعت فيها الحكومة، كما عبأت إسرائيل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة فى أكثر من دولة، وخاصة الولايات المتحدة لنصرة الحركات المعادية لحكومة السودان، ولا سيما أن تخاذل الحكومة السودانية إزاء قضاياها الداخلية، إلى جانب الحرص الشديد للحزب الحاكم فى الخرطوم على البقاء فى السلطة مهما كانت الضريبة، هذه الأمور مجتمعة سهلت لمن يحركون مجلس الأمن أن يصدر القرار ٦٧٠٦ المتعلق بإرسال قوات دولية إلى دارفور، وتحت البند السابع الذى يجعل من القوات الدولية قوة هجومية، الأمر الذى فتح أمام وحدة السودان وثرواته أبواب المجهول، وكيف لا؟! خاصة أنه عقب صدور القرار، أعلن تحالف المجلس اليهودى الأمريكى للعلاقات العامة عن تنظيم عشرة أيام من الاحتفالات المستمرة احتفاءً بهذا القرار، وقال رئيس المجلس اليهودى: إن الجمعيات اليهودية فى الولايات المتحدة احتفلت بهذا؛ لأنها قادت جهود التعريف بالمذابح التى ارتكبتها الحكومة السودانية والميليشيات الموالية لها فى دارفور، وأشارت صحيفة الخليج إلى أن الاحتفالات التى ينظمها المجلس اليهودى وتحالف إنقاذ دارفور، الذى يضم جمعية دينية وحقوقية بقيادة اللجنة الأمريكية اليهودية، ومؤسسات تحالف اليمين المسيحى الصهيونى، ومتاحف ومعاهد الهولوكست، ستبدأ فى إضاءة الشموع أمام البيت الأبيض[١١٠].

ويعتبر أنصار اللوبى الإسرائيلى الأمريكى أن نشاطهم لما يوصف بحملة إنقاذ دارفور كان وراء تشكيل رأى عام عالمى وزخم سياسى على الساحة الأمريكية والدولية؛ لدفع المجتمع الدولى نحو اتخاذ قرار أممى لإرسال قوات دولية لدارفور، الأمر الذى يثير تساؤلات عديدة حول تأنيب الضمير الذى أثر على المنظمات الصهيونية فى دارفور فى حين أنه لم يشعر به مع أطفال لبنان[١١١].

استغلت إسرائيل الصراع الأفريقى لتسويق أسلحتها، وذكرت الصحف أن أجهزة مخابرات عربية ـ وهى فى الحقيقة المخابرات الأردنية ـ اكتشفت أن هناك شبكة لتهريب الأسلحة الإسرائيلية إلى دارفور، وأنه قد تم اعتقال شخصين على ذمة القضية يحملان جوازات سفر إسرائيلية، أحدهما يعمل بصورة مباشرة مع دانى باتوم الابن الأصغر لمدير سابق كان عمله يتصل بالمخابرات

---

(١١٠) www.alarabia.net. 11/ 6/ 2004

(١١١) مركز الدراسات السودانية للخدمات الصحفية ـ مقالة بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦.
http://www.sudanfada.info

الإسرائيلية، وكان أحد المستشارين فى حكومة إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق، وقد أدلى بمعلومات مؤكدة تفيد تورط شمعون ناور، وهو صاحب شركة استيراد وتصدير إسرائيلية، فى تهريب أسلحة إلى إقليم دارفور السودانى[١١٢]، وذكرت الأجهزة المخابراتية العربية أن المتهمين أرشدوا بالفعل إلى صاحب الأسلحة ويدعى أموس جولان وهو يدير مصنعًا للأسلحة فى تل أبيب وله مكتب استشارى، كما أن المتهمين قد ساعدا بعض الأفراد من حركات التمرد فى دارفور لتلقى تدريبات عسكرية فى إسرائيل بصفة رسمية[١١٣].

أقامت لجنة تعرف بلجنة الضمير، يرأسها اليهودى جيرى فاولر، ملحقًا بالمتحف الخاص بالهولوكست يصور مآسى حرب الجنوب، ولعل أبرز دليل قدمه السفير الإسرائيلى فى الأمم المتحدة عندما تحدث عن الجدار الفاصل فى الضفة الغربية، إذ بدأ حديثه عن دارفور وما يفعله العرب هناك[١١٤].

بل إن وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبى ليفنى أعلنت بتبجح فى ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٦ أن حكومتها ستساعد فى إيجاد حل للأزمة فى إقليم دارفور السودانى، وذلك فى لقاء جمعها مع عدد من السفراء الأفارقة فى تل أبيب، حيث ناقشت معهم الأزمة فى الإقليم، وكما ذكر فرجى فى كتابه: «إن دور إسرائيل فى انفصال الجنوب وتحويل جيشه إلى جيش نظامى سيكون رئيسيًّا وكبيرًا، ويكاد يكون تكوينه وتدريبه وإعداده صناعة إسرائيلية كاملة، وسيكون التأثير الإسرائيلى عليه ممتدًا حتى الخرطوم، ولن يكون قاصرًا على مناطق الجنوب، بل سيمتد إلى جميع أرجاء السودان ليتحقق الحلم الإستراتيجى الإسرائيلى فى تطويق مصر، ونزع مصادر الخطر المستقبلى المحتمل ضدنا».

ولقد ذكرت صحيفة الحياة السودانية أن إسرائيل اتجهت إلى غرب السودان بعد نجاح مشروع جنوب السودان، وأن وفدًا يهوديًّا من أصل أمريكى رفيع المستوى زار العاصمة البريطانية، وعقد لقاءات مطولة مع قادة الحركات المتمردة فى دارفور، وبصفة خاصة حركة العدل والمساواة، مع

---

(١١٢) زكى بحيرى: المرجع نفسه ص٢٥٩.
www.Drafur Consortium.org.
http://www.ahram.org.index.

(١١٣) زكى بحيرى: دارفور، ص ٢٥٩.

(١١٤) انظر مقال: محمد مصطفى علوش: البصمات الإسرائيلية والقرار ١٧٠٦: تفتيت للسودان أم حماية دارفور؟!.
http://www.almoharer net.

كل من مسئولى العلاقات الخارجية بالحركة هارون عبد الحميد وجبريل إبراهيم، بالإضافة إلى بعض أبناء دارفور من الموالين للحركة، وبحسب الصحيفة، فإن هدف اللقاء إقناع كل أهل دارفور بأن تحالف إنقاذ دارفور يهدف إلى مناهضة اتفاق السلام، لتحقيق أهداف الحركة المتمردة، وأن مهمة القوات الدولية القادمة إلى دارفور ستكون العمل على إسقاط نظام الإنقاذ وتقديم قادته إلى المحاكمات الجنائية الدولية، وتتابع الصحيفة أن الناطق باسم حركة العدل والمساواة سبق أن التقى بديبلوماسى إسرائيلى فى لندن، واستلم منه خمسين ألف جنيه إسترلينى لدعم الحركة فى تنفيذ خططها[١١٥].

فى الفترة الأخيرة، بدأت أعداد من الأفارقة والسودانيين من دارفور خاصة فى اللجوء لإسرائيل عبر الأراضى المصرية، وقالت صحيفة الحياة اللندنية فى عددها الصادر فى ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٧ «إن أعدادهم وصلت إلى ثلاثة آلاف بناء على تصريح وزير الداخلية السودانى بشير طه للصحيفة، وأن اللاجئين ادعوا جميعًا أنهم من دارفور لتسمح إسرائيل لهم بالإقامة، فإسرائيل أصبحت كالحلم الأمريكى، ولقد وقعت إسرائيل فى مأزق بعد تدفق اللاجئين السودانيين، فهى لا تريد أن تطردهم حتى لا تظهر كدولة غير ديمقراطية، وهى تخشى من أى مجازفة تمنعها من أن تكون دولة عبرية خالصة لليهود فقط، وترحيبها باللاجئين الأفارقة فى الوقت الذى تحاول التخلص من إعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين أجبرتهم على مغادرتها يحمل تناقضًا صارخًا، وهناك اتفاق إسرائيلى مع الحكومة المصرية يفيد بإعادة اللاجئين السودانيين لمصر باستثناء من يأتى من دارفور، وادعى البعض أن على إسرائيل أن تقف معهم لسابق ادعائها أنهم مثل الذين تعرضوا للمحرقة النازية، واللاجئون يتجهون من مصر وبالتحديد عبر صحراء سيناء، ومن هناك يتولى بدو سيناء معاونتهم فى الدخول لإسرائيل مقابل مبالغ زهيدة.

ولقد استضافت إسرائيل ٥٥ لاجئًا من دارفور، ووجودهم سبب مشاكل حقيقية للدولة العبرية حتى لو اعتنقوا الديانة اليهودية، فإسرائيل دولة تصر على يهوديتها، ولقد ادعت إسرائيل ـ لتسىء إلى مصر ـ أن مصر تطلق النار على اللاجئين، فى الوقت نفسه الذى تتهم فيه مصر بعدم ضبط الحدود.

---

(١١٥) محمد مصطفى علوش: البصمات الإسرائيلية والقرار ١٧٠٦.
http://www.almohrernet/moh.

وفى ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٧ كتب مراسل صحيفة هاآرتس أن إسرائيل تدرس إرسال اللاجئين الأفارقة إلى كينيا، وشاركت فى المحادثات الدبلوماسية بشأن هذه المسألة، كما استأنف جيش اللاجئين السودانيين التسرب إلى داخل البلاد عبر الحدود المصرية. هناك شك أن كينيا مهتمة بالموافقة، وقال ممثل الأمم المتحدة السامى لشئون اللاجئين فى القدس: إنه لا يعلم شيئًا عن المفاوضات بين إسرائيل وكينيا، وافترض أن الأمم المتحدة لن توافق على اتجاه اللاجئين رغمًا عنهم إلى أفريقيا، ولقد حكم الجيش الإسرائيلى على ١٣ متهمًا من المتسللين الأفارقة بالسجن فى سجن الرملة، ووضعوا النساء والأطفال فى معسكر لاجئين! هذا هو التناقض الإسرائيلى.

* * *

الفصل الثانى

إثيوبيا

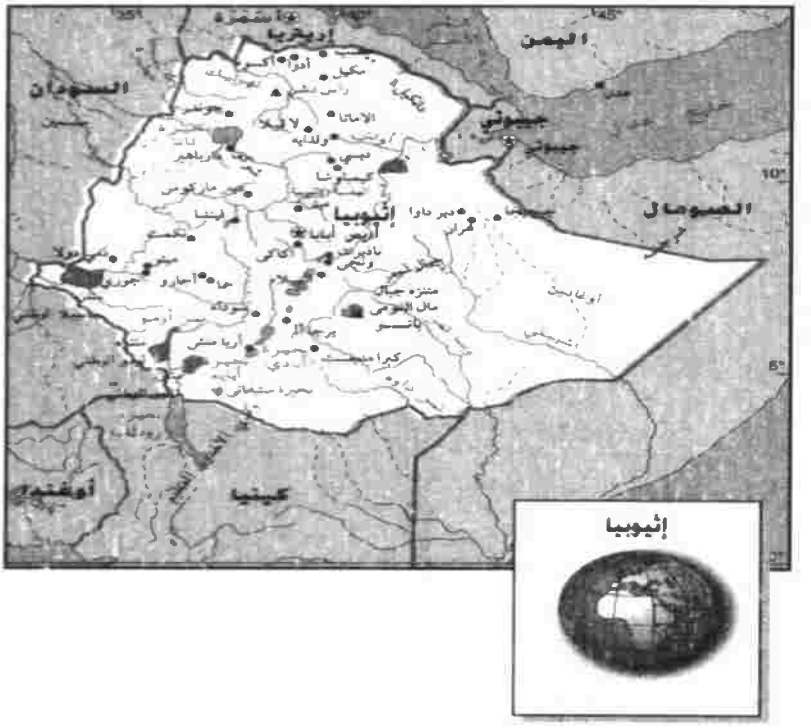

تعتبر إثيوبيا من أكثر الدول أهمية بالنسبة لمصر؛ إذ يأتى ٨٥٪ من شريان الحياة منها، وسعت إسرائيل من البداية للارتباط بإثيوبيا لأسباب عديدة سيرد ذكرها.

وهناك فى إثيوبيا أكثر من مجموعة عرقية وإثنية.

تحاول إسرائيل الربط بين تاريخ الحبشة واليهودية، خاصة أن هناك تأثيرًا للفكر اليهودى فى الفكر الدينى للمسيحيين هناك، رغم أن المسلمين أكثرية ولكن الإسلام ليس الدين الرسمى، وقد كان هناك ارتباط بين الكنيسة الإثيوبية والكنيسة المصرية؛ حيث كان يذهب بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية المصرية لتتويج الملك الإثيوبى، واستخدمت مصر سلطتها عام ١٢٧٠ برفض إرسال الأسقف لتتويج الملك، وهناك أسطورة عن تسلسل ملوك الأحباش من سلالة سليمان الحكيم وزوجته ملكة سبأ التى يسميها الأحباش ماقده Makeda، وينسب يهود إثيوبيا أنفسهم إلى Kayla أو بيت إسرائيل، ويسميهم الإثيوبيون فلاشا، أى المنفيين أو المهاجرين، وهم أقلية صغيرة.

كان هيلاسلاسى آخر أباطرتهم يعتبر نفسه الحفيد ٢٥٥ لسليمان وبلقيس، ولقد سبق أن هددت إثيوبيا مصر بسلاح المياه، ولقد حاول لويس التاسع فى حملته الصليبية على مصر التحالف معهم، وإن لم يخرج هذا لحيز التنفيذ، وحدث التلويح بالمياه أثناء عهد المماليك ولكن لم يعره أحد اهتمامًا آنذاك لعدم إمكانية تحقيقه. وفى عام ١٨٦٠، هدد الملك المسيحى الحبشى تكلا هايمانون مصر عندما قال: «إن النيل سيكون كافيًا لمعاقبتك، وحيث إن الله قد وضع فى أيدينا ينبوعه وبحيرته ونماءه، فمن ثم يمكننا أن نستخدمه فى إيذائك».

وحتى خمسين عامًا مضت، كان مطران الكنيسة الإثيوبية يعين من قبل بطريرك الكنيسة المصرية.

يرجع أهمية وضع إثيوبيا إلى أنها تسيطر على أحد عشر نهرًا تنبع من التلال الإثيوبية، وتعبر حدودها إلى كل من الصومال والسودان، ويعد النيل الأزرق من أكبر هذه الأنهار، ويعرف فى إثيوبيا باسم أباى Abay، والذى ينقل فى المتوسط ٥٠ مليار متر مكعب، أو حوالى ٦٠٪ من الإيراد الكلى للنيل، بالإضافة إلى ذلك هناك فى الجنوب ـ الغربى نهرا بارو، وبيبور اللذان يشكلان نهر السوباط ويمدا رافدى نهر عطبرة فى الشمال والغرب، ويمد نهر عطبرة النيل بـ ١٢ مليار متر مكعب ويمده نهر السوباط بـ ١٣,٥ مليار متر مكعب، ويعتبر وحدة سياسية هيدرولجية[١١٦].

وإثيوبيا لها مكانة استثنائية من الناحية الجيوإستراتيجية لإسرائيل وكينيا والسودان ومصر واليمن والسعودية، ومن ثم كان اعتبار الأمن مبررًا لعناصر الموساد والمستشارين العسكريين فى الجيش الإسرائيلى للتدخل فى الشئون الداخلية للأنظمة الأفريقية، وترددت أسماء هؤلاء فى تقارير مختلفة باعتبارهم متورطين فى انقلابات فى القارة الأفريقية.

---

(١١٦) جون بولوك: «حروب المياه»، ص١٠٨ ـ ١٢٤.

لإثيوبيا أهمية خاصة فيما يتعلق بالبحر الأحمر والخليج العربى، وإذا كانت إثيوبيا ليس لها موانٍ على البحر الأحمر إلا أنها تمثل قاعدة حيوية لإسرائيل فى مناطق جنوب البحر الأحمر، وباعتباره ممرًا مائيًا مهمًا كذلك، فإن إسرائيل تدفن نفاياتها النووية فى جزر البحر الأحمر(١١٧).

وتمتاز إثيوبيا بثرائها فى المواد المعدنية التى تخدم الصناعات العسكرية الإسرائيلية، بالإضافة إلى معادن الذهب والماس والفضة، وهى مقر الاتحاد الأفريقى. عدد سكان إثيوبيا حوالى ٦٧ مليون نسمة يتوزعون على عدة مجموعات عرقية وإثنية: الأرومو ٤٠٪، أمهر وتغرين ٣٢٪، سادامو ٩٪، شنكالا ٦٪، الصوماليون ٦٪، العفر ٤٪، كيرجى ٢٪، آخرين ١٪. ونسبة المسلمين هناك ٥٠٪، والمسيحيين الأرثوذكس ٣٨٪، والنسبة الباقية هى ديانات أخرى، من بينها الفلاشا مورا التى تحسب على اليهودية. وتوجد فى إثيوبيا ٨٣ لغة كبرى، وحوالى ٢٠٠ لغة محلية، وتعتبر الأمهرية اللغة الرسمية فى البلاد إلى جانب الأرومية والتغرينيا، فى حين أصبحت الإنجليزية لغة التعليم فى المدارس، وهذا التنوع العرقى والثقافى والدينى استغلته إسرائيل لتحقيق مصالحها.

وإذا نظرنا للاتفاقيات التى تربط مصر بإثيوبيا والتى تحدد موقفها من نهر النيل، فهى:

١ ـ بروتوكول روما الموقع فى ١٥ من أبريل ١٨٩١ من كل من بريطانيا وإيطاليا التى كانت تحتل إريتريا، وكان يتعلق بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفريقيا الشرقية، وتعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة بعدم إقامة منشآت لأغراض الرى على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على مياه النيل.

٢ ـ اتفاقية أديس أبابا الموقعة فى ١٥ من مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا فى عهد الإمبراطور الإثيوبى مينيليك الثانى بعدم إقامة أو السماح بإقامة أى منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية والسودانية.

٣ ـ اتفاقية لندن الموقعة فى ١٣ من ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ويقضى البند الرابع على أن تعمل هذه الدول معًا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.

٤ ـ اتفاقية روما، وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى ١٩٢٥، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسى.

---

(١١٧) natourcenter.com.news.8/ 3/ 2009.

٥ ـ اتفاقية ١٩٢٩ فى شكل خطابات متبادلة بين مصر وبريطانيا بصفتها ممثلة للسودان، وباقى دول مجرى نهر النيل الواقعة تحت الامتياز البريطانى، وهى أوغندا وكينيا وتنجانيقا، ونص على ألا تقام على النهر وراوفده ومنابعه أية منشأة أو أعمال من شأنها أن تعوق سريان مياه النيل بشكل يؤثر على مصالح مصر.

٦ ـ إطار التعاون الذى تم توقيعه فى القاهرة فى أبريل ٢٠٠٥ بين كل من الرئيس المصرى حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبى ميليس زيناوى، وكان لهذا الإطار دور فى تحسين العلاقات المصرية والإثيوبية. ويقضى هذا الإطار فيما يتعلق بمياه النيل:

١ ـ عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررًا بمصالح الدولة الأخرى.

٢ ـ ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.

٣ ـ احترام القوانين الدولية.

٤ ـ التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

ورغم ذلك فإن دول المنبع الثمانى اتخذت موقفًا واحدًا بالمطالبة بإلغاء اتفاق ١٩٢٩، والتى تُنظم إقامة أى مشروع مائى مرتبط بدولتى المصب مصر والسودان، وبأحقيتهما فى اتخاذ ما تشاءان من ترتيبات لإقامة مشروعاتها. وزعمت أن دولتى المصب تتمتعان باستغلال المياه لصالحها فى حين أن عددًا من دول المنبع يعانى من الجفاف، وهو ما أثير فى عدة مؤتمرات. وهذا يقودنا للدور الإسرائيلى، ولقد سبق أن أشرنا لأهمية إثيوبيا بالنسبة لمصر حيث تمدها بـ ٨٥٪ من الماء الواصل إليها[١١٨].

اتخذت العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل عدة مراحل مرتبطة بالوضع فى أفريقيا والدور المصرى، فهناك فترة الرئيس عبد الناصر، ثم فترة السادات، ثم الفترة الحالية.

مع بدايات قيام دولة إسرائيل، ظهر تطلعها لأفريقيا، ولقد ذكرت جولدا مائير أن على إسرائيل فى مواجهتها للدول العربية داخل حدودها على المسرح الدولى أن تبذل جهودًا فائقة لاكتشاف مشاكل جديدة تمكنها من اختراق الحصار عليها؛ فلها حليف مخلص وأخوى يتمثل فى

(١١٨) مركز الدراسات السودانية للخدمات الصحفية.

يهود العالم، ومن الطبيعى أن تكون المهام الأساسية للبعثات الإسرائيلية فى أفريقيا هى العمل على تنمية الروابط بين إسرائيل واليهود هناك، كما أن إسرائيل تنظم دورات خاصة ليهود الشتات عن طريق مؤسسات عديدة منها: الوكالة اليهودية، ومنظمة المحاربين الإسرائيليين القدماء؛ وذلك لتكريس ارتباط اليهود بها، وتعمل البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية فى أفريقيا على تنظيم زيارات يهود أفريقيا لإسرائيل، واستقطاب المتطوعين اليهود الذين أنهوا خدمتهم العسكرية، كذلك عن طريق شركات الهستدروت الإسرائيلى «اتحاد الطبقات العاملة»[١١٩].

وتضم القارة الأفريقية عددًا لا بأس به من الجماعات اليهودية، التى تنتشر فى كثير من الأقطار الأفريقية، لا سيما فى إثيوبيا، حيث الفلاشا التى هجَّرت إسرائيل أعدادًا كبيرة منهم إليها.

وإسرائيل تلعب دائمًا على التناقضات الأفريقية والعربية وفقًا لمصالحها، فهى مع إثيوبيا ضد إريتريا، ثم مع إريتريا ضد إثيوبيا، ثم مع الاثنين، وكانت تخشى من زيادة النفوذ المصرى فى أفريقيا فى عهد الرئيس عبد الناصر، فانضمت إلى أمريكا فى المشاريع التى تهدف إلى التأثير على وصول النيل لمصر، ودعمت إثيوبيا ضد السودان فى عهد الرئيس عبود الذى عقد مع مصر اتفاقية ١٩٥٩.

ولقد بدأ الصراع حول إثيوبيا بين الدول الأوروبية فى الثلاثينيات من القرن الماضى، عندما قاد ... الدول العظمى بالتنافس لاستغلال بحيرة تانا لتخزين المياه، وقد منحت إحدى شركات نيويورك عقدًا لإنشاء سد على مخرج البحيرة، ولكن اعترضت عليه بريطانيا ومصر والسودان، وكانت بريطانيا تريد تجنب عداء إيطاليا التى كانت تريد إخضاع إثيوبيا، وأثير المشروع فى الخمسينيات عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت القوة ذات التأثير على إثيوبيا، وذلك لوجودها فى قاعدة كاجنو الدولية قرب أسمرة، واستخدمتها كمحطة مراقبة لكل من منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندى، وبحلول عام ١٩٥٩ كانت بريطانيا تعارض إقامته؛ لأنه يتعارض مع مصلحة الدول التابعة لها فى شرق أفريقيا كينيا وأوغندا وتنجانيقا، وبررت بريطانيا ذلك أن مقاطعات شرق أفريقيا البريطانية تحتاج إلى مزيد من المياه من أجل تنميتها، واقترح عقد مؤتمر لدول حوض النيل حول هذه المسألة، ورغم تأييد بريطانيا، فإنها كانت تعتقد أنه لا يمكن أن ينجح المؤتمر إلا إذا سويت المشاكل بين مصر والسودان، وكان هناك خلاف فى البداية حول السد انتهى باتفاقية ١٩٥٩ بين الرئيس عبد الناصر والرئيس عبود[١٢٠].

---

(١١٩) ماهر شعبان «مشكلة المد الإسرائيلى فى أفريقيا وطرق مواجهته مع التطبيق على تنزانيا» القاهرة، ٢٠١٠، ص٦.

(١٢٠) جون بولوك: مرجع سبق ذكره، ص١٢٦ ـ ١٢٧.

ولكن فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، بدأ السعى للتدخل فى إثيوبيا للضغط على مصر ولتأمين إسرائيل، ولقد نشرت صحيفة هيرالد الإثيوبية فى ١٩٥٦ أن لإثيوبيا الحق فى استغلال مياه النيل التى تجرى فى أراضيها، وتبع ذلك بيانات إثيوبية تذكر أنها لم تعد ملزمة بالاتفاقيات التى وقعت أثناء حكم الإمبراطور مينيليك الثانى، فأعلنت هذه الأهداف فى خطاب موجه إلى جميع البعثات الديبلوماسية فى القاهرة، وكانت عمليات المناورة بين القاهرة وأديس أبابا خاضعة بالتالى للموقف فى كل الدول الأخرى التى كانت لها تأثير على الحرب الأهلية الإثيوبية: ليبيا، والسودان، والمملكة العربية السعودية، واليمن الجنوبى والشمالى وأطراف أخرى، وكانت إثيوبيا ومصر فى اتجاهين متقابلين فى صراع الشرق والغرب، حيث كانت هذه الفترة هى فترة الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتى، وكانت أمريكا تخشى امتداد التيار الشيوعى أو الاشتراكى فى أفريقيا، وخاصة فى منطقة القرن الأفريقى، ومنطقة الخليج العربى والجزيرة العربية، خاصة أنه فى إثيوبيا قام نظام منجستو هيلامريام الاشتراكى، وكذلك قام نظام اشتراكى فى اليمن الجنوبى، وتطور إلى تحالف ثلاثى بعد أن أعلنت ليبيا نفسها جماهيرية، وكذلك كان هناك سعى إسرائيلى لتأمين الدولة الصهيونية فى فلسطين من خلال سلخ إريتريا عن انتمائها العربى، وكانت إسرائيل قد حصلت من قبل من إثيوبيا على تسهيلات فى أرخبيل دهلك وجزر طالب وأبو فاطمة، وهى فى المياه الإقليمية التى آلت إلى إريتريا بعد استقلالها، ومن الطبيعى أن تريد إسرائيل لنفسها دورًا مهمًّا لتأمين نفسها والضغط على مصر فى الوقت نفسه، وتخدم الإستراتيجية الغربية والأمريكية[١٢١].

ولقد تمثل هذا فى الصراع الإريترى الإثيوبى فى أن قامت الإدارة البريطانية فى عام ١٩٥٢ بتقسيم إريتريا بين إثيوبيا والسودان بعدما احتدمت المسألة الإريترية فى الأمم المتحدة، وانتهت بتبنى المنظمة الدولية لمشروع القرار الأمريكى، الذى يقضى بمنح الإقليم حكمًا ذاتيًّا تحت الحكم الإثيوبى، ولقد استمر هذا الوضع حتى ١٩٦١، حين أعلنت إثيوبيا ضم إريتريا نهائيًّا ضاربة عرض الحائط بالقرار الدولى، والغرب كله التزم الصمت إزاء هذا، ولم يحتج على الإجراء الإثيوبى بل ظل رافضًا لانفصال إريتريا ومعاديًا لثورتها التى لقيت الدعم من مصر والعالم العربى، ووقفت أمريكا وإسرائيل إلى جانب إثيوبيا[١٢٢]، وإن كانت إسرائيل تغير مواقفها وفقًا للتطورات، ولقد ساعدت مصر الحركة الإريترية وشجعت فكرة الصومال الكبير، وطالبت مسلمى إثيوبيا بالثورة حتى تضعف من قوة إثيوبيا، وتمنعها من استخدام مياه النيل فيما يضر بمصر، خاصة لتحالفها

(١٢١) عز العرب: مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠٠٢.

(١٢٢) عادل عبد الرازق، المرجع نفسه، ص٨٠.

مع أمريكا وإسرائيل وسعيهم لإقامة سدود، وكان ذلك أثناء معارضة إثيوبيا لبناء السد العالى، وكذلك كان هناك دعم عربى لإريتريا، ولكن نجد أن الأمور بدأت تتغير مع أسياسى أفورقى، فيرى بعض الباحثين ـ ومنهم السورى أحمد أبو سعدة ـ أن الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية قامت بجهود فى تأسيس الجبهة الشعبية، ولكنى لا أعتقد هذا، فربما تكون قد تدخلت بعد ذلك، ففى البداية كانت الجبهة معادية لإثيوبيا، وكانت إسرائيل وأمريكا لا تدعمها، ولكن مع تطور الموقف لعبت الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية دورًا فى الجبهة لصالحها، وقد ورد فى كتاب أبو سعدة «حرب الخداع» أن مسئول الأمن فى جبهة التحرير الإريترية، والذى اغتيل فى ١٩٨٢، ذكر رواية أيدها فيما بعد ستة من كبار القادة، من بينهم عبد الله إدريس محمد رئيس الجبهة، مفادها أن أسياسى أفورقى كان يعمل فى القاعدة العسكرية الأمريكية التى تعرف بكانيو ستيشن قبل أن يلتحق بالثورة، وبعد انفصال أسياسى أفورقى عن الجبهة برفقة ١٣ عضوًا، اتصل به المسئولون الأمنيون فى القاعدة الأمريكية عن طريق نائب الحاكم العام فى إريتريا، ويدعى تسعايو هيسى برهى، وتم إمداده بأموال وأسلحة شرقية حتى لا ينفضح أمره، وهذه المعلومات أفشى بها رفيقه وأحد أقاربه ويدعى ميخائيل جورج، وقد تمت تصفيته فى أول يوم دخلت فيه قوات الجبهة الشعبية لمدينة أسمرة، واغتيل الشاهدان الرئيسيان عليها فى ظروف غامضة. رواية أبو سعدة تصدقها الأحداث اللاحقة. فقد قضى أسياسى أفورقى على جبهة التحرير، والتى توفى زعيمها عثمان صالح فى المنفى، كما وضح ابتعاد أسياسى أفورقى عن العالم العربى وجفاؤه له منذ ظهور الجبهة القومية على مسرح الأحداث خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات من القرن الماضى، وكذلك تراجع الغرب عن الدعم لإثيوبيا لضرب الجبهة بعد ازدياد نفوذ الجبهة ولتوسعها داخل الأراضى الإريترية، وقام الغرب بدعم إريتريا وأسياسى أفورقى، وذكر المصدر نفسه أن أسياسى أفورقى زار واشنطن فى ١٩٨٩، وهناك عبر عن إعجابه بإسرائيل، وأنه سيحتذى بها فى المستقبل، وأكد له أقطاب اللوبى الصهيونى أنهم يدعمون توجهه، وأنهم وراضون كل الرضا عن تصفيته لجبهة التحرير الإريترية ذات الخط الوطنى والقومى العربى، ولقد كتب أحد الخبراء العسكريين الأمريكيين عن الجالية اليهودية يقول: إنه عند استقلال إريتريا، تمت الموافقة على بناء قواعد عسكرية أمريكية فى إريتريا تخدم مصالح أمريكا وإسرائيل المشتركة. وفى عام ١٩٩٠، زار فريق من أعضاء الكونجرس الأمريكى المناطق التى تسيطر عليها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وعند عودة الوفد إلى واشنطن، أعلن هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية أن الإريتريين لهم الحق فى تقرير المصير، وأكد أن ضم هيلاسلاسى لإقليم مستقل عمل غير شريف، أى أن أمريكا لم تتخذ الموقف الذى كان مطلوبًا منذ ثلاثين عامًا إلا بعد أن ضمنت أن النظام الذى سيدير إريتريا بعد استقلالها

يدور فى فلكها ويخدم مصالحها. وفى عام ١٩٩١ بعد التحرير مباشرة، زار الأسطول الأمريكى الموانى الإريترية وتم تركيب رادار ضخم يسمح بمراقبة ورصد كل المنطقة بما فيها إيران، وهو أهم من رادار كانيوستشين فى أسمرة الذى استخدم للرصد والتنصت على مصر خلال حربى ١٩٦ و ١٩٧٣، واستمرت الولايات المتحدة فى استخدامه فى إثيوبيا إلى عهد منجستو عند تبنى إثيوبيا للماركسية فقامت بإغلاقه[١٢٣].

إسرائيل استخدمت إثيوبيا ثم إريتريا ثم الدولتين معًا! ففى عهد الرئيس عبد الناصر، سعت الشركات الأمريكية لإقامة سدود فى إثيوبيا للضغط على مصر، وقدمت وزارة الزراعة الأمريكية دراسات تفصيلية لإثيوبيا، بدأت فى ١٩٥٧ حين وافق المكتب الأمريكى للاستصلاح على تنفيذ دراسة مفصلة لصالح الحكومة الإثيوبية، وانتهت منها فى عام ١٩٦٣، ونشرت نتائجها فى ١٧ مجلدًا، وكانوا يسعون لإنشاء ٢٦ خزانًا لتوفير المياه لاحتياجات الرى وتوليد الكهرباء لإثيوبيا، مما يقلل كميات المياه الواردة لمصر والسودان، ولكن لم ينفذ المشروع آنذاك، إلا أنه عاد للظهور فى التسعينيات[١٢٤].

ومنذ عهد الرئيس عبد الناصر؛ قامت إسرائيل بدعم المتمردين فى السودان من قواعد إثيوبية.

وفى عهد الرئيس السادات تغير الموقف؛ فمصر استغنت عن السوفييت وبدأت علاقتها تتحسن بأمريكا، وتراجع دورها نسبيًا فى أفريقيا، وإن كانت الدول الأفريقية تضامنت مع مصر ـ ومنها إثيوبيا ـ وقطعت علاقتها بإسرائيل، وإن كان هذا فى المجال السياسى، أما فى المجال الاقتصادى فظلت العلاقات قائمة، ومهما كانت نوعية النظام الحاكم فى إثيوبيا، فإن إسرائيل كانت حريصة على إقامة روابط معه، وقد بدأت اتصالاتها بنظام منجستو هيلامريام الماركسى.

ولقد طرحت إسرائيل أثناء مباحثات كامب داڤيد فى ١٩٧٨ التعاون فى مشروعات الرى بين البلدين، وإمكانية الحصول على ١٪ من مياه النيل، وهو مشروع «إليشع كيلى»، وحبذ الرئيس السادات المشروع، ولكن تراجع عنه أمام الرفض الشعبى العام، وكانت إثيوبيا قد اعترضت على نقل المياه إلى خارج حوض النيل، وكان السادات قد عرض ذلك فى مقابل حل مشكلة المستوطنات فى القدس ونقلها إلى النقب حيث يمدها بمياه النيل، كما قال فى أحد تصريحاته، وفى خطاب لبيجن

---

(١٢٣) natourcenter.comnews2007.

(١٢٤) جون بولوك: مرجع سبق ذكره، ص١٢٧.

سبق عرضه، ولكن الأمر قوبل بالرفض من الجميع، بل إن بيجين رفض وقال: «إن مبادئنا ليست للبيع من أجل مياه النيل» لأنه يريد مياه النيل والقدس والمستوطنات جميعًا[١٢٥].

وكان هناك مشروع مصرى لتحويل جزء من مياه النيل لرى ٣٠٠ ألف فدان فى سيناء، ولقد أثار هذا المشروع رد فعل قويًا فى إثيوبيا التى أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح إثيوبيا، وتقدمت بشكوى آنذاك إلى منظمة الوحدة الأفريقية، وأعلن الرئيس السادات أن مصر ستحارب إذا اتخذت إثيوبيا أى إجراء للتدخل فى مياه النيل. وكرر السادات للسفير الإثيوبى بالقاهرة هذا الأمر فى ديسمبر ١٩٧٩ [١٢٦]، وكانت إسرائيل متورطة فى هذا الأمر، وأرسلت مصر أسطولًا بحريًا صغيرًا إلى المياه الجنوبية من البحر الأحمر، وكانت وكالة المخابرات السوفييتية، بعد تغير موقف مصر من الاتحاد السوفييتى، قد حرضت إثيوبيا والدول العربية التى كانت تعارض كامب دافيد على مصر، وقالت إن مصر تريد تحويل المياه إلى صحراء النقب فى إسرائيل.

ولقد بدأت إسرائيل فى إثارة إثيوبيا على مصر بدعوى أنها تريد الاستحواذ على مياه النيل، بالإضافة إلى أن نظام الحكم فى إثيوبيا يعانى من تعدد الصراعات الأمنية بصورة دائمة، وانعكس ذلك فى الشك فى نوايا الدولة المجاورة، فقبائل الأماهرة يرون أن سياسة نظام الحكم السودانى المتحالف آنذاك مع الجبهة الإسلامية أداة لمحاولة فرض السياسات الإسلامية على الشمال الإثيوبى وعلى الجانب الجنوبى الغربى من إثيوبيا، وهناك مخاوف من أطماع النظام الأوغندى فى حالة نجاح مخططه فى رواندا وبورندى باحتمال توسعه داخل الأراضى الإثيوبية من خلال القبائل النيلية المتاخمة للحدود الإثيوبية.

ونجد أن إثيوبيا سعت للخروج بالمشكلة إلى المجال الدولى فى ١٩٨٠؛ حين تقدمت بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى مايو ١٩٨٠، وهددت بإجراء تغييرات فى مجرى النهر بالقوة؛ مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك أن يصرح فى مجلس الشعب المصرى بأن مصر ستضطر من أجل تأمين استقرارها للحرب. وفى مؤتمر الدول النامية ١٩٨١ أعلنت إثيوبيا عن رغبتها فى استصلاح ٢٢٧ ألف فدان فى حوض النيل الأزرق، وأكدت أنه نظرًا لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى، فإنها تحتفظ بحقها فى تنفيذ مشروعاتها، مما دفع السادات للتهديد بالحرب، وقد قامت

---

(١٢٥) كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، ص٩١ ـ ١١١، ١٢٢ ـ ١٣٤.

(١٢٦) جون بولوك: مرجع سبق ذكره، ص١٠.

وعادل عبد الرازق: مرجع سبق ذكره، ص٨٠.

بالفعل مع بداية ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد فيشا على أحد روافد النيل الأزرق بتمويل من بنك التنمية الأفريقى، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل، ولكن الديبلوماسية المصرية كانت ردود أفعالها التهوين أو التقليل[١٢٧].

ولقد نشرت صحيفة راندلى ديلى ميل «الجنوب أفريقية» أن الأجندة الإسرائيلية تقوم على إقناع الوزراء الإثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التى كان قد توقف العمل بها، وأن هذه المشاريع تضمنت إقامة أربعة سدود لحجز المياه وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه تجاه السودان ومصر، وخاصة أنه من المنتظر أن يزيد عدد سكان إثيوبيا فى ٢٠١٠ بشكل يحتاج إلى حل نوعى.

كما أعلن الإثيوبيون فى مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمياه، والذى انعقد فى ماردل بلاتا، أنهم يرحبون بأى اتفاق لاستغلال مياه النيل، ولكن مع وجود هذا الاتفاق فإنهم سيحتفظون لأنفسهم بالحق فى تنفيذ خططهم بمعرفتهم، ولم يؤدِ هذا التصريح إلى طمأنة مصر وأفريقيا.

ولم تكن مصر غافلة عما تدبره إسرائيل فى إثيوبيا، وأكد تقرير للجنة الشئون العربية فى مجلس الشعب فى ١٩٩١ على تورط إسرائيل فى إثيوبيا، والخطط الإسرائيلية لمساعدة إثيوبيا فى إنشاء ستة سدود على النيل الأزرق، ستشكل تهديدًا مباشرًا على تدفق النيل إلى مصر، وقد افترضت اللجنة أن إسرائيل كانت تحاول خرق دفاعات مصر الجنوبية وفرض حصار على الموارد الإستراتيجية لمصر، وأوصى التقرير بإنه يجب على وزارة الخارجية المصرية أن تسلم بأن مساعدة إثيوبيا كانت محاولة من إسرائيل لوضع مصر تحت ضغط وفرض سيطرة عليها[١٢٨].

أما بحيرة تانا وحوض النيل الأزرق، فقد شرعت إثيوبيا فى تنفيذ ٣٣ مشروعًا للرى وتوليد الكهرباء حول حوض النيل الأزرق، وهناك مشروعات أخرى ما زالت قيد التنفيذ، منها إنشاء محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة تانا، وإنشاء سد على نهر فيشا لزراعة قصب السكر، كما تقوم المجموعة الاقتصادية الأوروبية بمشروعات عدة لتوفير مياه الرى للمنطقة المحيطة ببحيرة تانا ولتوليد الكهرباء من البحيرة الواقعة جنوب غرب إثيوبيا، كما تقوم روسيا ببناء سد صغير على نهر بارو لرى عشرة آلاف هكتار، هذا وقد أكد وزير الرى المصرى وجود اتفاق بين إسرائيل وإثيوبيا على إقامة سد لتوليد الكهرباء.

---

(١٢٧) عادل عبد الرازق: مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

(١٢٨) جون بولوك: مرجع سبق ذكره، ص١٢٩، وانظر أيضًا ص١٠٥.

وفى ٩/ ٦/ ١٩٩٦ وافق البرلمان الإثيوبى على مشروع قرار تقدمت به الحكومة بإنشاء خزانين، الأول على النيل الأزرق للاستفادة منه لأغراض زراعية وإنتاج الطاقة الكهربائية، والثانى على نهر أديوشى، وسوف يمول هذين المشروعين البنك الدولى وجهات أخرى، وجدير بالملاحظة أن البنك الدولى قد وافق على تمويل المشروعين الإثيوبيين الأخيرين من دون اشتراط حصول إثيوبيا على موافقة باقى دول النيل كما هو معمول به، ارتكازًا على نظرية القانون الدولى فى الاستفادة المشتركة للدول المشاطئة للأنهار، وتعتبر موافقة البنك الدولى بالشكل الذى تمت عليه سابقة خطيرة على مصالح دولتى المصب مصر والسودان.

ومن المعروف تأثير أمريكا على البنك الدولى وما تدعيه إسرائيل وأمريكا من الخوف من انتشار النفوذ الإيرانى هناك، وكذلك ما طرح من مشروعات لتدويل المياه وبيعها بإيعاز منهما.

ولقد كشفت مصادر إعلامية إثيوبية وثيقة الاطلاع عن مشروع إثيوبى إسرائيلى للمساعدة المائية بهدف التنمية الزراعية فى إثيوبيا، وكشف موقع walt info الإثيوبى على أن تكلفة المشروع تصل لنحو ١,٥ مليون يورو، والهدف منه تطوير نشاطات تنمية الرى الصغيرة فى أنحاء إثيوبيا. ونقل الموقع عن وزير الدولة بوزارة الزراعة والتنمية الريفية الإثيوبية بشير عبد الله أن هذه المشروعات ستمكن من تحسين عملية إدارة المصادر المائية والإنتاج الزراعى بالاستفادة من الرى والمصادر المائية المستعملة لأغراض الرى والمصادر المائية المستعملة لأغراض الشرب، وقال: إن هذه المشروعات تستهدف حوالى ١٠٠٠ مزارع[١٢٩].

وإلى جانب المشاريع الخاصة بالمياه، فهناك صلات اقتصادية وتبادل زيارات بين الجانبين. وقد عبر السفير الإسرائيلى السابق فى إثيوبيا أريل كريم عن استياء إسرائيل من مناقشة أو مشاركة أى طرف دولى أو إقليمى فى استثمار المواد الطبيعية والاقتصادية لإثيوبيا، فقال فى تصريح صحفى بالعاصمة أديس أبابا خلال شهر أبريل عام ٢٠٠٠: «إن إسرائيل ستسعى وبقوة للتصدى لمحاولات السيطرة على الاقتصاد الإثيوبى». أما خلفه السفير ردرون جيروسمان، فقد أكد أكثر من مرة أن إسرائيل قد بدأت ببرنامج الأمن الغذائى فى إثيوبيا، وأن المركز الإسرائيلى للتعاون الدولى «الموشاف» يؤهل الفنيين الإثيوبيين ضمن هذا البرنامج، كما أن حجم التعاون الاقتصادى الإسرائيلى مع إثيوبيا يؤكد ذلك، وفقد بلغت زيادة صادرات إثيوبيا إلى إسرائيل لسنوات ١٩٩٣

---

(١٢٩) الوفد: «المشروع الإثيوبى»، يوليو ٢٠٠٩.

انظر هآرتس، مقال باراك رافيد: ليبرمان فى إثيوبيا ٢/ ٩/ ٢٠٠٩ «فى مختارات إسرائيلية».

ـ ١٩٩٨ زيادة ٢٣٠٪، ومن تلك الصادرات القهوة، والجلود، والذهب، والكوبالت، والنفط الأسود، والسكر، والحبوب، وتلعب الجمعية الإثيوبية للتجارة والوكالة الإثيوبية للتصدير والسفارة الإثيوبية فى إسرائيل أدوارًا نشطة فى تسهيل التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين. أما فيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا، فقد ازدادت خلال عام ٢٠٠٣ بنسبة ٥٠٠٪.

أما تزايد التعاون العسكرى، فقد كشفت نشرة المعلومات البريطانية العسكرية فى يونيو ١٩٩٨ أن إسرائيل تقيم علاقات استخبارية وثيقة مع إثيوبيا، وأن جهاز الموساد يدير كادرًا كبيرًا لجمع المعلومات والاستخبارات فى العاصمة أديس أبابا. بالإضافة إلى قيامه بنشاط فى جزيرة دهلك الإريترية، أبرزها عدد من مراكز المراقبة وجمع المعلومات عن السعودية واليمن.

ولقد أشارت نشرة فورين ريبورت إلى إنشاء الموساد فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا مركزًا لتجميع المعلومات الاستخبارية، ووفقًا للإسبوعية البريطانية، تقدم إريتريا تصاريح لإسرائيل للقيام بأنشطة واسعة فى جزيرة دهلك، وأن الموساد يقوم بتنفيذ عمليات رصد وتجميع معلومات. وأضافت أن الموساد أنشأ محطة للمخابرات ليست بعيدة عن الحدود مع إريتريا والسودان، وأن إسرائيل نشطت فى التجسس ضد السودان لعلاقتها مع حماس.

ومن أهداف التعاون مع إثيوبيا وانعكاستها على الأمن القومى العربى، سعى إثيوبيا إلى توظيف علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية لدعم سياستها الخارجية الإقليمية والدولية، فتأخذ إثيوبيا فى الاعتبار الموقف الإسرائيلى المتغلغل فى إريتريا لأهميتها فى السيطرة على البحر الأحمر، حيث كانت إسرائيل موجودة بقوة فى الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، وقد عمقت الخلافات بين الجانبين لتعزيز تواجدها العسكرى والأمنى، وعليه فإن العلاقات الإسرائيلية مع إثيوبيا هى مفتاح سحرى للتأثير على الدول المجاورة لإثيوبيا، وخاصة إريتريا والسودان، حيث تستخدم إسرائيل نفوذها للضغط على السودان وصولًا لتقسيمه وضمان انفصال جنوبه، وغربه دارفور، وللنفوذ الإسرائيلى فى إثيوبيا دور فيما يسمى بالحرب على الإرهاب بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر فى المنطقة. وترى إسرائيل وأمريكا أن السودان وإريتريا والصومال مؤهلة لنمو حركات إسلامية جهادية تقاوم الوجود الإسرائيلى والأمريكى، وخاصة بعد الهجوم على السفارتين الأمريكيتين فى تنزانيا وكينيا فى ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٢، وكذلك بعد حادث الطائرة الإسرائيلية فى كينيا فى العام نفسه. وتدعى إسرائيل على الدوام أنها خط الدفاع الأول ضد التطرف ومكافحة الإرهاب، وتحاول إثارة مخاوف الدول الأفريقية من المد الإسلامى،

وتقدم دعمها فى هذا المجال باعتبارها خبيرة فى مكافحة الإرهاب، والهدف الخفى وراء ذلك هو تدمير العلاقات العربية الأفريقية، وخلق عوائق كبيرة أمام الأمن القومى العربى، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالسيطرة على البحر الأحمر والتحكم فى مياه النيل، حيث حاولت إسرائيل استخدام إثيوبيا للضغط على مصر بالتشكيك فى حقها فى مياه النيل، وكذلك لسعيها إلى السيطرة على البحر الأحمر لأهميته الإستراتيجية بوصفه ممرًّا مائيًّا[١٣٠].

وإثيوبيا تخشى أن تسفر العلاقة العربية الإريترية عن دعم الرئيس الإريترى أسياسى أفورقى، وتتوقع انهيار النظام الإريترى، بالإضافة إلى رغبة القوميات الإثيوبية المختلفة فى إحلال النظام الإريترى بنظام يتوافق مع إثيوبيا يمكن الأخيرة من الوصول إلى البحر الأحمر؛ لأن قيام دولة إريتريا المستقلة حرم إثيوبيا من السواحل البحرية التى تقع فى إريتريا. الخيار الإثيوبى تجاه إريتريا يحظى بدعم إسرائيلى؛ لخشيتها من وصول قوى إسلامية وعربية إلى الحكم فى إريتريا، ويطرح د.سيد خليفة وجهة نظر تتمثل بفائدة إسرائيلية فى هذا الاتجاه تدعمها الزيارة التى قام بها سلفان شالوم فى ٢٠٠٤ وزير الخارجية الإسرائيلى مع ٣٠ من كبار رجال الأعمال. ويشير خليفة إلى أن إدراك إسرائيل بما تواجهه حكومة أفورقى من صعوبات داخلية وخارجية، خصوصًا بعد المحاولة الانقلابية التى جرت فى ديسمبر، وأصبح على أثرها معظم الحرس القديم للحكومة الإريترية فى السجون، أن «اللعب على طريقة المعادلة الإثيوبية الإريترية هو الخيار الإسرائيلى الأفضل» وتتناغم الرغبات الإسرائيلية والإثيوبية فى اتجاه تفكيك النظام الإريترى الذى بادر رئيسه بزيارة إسرائيل فى عام حكمه الأول، مما أدى لردة فعل عربية، ودفعه لتحسس خطواته تجاه إسرائيل، وبسعى غربى فى نفس الاتجاه، وتتحوط إسرائيل للمستقبل لترمى شباكها فى الاتجاه نفسه، لكنها لا تبادر إلى الإساءة إلى العلاقة مع إريتريا، فاللعب على طريقة المعادلة الإثيوبية الإريترية هو الخيار الإسرائيلى الأفضل كما ذكرنا، فحسب قول خليفة، أدى طلب أسياسى أفورقى عضوية الجامعة العربية ـ لتوجسه وشعوره بخيبة الأمل تجاه الغرب، واستشعاره نمو العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، وتوقعه استثمارات خليجية ستتدفق إلى بلاده ـ إلى حفز الاسرائيليين لدعم علاقتهم بجارته الجنوبية، خصوصًا على مستوى الاستثمار، الأمر الذى لم يقدموا عليه بهذا المستوى فى إريتريا.

والنقطة الأخرى المهمة: تسعى إسرائيل إلى استغلال الموارد الطبيعية لإثيوبيا ولتصدير صناعاتها لأفريقيا من خلال مدينتين للتجارة الحرة ـ من دون رقابة ـ تملكهما إثيوبيا فى كل من

(١٣٠) http:www.natourcenter.com«2007».

جيبوتى والسودان، فإسرائيل تبحث استغلال علاقة إثيوبيا بالسودان وجيبوتى، ويرى خليفة «أن اتفاق السلام المتوقع فى السودان، والذى سيتيح كيانًا ذاتيًا فى الجنوب، ولا يمنع إقامة علاقة بين الكيان الجنوبى وبين أية دولة فى العالم، يحقق لإسرائيل نشاطًا استثماريًا ضخمًا، ولكى لا تحس الحكومة فى شمال السودان بحرج ـ كما يشير خليفة ـ سيتعين على إسرائيل أن تتسلل خلسة من خلال البوابة الإثيوبية التى ستمكنها كذلك من استغلال المدينة التجارية الإثيوبية المفتوحة على ميناء سواكن على ساحل البحر الأحمر شرق السودان، إضافة إلى مدينة إثيوبية فى جيبوتى وانسياب صادراتها الصناعية إلى أفريقية، وإن ميليس زيناوى حين وصل إلى السلطة رغب فى الاستثمارات العربية، غير أن تقاعس وصولها جعله يأخذ الاتجاه المعاكس».

أشار د. حسن مكى الخبير فى الشئون الأفريقية فى جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم إلى أن إسرائيل تسعى للوقيعة بين دول حوض النيل والعرب، بادعاء إعادة الاعتبار إلى كل ما هو أسود فى إطار إستراتيجية إسرائيلية، وهناك دراسة ممولة من قبل مؤسسة السلام الإسرائيلية ومؤسسة السلام الأمريكية على شاكلة الدراسة الصادرة أخيرًا The River and the Cross؛ حيث تسعى إسرائيل لتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل وتعكير علاقات السلام فى القرن الأفريقى «ولقد انضمت إثيوبيا لنادى صنعاء الذى ضم إلى جانبها اليمن والسودان فى ديسمبر ٢٠٠٣ فى تجميع ١٣٠ مليون نسمة، علاوة على كون النادى قوة سياسية واقتصادية مؤثرة، مما سبب إزعاجًا لإسرائيل وخشيتها من مردود ذلك فى إخراج إثيوبيا من عزلتها، وربطها بالنادى الشرقى والعرب، وبالتالى خسارة إسرائيل لحليف إستراتيجى، موضحًا أن إسرائيل كانت تغذى المشاعر الانعزالية لدى الإثيوبيين تجاه مصر، وأنها توجست من قيام نادى صنعاء بتزامنه مع بوادر أزمة مائية مع كينيا، ولا يمكن أن يدعم النادى مطالب إثيوبيا الشاكية من أن النيل الذى يتدفق إلى أرضها لم يمنع المجاعات إضافة إلى جرف الأراضى الطينية؛ لذا فهى تطالب بإعادة النظر فى اتفاق مياه النيل»، ويرى مكى أن إثيوبيا هى الكاسب الأكبر من الموقف الحالى، فعلاوة على كسبها من قيام نادى صنعاء، سيكسبها التقارب مع إسرائيل ـ التى لا ترغب فى قيام النادى ـ قدرة أكبر على استرجاع ميناء عصب الحيوى على البحر الأحمر، وهو الميناء الذى ذهب إلى إريتريا فى أعقاب استقلالها، ليترك إثيوبيا من دون منافذ على البحر الأحمر[١٣١].

---

(١٣١) alarabianet articles2004

من بين الأسباب الأخرى إعادة الاعتبار للسود فى إطار إستراتيجية إسرائيلية، والإفادة من التوجه العالمى لإعادة الاعتبار لكل ما هو أسود والاحتفال برموز سوداء ـ مثل مايكل جاكسون، والأب ديزموند توتو، وكولن باول، وكونداليزا رايس ونلسون مانديلا وكوفى عنان، علاوة على التلميحات بإمكان انتخاب بابا أسود، وأخيرًا أوباما ـ وما يصب لمصلحة إسرائيل بتهجير العرب من دول أفريقيا واستيعاب سود فى مجتمعها بغية التأكيد للأفارقة بوجود جذور مشتركة تسهل مهمة عزل العرب عن أفريقيا، ومن جهة ثانية يمكن لإسرائيل التحكم فى ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا مورا إلى إثيوبيا كسادة لبحيرة تانا للعمل على صعيد إستراتيجى لخدمة أهداف تتعلق بتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر وحوض النيل.

زار وزير الخارجية الإسرائيلى سيلفان شالوم وبرفقته ٣٠ من كبار رجال الأعمال إثيوبيا فى ٦ من يناير ٢٠٠٤ واستمرت الزيارة ٣ أيام، وعكست توجهًا إسرائيليًا لتقوية العلاقات مع الدول الأفريقية، وأشارت إلى إمكان أن تقوم أديس أبابا بدور لافت للدفع فى هذا الاتجاه مقابل مكاسب إستراتيجية ستحظى بها فى مجال بناء الجسور بينها وبين إسرائيل، وقالت مصادر سياسية فى تل أبيب عن الزيارة: إنها عنصر لتقوية العلاقات مع أفريقيا بصفة عامة وإثيوبيا بصفة خاصة. وأكدت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عشية الزيارة التى تعد الأولى من نوعها إلى أفريقيا منذ ١٢ عامًا، أن صادرات إسرائيل التكنولوجية إلى إثيوبيا ارتفعت بنسبة ٥٠٠٪، مشيرة إلى أن وفد رجال الأعمال المرافق للمسئول الإسرائيلى يمثلون ٢٥ من أكبر الشركات الإسرائيلية، ومن بينها تلراد غيلان ونطافيم بغية التوصل إلى علاقات اقتصادية بين البلدين. ولم يحصر شالوم أنشطته الدبلوماسية الضخمة فى المحادثات التى جرت بينه وبين الرئيس الإثيوبى جرما ولد جرجى ورئيس الوزراء ميليس زيناوى ووزير الخارجية سيوم، فالمسئول الإسرائيلى توجه إلى منطقة جوندار شمال البلاد بمسافة ٧٥ كيلومترًا مربعًا من العاصمة أديس أبابا فى جولة قصد بها لقاء أعضاء الجالية اليهودية، وقال التليفزيون الإثيوبى الرسمى: إن المسئول الإسرائيلى توجه لزيارة مواقع تاريخية فى شمال البلاد، ولم يشر للفلاشا والفلاشا مورا، الذين يبلغ عددهم ٦٠ ألفًا ويقيم ١٠ آلاف منهم فى معسكر مدينة جوندار، الذى تشرف عليه القنصلية الإسرائيلية فى انتظار الترحيل للحاق بأقاربهم الذين يعيش غالبيتهم فى مستوطنات فى الضفة الغربية[١٣٢]، وقد أثارت مطالبهم الجماعية بالإفادة من حق العودة الذى يسمح لكل يهودى خارج إسرائيل بالإقامة فيها جدلًا واسعًا داخل إسرائيل فى فبراير ٢٠٠٣.

---

(١٣٢) انظر عن الفلاشا جريدة هآرتس ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩، مقال لأورى كشنى، وانظر أيضًا http/:www. elaphblog.com12/ 7/ 2009

ولقد دعت إسرائيل المسئولين الإثيوبيين لزيارتها، فقد زارها رئيس حكومة إثيوبيا ميليس زيناوى، وأبرم عدة اتفاقيات اقتصادية وأمنية.

وفى زيارة شالوم السابقة إلى أديس أبابا، تعهدت إسرائيل بتطوير التكنولوچيا الزراعية وإفادة إثيوبيا من الخبرة الإسرائيلية.

ويحذر د. مصطفى البرغوثى رئيس المبادرة الوطنية الفلسطينية من الاستهانة بالخطوات الإسرائيلية الواسعة فى اتجاه الهند والصين، وأفريقيا من خلال البوابة الإثيوبية. وفى شأن الأبعاد الإستراتيچية لزيارة شالوم إلى إثيوبيا، نبه البرغوثى إلى محاولات إسرائيل تنويع تأثيرها ونفوذها وليس حصره فى الصعيد العسكرى؛ مما يؤثر على الأمن القومى العربى، لأن إسرائيل ـ بحسب البرغوثى ـ تقود حملة ضد مصر، خاصة أنه كان لإثيوبيا فى الفترة السابقة دور بارز فى تقوية العلاقات العربية الأفريقية، إلى حد مقاطعة الدول الأفريقية لإسرائيل فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتشعر إسرائيل بتأثير الدور المصرى فى حال نجاح دور مصر فى خطط التنمية والبناء الأفريقية، وتعمل على إثارة ملف المياه الذى حركته إثيوبيا وكينيا فى ديسمبر الماضى؛ مما يهدد مصالح مصر.

ويرى رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الدراسات السياسية والإستراتيچية أن إسرائيل تسعى لتكثيف وجودها فى دول منبع حوض نهر النيل، فى محاولة مكشوفة لتعميق الأزمة المتعلقة بالإطار القانونى لاتفاقية دول حوض النيل التى تشهد خلافًا وجدلًا بين مصر والسودان من جهة، ودول حوض النيل من جهة أخرى، فإن زيارة ليبرمان والزيارة القادمة لرئيس وزراء إسرائيل نتنياهو لدول حوض النيل توضحان بجلاء أن إسرائيل هى التى وراء الموقف المتشدد الذى تتخذه دول منابع النيل، لما للكيان الإسرائيلى من وجود مؤثر فى أوغندا وكينيا وتنزانيا، خاصة فى مجالات السياحة والأمن وتوفير التقنيات والوسائل والتبادل الاستثمارى مع تلك الدول.

وفى رأى مدير برنامج الدراسات المصرية الأفريقية فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة القاهرة، د. حمدى عبد الرحمن أستاذ العلوم السياسية، أن التحرك الإسرائيلى الأخير فى منابع النيل، وهضبة البحيرات التى تمثل ١٥٪ من إيرادات النيل، يأتى ضمن التحرك الدائم عبر مجموعة من الخطط التى تعتمد على استخدام وتوظيف مجموعة متكاملة من الآليات وأساليب الحركة السياسية فى المنطقة، وتشمل الاعتماد على الدور الأمريكى الساعى لتأسيس مناطق توتر

فى دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء فى إطار السيطرة على القارة أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسية فى مشكلات المياه المتوقع تفجيرها فى المنطقة، إضافة إلى ذلك فإن هناك سياسة أمريكية برزت فى التسعينيات تقوم على مواجهة الحركات الإسلامية فى أفريقيا، واحتواء السودان، والنفوذ الإيرانى. ويلاحظ فى السياسة الأمريكية أنها تعطى أولوية قصوى لدول منابع النيل، فمجموعة القادة الجدد الذين تهتم بهم السياسة الأمريكية والإسرائيلية هم زعماء دول حوض النيل أساسًا، وهم زعماء أوغندا ورواندا وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا والجيش الشعبى لتحرير السودان، كذلك تسعى تل أبيب إلى توظيف التناقضات العربية والأفريقية، ولذلك استغلت إسرائيل الصراع الصومالى الإريترى، والمصرى الإثيوبى من أجل تحقيق أهدافها، وهى تقوم بالتحريض الدائم والمستمر ضد العرب، ثم تقوم بتقديم الدعم الاقتصادى والدبلوماسى لتلك الدول، وتلعب إسرائيل على توتر العلاقة العربية الأفريقية بالحديث عن دور العرب فى موضوع الرق واستنزاف المياه[١٣٣].

يرى ليبرمان أن إسرائيل أهملت فى الماضى دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وركزت على العلاقات مع دول الغرب، وبهذا خسرت دولًا حصتها من الاقتصاد العالمى تزيد على ٤٠٪ وقال: إن جولدا مائير كانت آخر وزير خارجية لإسرائيل يزور أفريقيا فى نهاية الستينيات، أى قبل حوالى ٤٠ سنة.

وكشفت صحيفة لوفيجارو الفرنسية فى تقرير لها تفاصيل مخطط إسرائيلى للسيطرة على مياه النيل، وذلك تحليلًا للجولة التى قام بها وزير الخارجية أفيجدور ليبرمان فى بعض الدول الأفريقية فى ٢ من سبتمبر ٢٠٠٩، والتى اعتبرتها الصحيفة تشكل تهديدًا خطيرًا لمستقبل مصر، موضحة أن هذا التحرك هو الأول منذ ٢٥ عامًا، يعتبر تمهيدًا لحرب المياه فى الشرق الأوسط التى تبدأ فى قلب القارة الأفريقية، وأن زيارته تشير إلى إجراء المزيد من المشاورات والضغوط، وبالأخص على إثيوبيا لبناء سدود على نهر النيل، خاصة أن ٨٥٪ من المياه التى تجرى فى مصر تأتى من النيل الأرزق من إثيوبيا، واستطردت الصحيفة فى تقريرها قائلة: إن مصر تمول حفر آبار فى كينيا وتنظيف البحيرات الأوغندية، ولكن إسرائيل تسهم فى الوقت ذاته فى بناء السدود فى إثيوبيا، بالإضافة إلى إقامة ثلاثة مشاريع جديدة فى أوغندا، وتمارس إغراءات لتتجاوز حدود المنافسة الدبلوماسية مع مصر فى القرن الأفريقى، لأن هدف إسرائيل هو الوصول إلى مياه النيل.

---

(١٣٣) ١٠/ ٨/ ٢٠٠٩ http://www.arrouiah.com/node.

ولم تكن لوفيجارو الوحيدة التى تدق ناقوس الخطر، فتكهنات المحللين السياسيين تشير إلى ذلك مؤكدة أن حرب الزيارات بين وزير خارجية إسرائيل والقيادة المصرية بدأت واضحة بعد أن سبق ليبرمان الزيارة المقرر أن يقوم بها الرئيس حسنى مبارك لإثيوبيا بتلك الجولة الأفريقية، محاولًا بذلك العمل على تطويق مصر مائيًا، تهديدًا لأمنها القومى، مكررًا بذلك ما فعله قبل زيارة الرئيس مبارك لأمريكا بلقائه بأعضاء الكونجرس.

أما صحيفة جيما تايمز الإثيوبية، فقد ذكرت أن مصر تشعر بالخطر من إسرائيل، وأن زيارة ليبرمان سوف تؤدى إلى زيادة المشاكل المتعلقة بحوض النيل؛ حيث إن إسرائيل يمكن أن تساعد الدول الأفريقية على الاستفادة من مياه النيل، كما تساعدها فى إنشاء مشروعات مقابل إعطاء إسرائيل نسبة من مياه النيل.

أما العنصر الآخر الذى يربط إثيوبيا بإسرائيل، فهو الفلاشا (اليهود الإثيوبيون). تقوم إسرائيل باستغلالهم كإحدى وسائل التقارب الرئيسية مع إثيوبيا. وفى دراسة لأقشالوم اليستور الإسرائيلى يحاول الربط بين اليهود فى إسرائيل والفلاشا، وأن اليهود التقوا بهم فى القرن الخامس عشر وأتوا بهم لأرض إسرائيل (لم تكن هناك أرض لإسرائيل فى القرن الخامس عشر، فكانت فلسطين تابعة لمصر تحت حكم المماليك)، وأنهم وجدوا أنهم مختنون، وأنهم يحافظون على حرمة السبت، ويطلقون على أنفسهم بيت إسرائيل. وهى قصة خيالية[١٣٤].

وبيت إسرائيل بالعبرى هو الاسم التاريخى للمجتمع اليهودى فى إثيوبيا، ولكن معظم الذين يعيشون فى إسرائيل يعرفون باسم الفلاشا «المنفيون ـ الغرباء»، وقد هاجر ٧٠/ ١١٠ ألف إلى إسرائيل بموجب قانون العودة الذى يعطى لليهود الحق فى الإقامة فى إسرائيل والحصول على الجنسية، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قامت بعمليات الهجرة فى عملية موسى «موشيه» فى ١٩٨٤، وعملية شلومو فى ١٩٩١ عندما كانت الحرب الأهلية تهدد السكان داخل إثيوبيا.

أما عن الاهتمام بإثيوبيا فيقول: عندما قامت دولة إسرائيل لم يكن أمر يهود إثيوبيا على رأس اهتمامها، وكانت النتيجة المباشرة لهذا الإهمال وللأزمة التى تعرضت لها الطائفة بسبب ذلك، تزايد موجة اعتناق الديانة المسيحية، وكان من بين القلائل الذين اهتموا بمصير الطائفة الإثيوبية الحاخام

(١٣٤) هجرة الفلاشا «مختارات إسرائيلية العدد ٤٩، ١ مايو ٢٠٠٧»، يديعوت أحرونوت: ٤/ ٤/ ٢٠٠٧، مقال لتسفى لافى، هاآرتس: ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩، مقال لأورى كشتى.

الأكبر لإسرائيل آنذاك إيزاك هاليفى هرتزوج، والد رئيس إسرائيل الأسبق حاييم هرتزوج، وكانت أمامه فتاوى الحاخامات السفارديم والإشكناز الذين أعلنوا أن هؤلاء الإثيوبيين ليسوا يهودًا، وأنهم لا يلتزمون بالشريعة، وقيلت آراء حول صحة يهوديتهم، فقيل إنهم ليسوا إلا قبيلة حبشية قررت أن تكون يهودية، وهناك تشريع يحكم هذا.

وفى سنة ١٩٥٨، أوقفت الوكالة اليهودية كل نشاطها فى إثيوبيا، وتوقفت عن سداد المرتبات للعدد القليل من الشباب الذين أوفدوا لإسرائيل رغم تأهيلهم كمدرسين، ورغم اهتمام إسرائيل فى الستينيات بإثيوبيا لموقعها ولرغبة إسرائيل فى السيطرة على البحر الأحمر وباب المندب، والتى تشكل متنفسًا لها فى الجنوب.

فى عهد الإمبراطورية الإثيوبية، تم الاستعانة بالمستشارين الإسرائيليين الذين دربوا وحدات المظليين والتمرد التابعة للشعبة الخامسة والتى تسمى Nebelbal، أى لهب، واستمروا فى مساعدة إثيوبيا ضد جبهة تحرير إريتريا، وحتى بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إثيوبيا فى ١٩٧٣، واصلت إسرائيل تقديم المساعدة العسكرية لإثيوبيا حتى بعد مجىء منجستو وحكمه الاشتراكى، وشملت قطع غيار وذخيرة وأسلحة وطائرات من طراز إف ٥ مقاتلة، وأرسلت مستشارين عسكريين. وفى ١٩٧١، أعرب الوزير السابق للشئون الخارجية الإسرائيلية آنذاك، موشى ديان، بأنهم يدعمون أمن إثيوبيا، وكان منجستو قد طرد الإسرائيليين جميعًا حتى يتمكن من الاحتفاظ بعلاقته مع الدول العربية الراديكالية مثل ليبيا واليمن الجنوبى، وعلى الرغم من أديس أبابا ادعت أنها أنهت علاقتها العسكرية مع إسرائيل، فإن التعاون ظل مستمرًا من عام ١٩٨٣، فعلى سبيل المثال، أرسلت إسرائيل مدربين ومستشارين عسكريين، وفى عام ١٩٨٤ قاموا بتدريب قوات الحرس الرئاسى والموظفين الذين يعملون مع الشرطة. ويعتقد بعض المراقبين الغربيين أن إسرائيل قدمت مساعدات عسكرية إلى إثيوبيا أيام منجستو فى مقابل اتفاق عملية موشيه ١٩٨٤، والتى نقلت ١٠,٠٠٠ من الفلاشا إلى إسرائيل، ورغم هذه العلاقات التى ربطت إثيوبيا بإسرائيل، فالأمر فى البداية كان مختلفًا مع الفلاشا. فيرى أفشالوم أنه حتى ١٩٧٣ كانت سياسة إسرائيل تجاه بيت إسرائيل الفلاشا هى طردهم لإثيوبيا. وفى ١٩٧٣، نشر تقرير وصفه الدكتور يوسف لفيتاك من وزارة استيعاب الهجرة، بأنه تضمن حقائق لا يمكن تصديقها ـ على حد قوله ـ ولكنها كادت أن تصبح السياسة الرسمية لدولة إسرائيل، إذ اعتبرت إسرائيل الفلاشا غرباء تمامًا عن شعب إسرائيل!. ولكن الأمر اختلف بعد ذلك مع الحاخام عوفيديا، ففى تلك السنة أفتى الحاخام

عوفيديا، وهو آنذاك الحاخام الأكبر، أنه بناءً على معظم فتاوى من سبقوه، فإن يهود إثيوبيا من سبط دان، ويجب تهجيرهم إلى إسرائيل، وحث عوفيديا دولة إسرائيل على الإسراع بإنقاذ الطائفة، على حد قول كاتب المقال. وفى ١٩٨١ أصدر مناحم بيجن أوامره بتنفيذ عملية جلب يهود إثيوبيا إلى إسرائيل، وبعد ذلك نفذت إسرائيل عمليتين كبيرتين:

عملية موشيه ١٩٨٤، وعملية شلومو ١٩٩١، وبسبب ثرثرة بعض المسئولين الإسرائيليين كادت العمليتان أن تتوقفا قبل بدايتهما، واضطرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى إكمال عملية موشيه؛ حيث ساعدت على تهجير اليهود الذين توقفوا فى السودان، بعد أن تسربت تفاصيل العملية. ويقول د. جاد بن عيزرا: لقى ما يقرب من أربعة آلاف شخص مصرعهم فى صحراء السودان خلال المسيرة الراجلة فى عملية موشيه.

وفى سنة ١٩٩١ بعد انتهاء عملية شلومو، أعلنت حكومة إسرائيل أن كل يهود إثيوبيا هاجروا لإسرائيل، ولكن ليس هناك الآن من يختلف حول حقيقة بسيطة، تقول إن هذا الإعلان من جانب حكومة إسرائيل كان خادعًا.

فقد ذكر فى أواخر ١٩٨٩ أن إسرائيل وضعت الصيغة النهائية لاتفاق سرى لتقدم المزيد من المساعدات العسكرية إلى أديس أبابا، فى مقابل السماح لإثيوبيا بنقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل، بالإضافة إلى ذلك اتفقت الدولتان على استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، ففتحت إسرائيل سفارة لها فى أديس أبابا فى ١٧ ديسمبر ١٩٨٩، وزادت التعاون فى مجال الاستخبارات، ويضيف كاتب المقال أن منجستو فضل إسرائيل على الاتحاد السوفييتى الذى كان مستشاروه العسكريون يتبعون التكتيكات التقليدية، ورأى أن إسرائيل يمكنها توفير التدريب والمعدات اللازمة لتحويل الجيش إلى قوة إثيوبية قادرة على سحق قوات التمرد الإرتيرية الانفصالية. وخلال عام ١٩٩٠، ازدهرت العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية، ووفقًا لنيويورك تايمز قدمت تل أبيب مجموعة من المساعدات العسكرية إلى أديس أبابا، بما فى ذلك ١٥٠,٠٠٠ من البنادق والقنابل العنقودية، وعشرين من المستشارين العسكريين لتدريب الحرس الرئاسى التابع لمنجستو، وعددًا غير معروف من المدربين للعمل مع وحدات الكوماندوز الإثيوبية، وذكرت تقارير غير مؤكدة أيضًا أن إسرائيل قد وفرت السلاح الإثيوبى مع كاميرات المراقبة، ووافقت على تدريب الطيارين الإثيوبيين، فى مقابل هذه المساعدات سمحت إثيوبيا للفلاشا بالهجرة إلى إسرائيل، وبلغ عدد المغادرين فى الربيع

نحو ٥٠٠ شخص فى الشهر. ولقد اعتمدت إجراءات الهجرة من قبل مسئولين إثيوبيين، ولقد خفض هذا الرقم بأكثر من الثلثين فى العام التالى، عن طريق التفاوض بين تل أبيب وأديس أبابا التى توصلت إلى اتفاق آخر بموجبه تقدم إسرائيل المساعدات الزراعية والاقتصادية والصحية. وفى مايو ١٩٩١ وعندما كان نظام منجستو يشارف على نهايته، دفعت إسرائيل ٣٥ مليون دولار أمريكى نقدًا للحصول على إذن بالسفر لما يقرب من ١٥,٠٠٠ من الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل. ولقد أكدت المخابرات الفرنسية أن إسرائيل منحت إثيوبيا أسلحة مقابل تهجير الفلاشا الذين يعيشون فى الأجزاء الشمالية من إثيوبيا منذ قرون، وهم أو معظمهم من أصل يهودى، ولقد اعتنقوا المسيحية الأرثوذكسية على حد قول كاتب المقال.

وبدأت التقديرات الخاطئة عشية عملية شلومو، عندما وجد مبعوثو الوكالة اليهودية أنفسهم أمام وضع محير، لقد اتضح أن كل التقديرات السابقة بشأن عدد يهود إثيوبيا، التى اعتمدت على الإحصاء الذى قامت به الوكالة اليهودية فى قرى الطائفة فى عام ١٩٧٦ كانت خاطئة، وكان معنى هذا أن عملية الهجرة قد تتسبب فى إغراق دولة إسرائيل بعشرات الآلاف من المهاجرين الذين لم يكن أحد يتوقع أن يصل عددهم إلى هذا الحد.

وهنا أشار شخص ما إلى أن الطائفة تطلق على بعض المهاجرين اسم «فلاشا مورا» أو «فارسموكرا» كان الجميع يعرفون أن آلافًا من أفراد هذه الجماعة هاجروا ضمن عملية موشيه، دون أن يثير أحد أى شكوك بشأنهم.

كلمة فلاشا مورا ليس لها أى معنى معروف فى اللغتين الأمهرية والنيجيرية، كما أنه من الواضح أنها تسمية استهجانية لليهود الذين انشقوا عن الطائفة وعن نمط وأسلوب حياتها، تعتبرهم دولة إسرائيل يهودًا اعتنقوا المسيحية.

وبينما كان الآلاف من أبناء القرى يتدفقون إلى أديس أبابا استعدادًا للهجرة، بدأت عملية التمييز تصل إلى البعض فى القيادة السياسية فى إسرائيل، وأرسل الحاخام موردخاى إلياهو برقيات عاجلة إلى رئيس الوزراء إسحاق شامير، وطلب منه عدم التحرى عن أصول القادمين، وضرورة تهجير الجميع ممن اشتبه فى اعتناقهم المسيحية، وكانت تلك الفترة هى الأيام الأخيرة فى حكم منجستو؛ حيث اجتاح المتمردون أديس أبابا بقواتهم، وتعرضت حياة اليهود لخطر مؤكد.

إلا أن شامير رفض تهجير هؤلاء الأشخاص بدعوى أنه يجب أولًا معرفة ما إذا كانوا يهودًا أو مسيحيين، فقال الحاخام: لن نغفر لشامير هذا الرفض، وإن العملية أدت إلى التفرقة بين الأولاد وأهاليهم، فبعض الذين منعوا الهجرة كانوا قد أرسلوا أبناءهم من قبل لإسرائيل! وشكلت لجنة لإعدادهم لليهودية، وأوصت لجنة روبنشتاين بالعودة لليهود الذين اعتنقوا المسيحية ويريدون العودة لليهودية واختيار الطقوس المتبعة على أيدى رجال الدين.

وفى ١٩٩٢، تشكلت حكومة جديدة فى إسرائيل، واجتمعت لجنة لحل مشكلة الفلاشا مورا. وهناك رأى للوكالة اليهودية ووزارة استيعاب الهجرة، وهو أن عدد أفراد الفلاشا مورا قد يصل إلى نصف المليون.

فى ١٩٩٢، كان هناك خمسة آلاف شخص فى معسكر اللاجئين، وكان هناك ثلاثة آلاف لم يستطيعوا العودة لقراهم كانت إسرائيل قد رفضتهم، وانضم إليهم ألفان أقامت لهم الوكالة مستعمرة، وتكونت لجنة خبراء اليهود فى إثيوبيا لطلب مغادرتهم إثيوبيا، وعلى الرغم من ذلك واجهوا فى إسرائيل مشاكل وقضايا حتمية؛ فنظرًا للاختلاف الجذرى فى نظام الغذاء، لحقتهم إصابات بمرض السكر بمقارنتهم باليهود الذين عاشوا فى إسرائيل، ومارست إسرائيل العنصرية معهم، فطردت بعض دور الحضانة أطفالهم، كذلك فعلت بعض الجامعات، ومارست الشرطة التمييز معهم، كما ظهرت مشاكل عدم مساواتهم بالأجور مما أدى لإقدام نسبة عالية منهم على الانتحار، وهناك أكثر من ألف من اليهود الإثيوبيين ينظمون مظاهرات راغبين فى العودة إلى إثيوبيا.

فوجئت إسرائيل فى ١٩٩٨ بشائعات عن تدفق جديد وكبير من قرى الفلاشا فى مقاطعة جوندار إلى أديس أبابا، والمعسكر الذى كان من المفترض أن يغلق أبوابه مُلِئ مرة أخرى بحوالى ستة آلاف، وقالوا إن أهالى تلك القرى من المسيحيين قالوا لهم: «لديكم دولة، هيا ابتعدوا من هنا».

اضطرت إسرائيل فى أغسطس ١٩٩٩ إلى توجيه وفد من إسرائيل يضم إخصائيين إلى مدينتى أديس أبابا وجوندار اللتين يوجد بهما الآن معظم من تبقى من يهود إثيوبيا، وأيضًا إلى حوالى ١٥٠ قرية، وانتهت إلى أن فى مدينة أديس أبابا ٨,٣٠٩ نسمة، وفى مدينة جوندار ٩٠٨٠، وفى قرى مقاطعات شيلحا ومبياتكوسا والفاراشبر يعيش ١٠,٢٠٧، وهناك أقارب من الدرجة الأولى

فى إسرائيل لثلثى عدد اليهود الذين ينتظرون الهجرة فى أديس أبابا وفى جوندار، وتظهر البيانات أن أكثر من عشرة آلاف من يهود إثيوبيا فى إسرائيل هم أقارب من الدرجة الأولى ما زالوا موجودين فى إثيوبيا.

ومنذ عام ٢٠٠٧، توقف هجرة المزيد من الإثيوبيين، بسبب الخوف من أن بعض المهاجرين الإثيوبيين هم من المسيحيين وليسوا من اليهود، وقد تراجعت وزارة الداخلية الإسرائيلية ورفضت طلب أكثر من ١,٥٠٠ يهودى للهجرة إليها من إثيوبيا.

تعهدت حكومة نتنياهو بإغلاق المعسكر فى أديس أبابا، وبتهجير كل الموجودين فى أديس أبابا، ومنهم من قضى فى المعسكر سبع سنوات.

ومن الجدير بالذكر، أن العدد الكبير من يهود الفلاشا الذين هاجروا إلى إسرائيل يُعاملون معاملة متدنية، وحسب التقرير السنوى الذى نشره بنك إسرائيل، فإن الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمهاجرين من إثيوبيا سيئ للغاية، وإن معدلات البطالة بينهم تعادل ضعف المتوسط العام، كما أن نصف العائلات وثلثى الأطفال الإثيوبيين يعيشون تحت خط الفقر، ولقد ورد فى التقرير أن متوسط أجر العاملين الإثيوبيين يقل بنسبة ٤٥٪ عن أجر المواطنين، ويقل بنسبة ١٣٪ عن أجر المهاجرين من الاتحاد السوفييتى السابق، فيحصلون على ٢٢ شيكلًا فى الساعة مقابل ٤٠ شيكلًا لقدامى المهاجرين ونحو ٢٥ شيكلًا للمهاجرين الآخرين، ويعتبر المستوى المهنى المتدنى هو السبب فى ارتفاع نسبة العاملين منهم فى مجال العمالة من الباطن مقابل أجر شهرى منخفض، وإنجازاتهم التعليمية منخفضة، ولا تتوافر شروط الالتحاق بالجامعة إلا لحوالى الثلث منهم فقط مقابل ٨٣٪ من أبناء إسرائيل، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الجريمة بينهم، وكذلك ارتفاع نسبتهم كضحايا للعنف، ورغم كل ذلك يظهر التقرير أن ٨٠٪ من المهاجرين الإثيوبيين يشعرون بالرضا عن وضعهم، وأكدوا أنه أفضل من وضعهم فى إثيوبيا[١٣٥].

* * *

(١٣٥) أورى كشتى: «مدارس تباح تكفاه ترفض استقبال الطلبة الإثيوبيين»، أغسطس ٢٠٠٨.

الفصل الثالث

كينيا

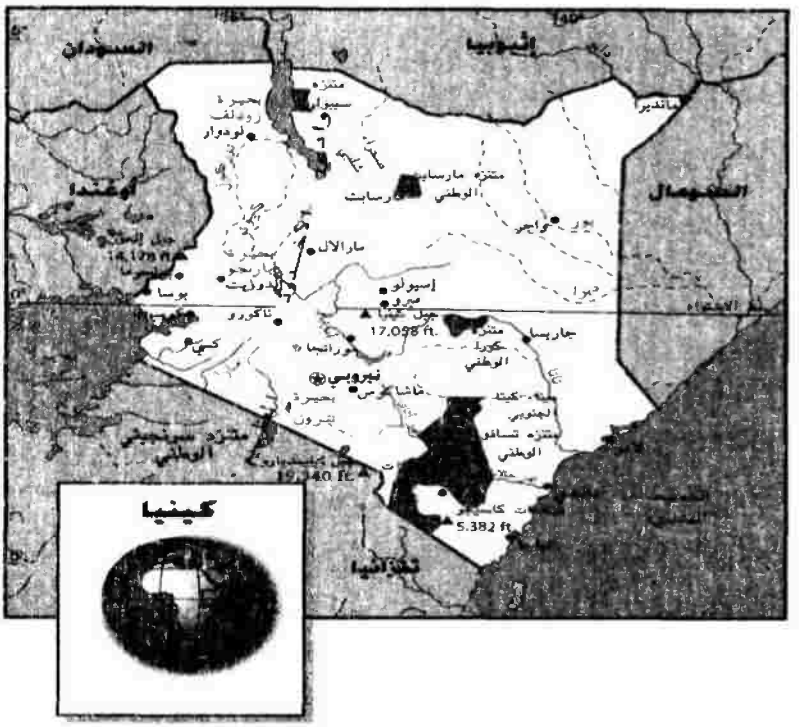

هناك وجود مكثف للصهاينة فى كينيا، بدأ فى فترة حكم الاستعمار البريطانى قبل الاستقلال، ففى عام ١٩١٣ عرضت بريطانيا على الحركة الصهيونية مشروعًا يقضى بإقامة وطن لليهود فى كينيا، وعليه بدأت هجرة بعض الأسر اليهودية، وبحلول ١٩١٣ كانت هناك ٣٠ عائلة يهودية فى نيروبى، قامت الحكومة البريطانية باستقطاع مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية لصالحها. وفى

كتاب «صهيون فى أفريقيا» الذى صدر فى ١٩٦٨، يذكر المؤلف أن تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية حث ثيودر هرتزل زعيم الحركة الصهيونية على توجيه جهوده إلى شرق أفريقيا؛ لإقامة وطن يهودى هناك، وبالفعل وصلت مجموعات يهودية منذ ذلك الحين، إلا أن الفكرة رفضت بعد تداولها فى الحركة الصهيونية، كما رفضت الحركة مشاريع أخرى لإقامة الوطن القومى فى أوغندا وجنوب السودان، حيث تم الاتفاق على مشروع الوطن القومى فى فلسطين، وهاجرت أعداد من اليهود من ألمانيا إلى كينيا فى ١٩٤٥، وهناك تقرير يتعلق بهجرة ١٥٠أسرة فى مارس ١٩٢٧، وأشارت جريدة هاآرتس إلى وجود ٦ آلاف يهودى ظلوا على علاقة تربطهم مع المنظمات اليهودية فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. أما التقديرات الحالية فتشير إلى وجود ثلاثة آلاف أسرة يهودية هناك، بالإضافة إلى معبد يهودى فى ضواحى نيروبى، ولديهم مركز اجتماعى، ويتولى الأمور الدينية الآن الحاخام رويلسكى وهو يهودى أمريكى.

ولقد نشأت علاقات وطيدة بين بن جوريون وجولدا مائير وكينياتا بعد استقلال كينيا بشهر واحد فقط وانتخاب جومو كينياتا رئيسًا للبلاد، وقامت جولدا مائير رئيسة وزراء إسرائيل بزيارة لكينيا، ثم تعددت زياراتها فى الخمسينيات والستينيات عندما كانت وزيرة خارجية، وقدمت لكينياتا هدية شخصية، فكانت تلك المناسبة فاتحة العلاقة الدبلوماسية بين البلدين، وترسخت العلاقة فيما بعد، حيث افتتحت سفارة إسرائيل بنيروبى، وكذلك صنعت قاعدة من الموالين لها من الصفوة السياسية والاقتصادية، وحتى العسكريين ممن كانوا قد تلقوا تدريبًا فى إسرائيل، وقامت إسرائيل بالتقرب من الكينيين بأنشطة خيرية وعمل ملاجئ للأيتام بقصد توفير وجه حضارى لإسرائيل، وقد نشط حاخامات اليهود هناك فى التبشير باليهودية. كذلك مثلت الجالية اليهودية ذات النفوذ ذراع إسرائيل فى كينيا والدول الأفريقية، وهدفت إسرائيل إلى تشكيل محور استخبارى نيروبى ـ أديس أبابا يمكن للصهاينة من خلاله تطويق الأمن القومى العربى عمومًا، وتهديد الأمن المصرى خصوصًا، واختراق ما يسمى بدول الأندوجو، وهو تجمع جزئى لبعض دول حوض النيل[١٣٦].

وفى عام ١٩٦٣ تقابلت جولدا مائير مع كينياتا، ووضع حجر أساس السفارة الإسرائيلية فى

(١٣٦) الأندوجو تعنى الأخوة فى اللغة السواحلية، وشكل هذا التجمع إطارًا شبه إقليمى للتشاور والتنسيق لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض النيل عن طريق العمل المشترك لدراسة وتنفيذ مشروعات تعود بالنفع عليها.

نيروبى، ووافقت إسرائيل على تدريب الكينيين فى الزراعة والطب فى برنامج يسمى «الموشاف»، كذلك سافر كينيون للتدريب فى إسرائيل، ويعمل آلاف الإسرائيليين فى مراكز اقتصادية فى كينيا، خصوصًا فى التجارة وأعمال الصيرفة وإدارة المزارع والمشروعات الخدمية، وتحتكر الشركات الصهيونية معظم الأنشطة، وذلك من خلال عقود بلغ عام ١٩٩١ إجمالى قيمتها حوالى ٢٥٠ مليون دولار[١٣٧].

أهم الشركات الإسرائيلية فى كينيا

١ـ شركة سوليل بونيه، وهى فرع من شركة سوليل بونيه للبناء، منذ عام ١٩٥٧، أى مع بدء الغزو الإسرائيلى للقارة الأفريقية، وتعمل فى عدة مجالات بقطاعات التشييد، منها شق الطرق وإقامة المطارات والموانى وتشييد المبانى السكنية والحكومية.

٢ـ شركة أجريد آب، وهى شركة متخصصة فى مجال تطوير الزراعة، ووجدت هذه الشركة أرضًا خصبة لنشاطها فى القارة الأفريقية، خصوصًا فى مجال استصلاح الأراضى وإقامة المزارع التجريبية واستخدام الوسائل الزراعية الحديثة وطرق الرى المتطورة، ولقد أوفدت الشركة عددًا من خبرائها للعمل فى تطوير مشروعات زراعية فى كينيا وغيرها من الدول الأفريقية، كما ذكر يهوشاع تدمور ـ المحرر فى صحيفة داڤار ـ أن هناك مشروعات تقدر قيمتها بمائة مليون دولار تم تنفيذها فى مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية، وكان يرأس هذه الشركة آدمونى المسئول السابق عن الاستيطان فى الوكالة اليهودية.

٣ـ شركة كور، وهى من أكبر المجمعات الصناعية التى يملكها الهستدروت «نقابة العمال»، وتقوم بإنتاج المعدات الإلكترونية والأجهزة الكهربائية والمعدنية، ولها نشاط بكينيا.

٤ـ شركة كور سحار، تعمل فى مجال التصدير، ولها فروع فى كينيا، وذكر المسئول المالى فى شركة نفتالين بلومنتال أن صادرات الشركة إلى الدول الأفريقية تشكل ١٠٪ من مجموع الصادرات الإسرائيلية.

٥ ـ شركة موتورلا، وهذه الشركة متخصصة فى مد شبكات الكهرباء والمياه وتوريد أجهزة التحكم المائى، وبدأت الشركة نشاطها فى عام ١٩٦١ فى غانا، ثم امتد نشاطها إلى عدد من دول غرب وشرق أفريقيا ومن ضمنها كينيا.

٦ـ شركة تروم أسيست، وهى شركة مبانٍ جاهزة، ولقد بدأت نشاطها فى السبعينيات، حيث

---

(١٣٧) مختارات إسرائيلية ص٥ ـ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٩.

تقوم بتزويد عدد من الدول الأفريقية، وعلى الأخص كينيا، بالأبنية الجاهزة ومنها الڤيلات، وتحتفظ هذه الشركة بعدد من الموظفين التابعين لها فى كينيا وغيرها.

٧ـ شركة فنادق أفريقيا «ملونوت»، وهى شركة للهندسة المعمارية، تقوم ببناء الفنادق والاستراحات لتشجيع السياحة، وأنشأت هذه الشركة فنادق ومراكز سياحية فى كينيا.

٨ ـ شركة موشى منير، وهى شركة للمقاولات الإنشائية، تقوم بتنفيذ مشروعات كإقامة الفنادق والمسابح، وحصلت الشركة على مناقصات تقدر ببضعة ملايين من الدولارات كمشروع بناء رڤيرا ومسابح فى كل من النيجر ونيجيريا وكينيا وغيرها.

٩ـ شركة كرمل للمواد الكيماوية، ولها مشروعات فى شرق أفريقيا، وبلغت استثماراتها فى كينيا حتى منتصف عام ١٩٧١ حوالى ١٧٠ مليون دولار، ولقد أقامت إسرائيل علاقات حديثة مع قبائل الكامبار والكيلوى فى إطار مزاولة الاستثمار الإسرائيلى فى ممباسا ونيروبى.

وتعمد إسرائيل إلى إثارة الأهالى والمسئولين فى كينيا بدعوى أن المصريين يستولون على مياه بلادهم، فى الوقت نفسه سعت السياسة الأمريكية إلى كسب ولاء مجموعة القادة والزعماء فى دول حوض النيل ومنها كينيا، ولقد حذرت صحيفة أفريكان الكينية من استمرار الخلافات بين كينيا ومصر بسبب قضايا التجارة ومعاهدة حوض النيل التى هددت كينيا من الانسحاب منها، ولقد نجحت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فى تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الرى فى منطقة البحيرات، ويتجه الموشاف الإسرائيلى للتركيز على التجمعات التى تعارض التطبيع مع إسرائيل للحصول على تأييدها فى دول مثل كينيا من خلال منح لتدريب أبناء الطوائف الإسلامية، وفتح مجال للاتصال بقادتهم[١٣٨].

ولقد قال وزير الخارجية الكينى وتنجولا Wetangula فى ترحيبه بليبرمان فى كينيا «اسمحوا لى فى البداية أن أقرر أن الشراكة بين كينيا وإسرائيل ليست جديدة»، ووقعت الدولتان على اتفاق التقنية العلمية فى ١٩٨٩ بموجبها ساعدت إسرائيل كينيا فى عدد من المشاريع، فى الزراعة والثروة الحيوانية وتنقية المياه، وأُرسل الكينيون للتدريب فى إسرائيل خلال تعاون جامعة بن جوريون وجامعات نيروبى فى مجالات الطب والزراعة والهندسة، وكينيا من الدول

---

(١٣٨) محمد النحال: «دور إسرائيل فى افتعال أزمة المياه بين مصر ودول حوض النيل».
http://www.alarabnews.com
أيضًا http://www.palestine - info محمد سعيد: مظاهر الوجود الإسرائيلى فى كينيا.

الأفريقية القليلة التى لديها بعثة مقيمة فى إسرائيل، ويضيف الوزير أن «إسرائيل دعمت كينيا فى مجال الإدارة وعمليات الاقتصاد»، وفيما يتعلق بمسائل العمل والتجارة، تبين الإحصاءات أن العلاقات التجارية بين البلدين مزدهرة، ففى عام ٢٠٠٨ بلغ إجمالى حجم التجارة ٩,٧ مليار شيلنج كينى، على الرغم أن الميزان التجارى كان لصالح إسرائيل، وهذا يرجع إلى حقيقة أن كينيا تستورد المنتجات ذات القيمة العالية من إسرائيل، بينما تصدر المنتجات ذات القيمة المنخفضة، وأن إسرائيل مستعدة للمشاركة فى الأعمال الكينية لإضافة قيمة جديدة للمنتجات ذات الطلب الدولى، لدينا سياسة تجارية حاليًا تركز على القيمة المضافة، وتبحث عن أسواق للتصدير. ولقد دعا وزير خارجية كينيا لتعزيز العلاقة مع إسرائيل فى مجالات الصناعات الدوائية، ودعا السياح الإسرائيليين لزيارة كينيا. وفى حفل تكريم ليبرمان فى الإنتركونتنتال، طالب وزير الخارجية الحكومة الإسرائيلية بإحياء مشروع الرى Kibwezi.

ولقد قال ليبرمان فى تصريح له فى كينيا: «إن القارة السوداء كانت فى الخمسينيات والستينيات أحد الأهداف المهمة فى السياسة الخارجية لإسرائيل».

وخلال اجتماع مشترك عقد يوم ٤ سبتمبر فى ٢٠٠٩، أعرب الوزيران عن ارتياحهما لتوقيع اتفاقية ثنائية حول إدارة الموارد المائية والرى بالتكنولوچيا، وبناء قدرات فى هذا الصدد(١٣٩).

ولقد ذكر ليبرمان أن إسرائيل حريصة على الاستثمار فى كينيا فى مجالات مثل المياه والرى، فإسرائيل عانت من الجفاف ونقص المياه، ولكن لدينا الآن الصلاحية والتقنيات التى تمكننا من زراعة مختلف المنتجات الزراعية للاستهلاك المحلى والتصدير، ونريد اقتسامها مع أصدقاء مثل كينيا، وقال يوسيوكا مساعد وزير التنمية والتعاون ـ وأيده وزير التعاونيات ـ إنهم فى كينيا يتنافسون مع إسرائيل فى قطاع المنتجات البستانية، وإنه من المقرر أن نستفيد من تكنولوچيا الرى الإسرائيلى، مشيرًا إلى أن كينيا كانت تتعاون مع إسرائيل لتنفيذ مشروع طموح لتجميع المياه وبرامج الرى، وأنها تهدف لتحقيق الاكتفاء الذاتى كإسرائيل، وأنها مستعدة لإحياء مشروع Kibwezi.

والإحصائيات تشير إلى أن هناك ٣٢٧ شركة تصدر إسرائيلية لكينيا، بانخفاض ٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٧.

---

(١٣٩) http://elakhbar.akhbarwaye.com9/ 9/ 2009

عن العلاقات بين إسرائيل وكينيا انظر http://narobi.mfa.gov.il/mfm/web/maeradocament.

ولقد أعلن سفير إسرائيل جوزيف كيدار إنه وجه دعوة لوزير الزراعة الكينى وليام روتو، وكذلك لوزير المياه والرى لحضور معرض الزراعة الدولى فى إسرائيل، وأن هذه هى الفرصة المثالية لكى يجتمع الخبراء فى الدولتين، وينظروا فى التقنية المتطورة التى يمكن أن تفيدهم، وأن المعرض تحضره ٢٥٠٠ شركة لتسليط الضوء على الممارسات الزراعية الأكثر فعالية، وأن إسرائيل لديها إجابات على معظم المشاكل التى تواجه كينيا فى مجال الزراعة والمياه، وإنهم على استعداد لذلك، وقال السفير إن كينيا يمكن أن تتعلم أكثر من إسرائيل التى استطاعت أن تنتج ما يكفى من الغذاء لنفسها، وأضاف أن المبدأ الأساسى هو أنه ينبغى الاستفادة من كل قطرة ماء، وعند إسرائيل الكثير من الخبرة والبرامج التدريبية فى مجالات الزراعة العضوية والتصحر وصناعة الألبان، وإن كينيا لم تعد قادرة على الاعتماد على الزراعة التقليدية.

وركزت الصحف الكينية على قول ليبرمان: إن مصلحة كينيا فى تجميع المياه والرى، وإن إسرائيل لديها ثروة فى المعارف والمياه والرى.

ووقعت إسرائيل اتفاقية لتصدير البن الكينى، ولقد مرت الاتفاقيات بين كينيا وإسرائيل بعدة أطوار بعد قطع العلاقات فى ١٩٧٣، فقد أعيدت فى ١٩٨٨، فعرضت اسرائيل مشروعات تدريب قبل حصول كينيا على الاستقلال، وكان الموشاف يقوم بالنقل الجوى للمتدربين، والذين توقف نشاطهم بعد قطع العلاقات فى ١٩٧٣. ومع استئناف العلاقات، سافر العديد من الكينيين لإسرائيل للتدريب، ووصل خبراء إسرائيليون لكينيا لإجراء دورات تدريب فى مختلف المجالات، وقاموا بمشاريع لتطوير البنية التحتية، وكان بينها مشروع kibwezi بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية، ولقد زار وزير خارجية إسرائيل آنذاك موشيه أرتس كينيا للتوقيع على اتفاقية kibwezi فى ١٩٩١، وفى عام ١٩٩٦ تم المشروع على ٤٠ هكتار مزارع تجريبية.

وهناك مجال آخر، وهو مجال التعاون العسكرى والاستخبارى. كان للمخابرات الإسرائيلية دور هام فى تدعيم الوجود الإسرائيلى فى كينيا، أتى تشكيل محور استخبارى نيروبى ـ أديس أبابا؛ لتتمكن إسرائيل من خلاله من تطويق الأمن العربى والمصرى خاصة، وذلك من خلال اختراق ما يسمى بدول الأندوجو، وقد توج النشاط الاستخبارى فى كينيا بعملية انطلاق الكوماندوز الإسرائيلى من كينيا إلى أوغندا؛ لاقتحام طائرة تابعة لشركة إيرفرانس والتى كانت تحمل ٨٣ إسرائيليًا من إجمالى ٢٢٩ راكبًا اختطفتهم مجموعة فلسطينية بغرض مبادلتهم بأسرى فلسطينيين، وهى المعروفة بعملية عنتيبى فى عهد رئاسة عيدى أمين.

ولقد شكلت عملية مومباسا بكينيا طعنة حقيقية لجهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد»، وهى العملية التى شملت ضرب هدفين إسرائيليين فى آن واحد؛ حيث استهدف مقاتلون من تنظيم القاعدة فندقًا سياحيًّا يملكه رجل أعمال إسرائيلي، وكذلك إطلاق صاروخين باتجاه طائرة إسرائيلية تقل ٢٧ راكبًا فى طريقها إلى تل أبيب. ولقد علق رئيس مجلس الأمن القومى الإسرائيلي إفرايم هليفى «يجب على إسرائيل أن تعتبر العملية فى مومباسا وكأنها انتهت بكارثة»، ولقد اعترف بهذا الفشل للإذاعة العامة. لقد فشلت أجهزة الاستخبارات فى تحذير الإسرائيليين الذين كانوا فى مومباسا من الإعداد لتنفيذ هجمات فى حين كان الأستراليون والألمان والأمريكيون على علم بذلك، كذلك فى تعرض السفارة الإسرائيلية فى نيروبى لإطلاق النار، ذكرت وزارة الخارجية فى القدس أن السبب ليس سياسيًّا، وإنما كان هناك سطو على بنك مجاور للسفارة، وتم إطلاق النار بشكل عشوائى، ولقد تعرضت السفارة الأمريكية فى كينيا ١٩٩٨ للتفجير، ونشط جهاز الموساد فى العمل بكينيا تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

ولقد ظلت الاستخبارات الإسرائيلية تدير عملياتها فى أفريقيا انطلاقًا من كينيا، ومن أهم هذه العمليات الإتجار فى السلاح للقوى المتمردة، وجلب الماس وبيعه من خلال الشركات البلجيكية إلى أوروبا، ودعم أنظمة الحكم الدكتاتورية، وكذلك دعم الحركات المتمردة الموالية للولايات المتحدة، كما حدث مع التمرد فى أنجولا والتى انتهى تمردها باتفاق السلام مع الحكومة.

هناك عدد كبير من المستشارين والخبراء الإسرائيليين يعملون فى صفوف القوات الكينية؛ لتدريب عناصرها ومدها بالسلاح وخصوصًا سلاح الطيران، والزوارق الحربية والمدفعية والأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصال[١٤٠].

ورغم النفوذ الإسرائيلي، فلقد تظاهر المسلمون (٤٠٪ من سكان كينيا مسلمون) فى إقليم مومباسا، وأشعلوا النار فى الأعلام الإسرائيلية احتجاجًا على العدوان العسكرى على المسجد الأقصى بالقدس، وأدان المتظاهرون الحصار الإسرائيلي المفروض على المسجد الأقصى، ودعوا إلى إدانة عالمية لأفعال الحكومة الإسرائيلية، ودعوا المجتمع الدولى لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية وتدمير المقدسات الإسلامية، وانتقد الشيخ محمد خليفة ؛ أمين مجلس الدعاة والأئمة فى كينيا، الأمم المتحدة وذلك لسماحها لإسرائيل بانتهاك حقوق العبادة للمواطنين الفلسطينيين فى ثانى

(١٤٠) جريدة هاآرتس: ٦/ ٨/ ٢٠٠٥.

أكبر المساجد المقدسة فى العالم، وعلى جانب آخر، أكد رجل دينى كينى بارز أن مئات من الشباب فى المقاطعة الشمالية الشرقية لكينيا تم تجنيدهم لحساب جماعات شبان المجاهدين الصومالية المرتبطة بالقاعدة فى صراعها مع الحكومة، ونقلت جريدة دايلى نايشن الكينية عن الشيخ محمد إدريس قوله: إن جماعة الشباب وحزب الإسلام بالصومال تستهدف الشباب الكينى العاطل فى المناطق الإسلامية وخاصة مومباسا، ويتم إمدادهم بالمال لمساعدة الجماعة الإسلامية المتطرفة بالصومال، وإن الحكومة تقف وراء العمليات؛ لأنها ضد حكومة شيخ شريف.

لقد أصبحت إسرائيل حلمًا للبعض فى كينيا، فالعدّاء الكينى الذى لجأ إلى البحرين ليكتسب المواطنة ومصدر رزقه، شارك فى ماراثون طبريا الدولى شمال إسرائيل، وأصبح أول مواطن رياضى عربى يخوض منافسة رياضية فى إسرائيل، وأبلغته السلطات البحرانية أنه لم يعد مرغوبًا فيه فى المملكة، وفى الوقت نفسه فقد حقه فى تمثيل مسقط رأسه، ويواجه اتهامات؛ لأن الجواز الذى يحمله لا يسمح بالمواطنة المزدوجة.

وبالنسبة لمصر، فهناك اتفاقية ١٩٢٩ الموقعة مع بريطانيا نيابة عن عدد من دول حوض النيل ومن بينها كينيا، وتضمنت منع الدول الواردة فى الاتفاقية بأن تقوم بأى أعمال تؤثر فى المياه الواصلة لمصر من الهضبة الاستوائية، والتى تمثل نحو ١٥٪ من الماء الواصل لمصر.

وفى خطوة وصفها مسئولون مصريون بأنها مشبوهة، أعلنت وزيرة الموارد المائية الكينية بأن بلادها تعتبر أن اتفاقية المياه بين دول حوض النيل كأنها لم تكن، وبهذا الإعلان تضع الوزيرة الكينية لغمًا سياسيًّا جديدًا فى طريق الدبلوماسية المصرية التى تسعى لضمان الاستقرار، وكانت الوزيرة قد انسحبت بشكل مفاجئ من الاجتماع الوزارى الأخير الذى ضم وزراء الرى والموارد المائية لدول حوض النيل المنعقد فى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وكان الانسحاب مفاجئ دون إبداء الأسباب.

تساءل محمود أبو زيد وزير الرى السابق، لماذا يتحدث البعض عن حجم المياه التى تصل إلى مصر، بينما يمكن للجميع الحصول على ما يريدون؛ لأنه يتم تطوير ذلك بشكل مشترك؟!.

ولقد ذكر الدكتور عبد المنعم المشاط مدير مركز البحوث والدراسات بجامعة القاهرة تعقيبًا على ما حدث، أن هناك أيدى خارجية لدفع بعض دول حوض النيل لتعديل اتفاقية ١٩٢٩ التى تحكم العلاقات بين دول الحوض، وتنظيم حصة كل دولة من المياه؛ بغية الضغط على دولتى المصب

وهما مصر والسودان، وأضاف المشاط أن هذه الأيدى تتمثل فى دولتين: الأولى هى إسرائيل التى تتبع مشروعات قديمة للتأثير على مياه النيل لمصر، والثانية هى الولايات المتحدة الأمريكية التى لها تأثير فى جنوب السودان.

لقد اتخذت اجتماعات المتمردين فى حركة جنوب السودان من نيروبى عام ١٩٩٢ مكانًا للقاء بالإسرائيليين، فقد اجتمع جارنج بسفير إسرائيل فى كينيا لتزويده بالسلاح، ولقد ذكرت صحيفة آخر لحظة السودانية أن حكومة جنوب السودان ظلت تستقبل الإسرائيليين فى الجنوب، ويذهبون للجنوب عبر مكتب الحركة الشعبية فى العاصمة الكينية نيروبى، وأن مكتب الحركة فى نيروبى ظل يمنح تراخيص الدخول ووثائق المرور فى الجنوب بشكل مستقل، وبعيدًا عن علم السفارة السودانية فى نيروبى، ودون علم وزارة الداخلية السودانية، وإن كان مسئولو الجنوب كذبوا ذلك[١٤١]، فنفى فرمينا مكويت ممثل حكومة الجنوب منح أى تأشيرات.

* * *

(١٤١) http://www.Youm7.com/News.asp17/ 2/ 2009.

الفصل الرابع
أوغندا

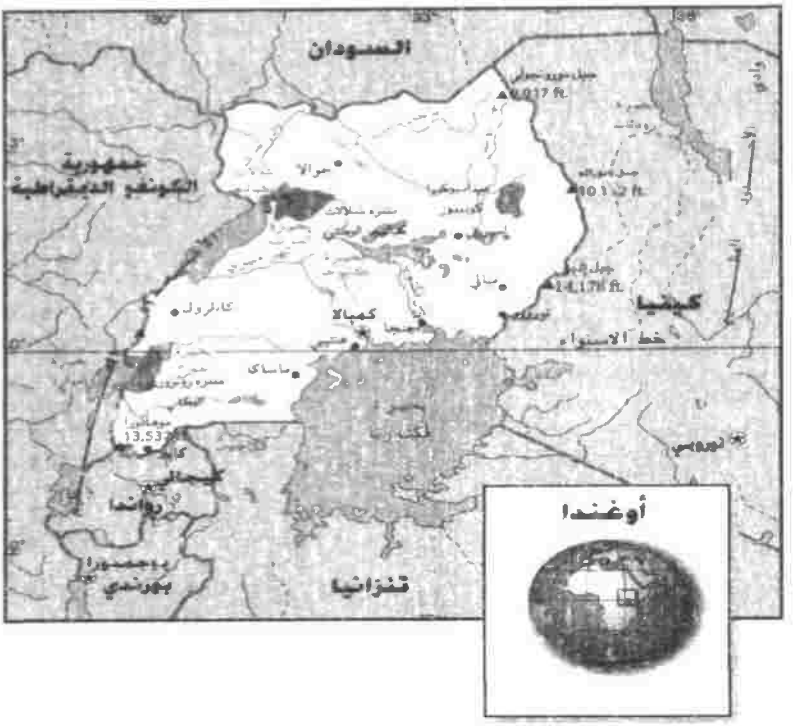

ذكرت جريدة هاآرتس أن دول القرن الأفريقى تحتل مكانة خاصة واستثنائية من الناحية الجيوإستراتيجية لإسرائيل، وهناك تقارير أن المخابرات الإسرائيلية تعاونت مع CIA، وأن الموساد والمستشارين العسكريين فى الجيش الإسرائيلى ساهموا فى انقلاب فى أوغندا وزنجبار، أو على الأقل علموا بأمره قبل حدوثه.

وهناك اتفاقيات تربط أوغندا بالمصالح المصرية، منها اتفاقية ١٩٢٩ ـ التى سبق ذكرها ـ والتى وقعتها بريطانيا نيابة عنها، وبمقتضاها تُمنع كل من السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا من القيام بأى أعمال تؤثر على المياه الواصلة لمصر من الهضبة الاستوائية والتى تمثل نحو ١٥٪ من المياه الواصلة لمصر. ثم اتفاقية ١٩٥٢ المبرمة بين مصر وبريطانيا بخصوص إقامة قناطر فى شلالات أوين لتوليد الكهرباء فى أوغندا، وقد أتاحت لمصر والسودان استخدام بحيرة ڤيكتوريا كخزان طبيعى. ثم اتفاقية ١٩٩١ الموقعة مع أوغندا وهى مستقلة، وتكمن أهميتها فى أنها تعترف فيها بالاتفاقيات السابق توقيعها مع بريطانيا نيابة عنها فى فترة الاستعمار، بالإضافة إلى أنها تنظم انسياب المياه الواردة لمصر عبر خزان أوين بأوغندا. فشرعية اتفاقيات مياه النيل بما تحويه من مبادئ وحقوق وواجبات بالنسبة للدول الموقعة كلها، هى شرعية محصنة بغطاء قانونى مدعومة بأحكام القانون الدولى والأعراف الدولية، ووفقًا لاتفاقية ڤيينا لقانون المعاهدات فى ١٩١٩، واتفاقية ڤيينا لخلافة الدول فى المعاهدات فى ١٩٧٨، والنصوص الواردة فى إعلان إستوكهولم فى ١٩٧٢ [١٤٢].

إسرائيل وأطماعها فى المياه وموقفها من مصر

لقد كشف سفيريا نوفتولى وهو أحد قادة التمرد فى جنوب السودان فى مذكراته أنه تم تعيينه سكرتيرًا إداريًّا فى يونيو ١٩٦٣، وأنه ذهب إلى السفارة الإسرائيلية فى كمپالا، وأصبح همزة الوصل الرئيسية بين الحركة وإسرائيل، وفى عهده تم التنسيق مع إسرائيل فيما يتعلق بالتدريب والتسليح، كما تم إعداد مطار أوينج، وقد أرسلت إسرائيل أعضاءً من قواتها المسلحة للإشراف على تسليم السلاح، وأرسلت ضباط الحركة للخارج للتدريب. وحينما ضيقت حكومة الرئيس ملتون أبوتى الخناق على حركة التمرد، سعت المخابرات الإسرائيلية للإطاحة بالرئيس أبوتى والذى كان يحضر اجتماعات رؤساء دول الكومنولث فى سنغافورة فى ١٩٧١، وظهر الملحق العسكرى الإسرائيلى بارليوف فى يوم الانقلاب يجوب أنحاء كمپالا مع الرئيس عيدى أمين الذى تلقى أكثر من دورة تدريبية عسكرية فى إسرائيل، إلا أن هذا الود لم يدم طويلًا؛ حيث انقلب عيدى أمين بعد أقل من سنة على إسرائيل، وتم إغلاق السفارة فى أوغندا، وانتقل التنسيق مع حركة التمرد إلى سفارتى نيروبى وأديس أبابا.

---

(١٤٢) سيد محمد موسى: المرجع نفسه، ص٣٢. وأيضًا المركز السودانى للخدمات الصحفية: ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦.

ولقد قامت إسرائيل بعملية تحرير الرهائن الإسرائيلية فى أوغندا، عندما اختطف الفلسطينيون طائرة إسرائيلية فى كمبالا فى عهد عيدى أمين «فى عملية عنتيبى».

ولقد ذكرت مجلة أوشن نيوز أن عند نهاية التسعينيات، بدأ طرح فكرة تسعير المياه وتوزيع مياه النيل.

ولقد أوفدت أوغندا بعثة إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التى تقع معظمها فى مقاطعات شمال أوغندا ـ بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا ـ لاستخدام المياه المتدفقة من بحيرة ڤيكتوريا، وهو ما يؤدى إلى نقص المياه الواردة من النيل الأبيض.

وكذلك ذكرت نشرة دى أوشن نيوز لاتر الفرنسية فى فبراير من العام نفسه أن إسرائيل أعلنت أنها مهتمة بإقامة مشاريع للرى فى مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب السودان، حيث تهدف لرى أكثر من ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضى الأوغندية عبر استغلال اثنين ونصف مليار متر مكعب عن المياه سنويًا، فى حين أن المياه المستخدمة حاليًا لا تزيد عن ٢٠٧ ملايين متر مكعب فقط تروى ٣٢ ألف هكتار.

ولا تقتصر خطة التواجد الإسرائيلى فى دول أعالى النيل على الاستعانة بالخبراء والتعاون الفنى فى المشروعات، ولكنها تمتد إلى التشارك الاقتصادى والزراعى برأس مال يهودى، يهدف إلى تملك أراضٍ فى المنطقة بدعوى إقامة مشاريع عليها أو تحسين أوضاعها أو إقامة سدود.

ودخلت إسرائيل فى الصراعات السياسية الدائرة بين أمريكا ودول أوروبا للهيمنة على وسط القارة، فعدد من دول أفريقيا التى كانت تتبع فرنسا قامت بمناورات سرية مع أوغندا وإثيوبيا وإريتريا والتوتسى متجاوزة فرنسا لصالح واشنطن.

وفى ١٩٩٦، كان هناك خبراء إسرائيليون يجرون أبحاثًا فى حوض النيل فى أوغندا لإقامة مشروعات الرى.

ونتيجة للتأثيرات الإسرائيلية، قامت أوغندا فى ١٩٩٦ بانتقاد مصر والسودان لحصولهما على أكثر من حصتهما من المياه، مؤكدة حقها فى استغلال موارد المياه وإقامة السدود، ومن أهم القوى التى تدعمها إسرائيل قبائل التوتسى الحاكمة فى رواندا وأغندا، ولقد اعترفت المخابرات

الإسرائيلية بأنها تقوم بتأجيج الصراعات بين التوتسى والهوتو(*)، وتقوم بتصدير السلاح إلى طرفى الصراع معًا، فإسرائيل كانت تسلح فى آن واحد كلًّا من الهوتو المتمركزين فى كيفو والتوتسى الموجودين فى كيجالى، والقوات المسلحة الزائيرية، ولقد استغلت إسرائيل الخلافات العرقية فى المنطقة، وقامت بتدعيم أنظمة معارضة مثل الباجندا فى أوغندا.

وثمة مخاوف فى منطقة وسط أفريقيا من النزعة القومية لدى قبائل التوتسى التى تتوزع فى بورندى وجنوب أوغندا (الرئيس الأوغندى موسيفينى ينتمى أصلًا للتوتسى) وشرق زائير ورواندا، والتى تسعى للهيمنة على هذه المناطق من خلال الدعم الأمريكى والإسرائيلى، بما يعنى إقامة دولة التوتسى الكبرى، وإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية فى وسط أفريقيا، ولقد دعمت كل من إريتريا وإثيوبيا فى القرن الأفريقى، وأوغندا ورواندا فى وسط أفريقيا قوات رولان كابيلا التى أطاحت بموبوتو فيما بعد، والتى تشكل التوتسى عمودها الفقرى للوصول إلى السلطة فى زائير، وقدمت أوغندا دعمها السياسى والعسكرى، وقدمت رواندا دعمها البشرى والعسكرى؛ مما كان له أبلغ الأثر فى انتصار كابيلا وهزيمة قوات موبوتو(١٤٣).

وفى مارس ٢٠٠٠، وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقًا، أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية برئاسة مدير إدارة الرى بالوزارة موشى دون جولين، ونص الاتفاق على تنفيذ مشاريع الرى فى عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وذهبت لذلك بعثة إسرائيلية إلى أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، ويتم استخدام المياه المتدفقة من بحيرة ڤيكتوريا لإقامة هذه المشاريع؛ مما يؤدى إلى نقص المياه الواردة من النيل الأبيض، كما أعلنت أنها مهتمة بإقامة مشاريع الرى فى كاراموجا الأوغندية، حيث يمكن رى أكثر من ٢٤٧ ألف هكتار بحوالى ٢,٥ مليار متر مكعب من الماء. ويحتل الصهاينة مكانة رفيعة فى أوغندا، وقنصلها وكيل مبيعات الأسلحة الصهيونية فى القارة الأفريقية، وتمتد أعماله من كمبالا لتصل إلى رواندا وبورندى وكينيا وإثيوبيا.

دأبت أوغندا على الشكوى من أن جيش الرب الأوغندى ـ الذى يقوده القس جوزيف كونى ـ يشن هجمات من الأراضى السودانية ضد المناطق الأوغندية الشمالية، وأعربت الحكومة الأوغندية عن ترحيبها باتفاق سلام فى السودان، ولكنها أشارت فى الوقت ذاته إلى أن السلام والاستقرار فى

(*) راح ضحية تلك المذابح أكثر من مليون قتيل فى منتصف تسعينيات القرن الماضى.

(١٤٣) المركز السودانى للخدمات الصحفية: ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦.

جنوب السودان لن يتحقق إذا استمر جيش الرب فى شن هجمات على الأقاليم الأوغندية، وأنها تحتاج للتعاون مع السودان.

وبدأ يتضح الدور الإسرائيلى حين كشفت مصادر مطلعة بوزارة الخارجية أن أوغندا أبلغت مصر فى أغسطس ٢٠٠٩ عن طريق الوزارة أنها تعتزم إنشاء عدد من السدود الصغيرة لاستخدامها فى تخزين المياه والاستفادة منها فى مجال الزراعة، وأشارت المصادر إلى أن وزارة الخارجية أبلغت الأوغنديين أن إنشاء هذه السدود سيؤثر فى حصة مصر السنوية من مياه النيل، وأوضحت كذلك أنه من المرجح أن تكون إسرائيل هى التى حضت أوغندا على هذه الخطوة، خاصة أن مسئولين أوغنديين زاروا تل أبيب، والتقوا شخصيات أكاديمية إسرائيلية، وطالبت المصادر بتكاتف دولتى المصب مصر والسودان والوقوف أمام المحاولات الأوغندية لإنشاء هذه السدود؛ لأن التمادى فى إنشاء هذه السدود سيجعل حصة مصر من مياه النيل فى خطر حقيقى(١٤٤).

وقد أعلنت فارما موتا جامبا وزيرة المياه والبيئة الأوغندية أنه يجب التفاوض بين دول حوض النيل لمناقشة القضايا الخلافية، والتوصل إلى حل يرضى جميع الأطراف.

وفى حالة عدم التوصل إلى اتفاق، فإن بلادها سوف تتخذ الموقف الذى اتخذته زميلتها وزيرة المياه الكينية التى انسحبت من اجتماع أديس أبابا. وأنها تعتبر اتفاقية حوض النيل كأنها لم تكن(١٤٥).

وقالت الوزيرة إن دول منابع النيل مصممة على تعديل الاتفاقية الخاصة بمياه النيل خلال ٦ أشهر، وأضافت أن التركيز كله فى تعديل اتفاقية توزيع مياه النيل التى تعطى لمصر اليد العليا، والاعتراض العتيق على استخدامات مياه هذا النهر، وقالت الوزيرة إن التركيز على تعديل الاتفاقية ينصب على المادة ١٤ التى تعطى مصر والسودان الهيمنة على استخدامات النهر ومياهه.

وقالت الوزيرة الأوغندية إن أوغندا تعتبر دولة منبع ومصب، وهى تعتمد بالكامل على النيل، بينما تحصل كينيا على ٧٪ فقط، وتنزانيا على ١٥٪، بينما تعتمد مصر على مياه النيل بالكامل. وقالت إنه فى حالة الفشل فى التوصل إلى اتفاق جديد حول مياه النيل، فإنه سوف يتم

---

(١٤٤) الدستور: ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٩.

(١٤٥) http.www.alarabnews.com 5/ 8/ 2009.

إضافة بند فى ملحق الاتفاقية الحالية خاص بالتصرفات الجديدة قبل التصديق عليه من جانب دول النيل العشر.

ويأتى التصريح الأخير للوزيرة الأوغندية بمثابة مواجهة جديدة مع مصر التى أعلنت فى اجتماع الإسكندرية تحديها لأى إخلال بحقوقها التاريخية فى النيل.

وفى عام ٢٠٠٩، صرح وزير الرى محمد نصر الدين علام بأن حقوق مصر التاريخية فى مياه النيل غير قابلة للتفاوض وأنه لا يهتم كثيرًا ما إذا كانت دول حوض النيل مقتنعة بحقوق مصر التاريخية فى مياه النيل. وعلقت صحيفة أوغندية قائلة إن اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا منعت البلدان الأخرى من استخدام نهر النيل، وافترضت أن دول المنابع سوف تعتمد فى الأساس على الأمطار والزراعة على الأمطار، وتعطى الاتفاقية مصر حصة من نهر النيل تصل إلى ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًا.

ومن ناحية أخرى، ذكرت صحيفة كوست ويك الأسبوعية الإثيوبية أن مصر بحلول ٢٠١٧ سوف تكون فى حاجة إلى ٨٦ مليار متر مكعب من المياه سنويًا، فى الوقت الذى لن تزيد مواردها عن ٧١,٤ مليار متر مكعب، وقد وصلت الموارد المائية المتاحة لمصر فى عام ٢٠٠٦ إلى ٦٤ مليار متر مكعب يوفر النيل منها ٥٥,٥ مليار.

وفى رأى الدكتور أحمد فوزى خبير المياه بالأمم المتحدة أن أوغندا تسهم بنحو ١٥٪ من إجمالى حصة مصر من مياه النيل، وأن إنشاء سدود جديدة سيؤثر بالسلب فى حصة مصر السنوية من مياه النيل، وطالب بتكثيف الوجود المصرى فى أوغندا من خلال إقامة عدد من المشروعات المائية لأوغندا لاستقطاب فواقد المياه، حيث إن أوغندا تفقد حوالى ١٠٠ مليار متر مكعب من المياه سنويًا فى نهر الكونغو.

ولقد أكدت الصحافة المصرية أن إسرائيل تمول إنشاء ٣ سدود على نهر النيل بأوغندا، وذكر مصدر مسئول بوزارة الخارجية أن إسرائيل وافقت على تمويل إنشاء ثلاثة سدود بأوغندا على نهر النيل، حيث ستستخدم هذه السدود فى توليد الكهرباء، كما سيتم استغلال المياه المخزونة خلف هذه السدود فى مشروعات التنمية الزراعية، ولقد أشار المصدر إلى أن مصر لن توافق على إنشاء هذه السدود، فضلًا عن أن السدود لا تدخل ضمن برامج التعاون التى تشملها مبادرة حوض النيل.

ولقد قال الدكتور مغاورى شحاتة دياب أستاذ المياه إن إقامة أوغندا للسدود ستؤثر بالسلب على حصة مصر، وستشجع الدول الأخرى على اتخاذ الموقف نفسه.

وتقدر كمية المياه التى تخرج من بحيرة ڤيكتوريا بحوالى ٣٦ مليار متر مكعب سنويًا، لا يصل منها لمصر سوى ٣٦٪ فقط، وهو ما يدعو مصر للاهتمام الشديد بأوغندا لحاجتها لمصادر مياه النيل، وتشترك أوغندا مع مصر فى اجتماعات مشروع الدراسات الهيدرومترولجية لحوض البحيرات الاستوائية، والتى تشترك فيه باقى دول حوض النيل، كما أن أوغندا من الأعضاء المؤسسين لمجموعة الأندوجو، والتى عقدت اجتماعها الأول فى نوفمبر ١٩٨٣ فى السودان، ولكن كانت الخلافات السياسية آنذاك تعوق عملية التبادل الاقتصادى والتكامل السياسى مثل اتهام السودان لأوغندا بدعم المتمردين فى الجنوب، واتهام الكونغو (زائير) لأوغندا بالسماح لبعض عناصر المعارضة بالعمل والتحرك داخل الأراضى الأوغندية؛ مما يدفع بالدبلوماسية المصرية على العمل لتوثيق العلاقات بين أوغندا وجيرانها من دول حوض النيل لتحقيق تعاون إقليمى، وضرورة معالجة موضوع الاستفادة من المصادر المائية.

ونلاحظ أن إسرائيل ما زالت تحاول ربط أوغندا بدائرتها السياسية، وتحاول اختراق دول الحوض، فعقب انعقاد اجتماع الإسكندرية لوزراء الموارد المائية لدول حوض النيل فى يوليو ٢٠٠٩، زار مسئولون من رواندا وأوغندا إسرائيل للتباحث حول قيام مشروعات زراعية إسرائيلية على نهر النيل، ولقد أشرف على هذه الزيارة ونظمها «مشروع التبادل ـ project Interchange» وهى منظمة تابعة للجنة الأمريكية اليهودية، وهى إحدى كبريات منظمات اللوبى الإسرائيلى الأمريكى، وضم الوفد مسئولين من رواندا وأوغندا، وهدف لدعم سبل التعاون بين إسرائيل والبلدين فى الشئون الزراعية والتنموية، وكان الوفد يضم من الجانب الرواندى مونيك نسانزا أباجانوا وزيرة التجارة والصناعة، وبليس كاريبوشى مدير منظمة أكسس للتنمية، ومن أوغندا نيكو بيتر لوكيريس نائب وزير الزراعة، وجون كيلاما مدير المعهد العالمى للتنمية البيولوچية العلمى من أجل تقرير العلاقات الإسرائيلية فى حوض النيل[١٤٦]، فى إطار السعى المتواصل لحصار مصر والسودان.

ولقد ذكرت صحيفة إسرائيلية متخصصة فى مجال علاقات إسرائيل الخارجية فى تقرير أعدته مارلين أفيفا جرينفتر مراسل الصحيفة للشئون الأفريقية، تفاصيل الزيارة التى قام بها

---

(١٤٦) عاصم فتح الرحمن: الدور الإسرائيلى فى إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل.
http://www.sudarile.com/indx 27/ 9/ 2009

الوفد الأفريقى واستمرت أيامًا، وتقول الكاتبة إن الهدف الأساسى من الزيارة تحقق؛ إذ أعرب جميع من حضروا إلى إسرائيل عن إعجابهم الشديد بالتكنولوجيا الإسرائيلية[١٤٧]، وأكدوا رغبة بلادهم فى توطيد أواصر التعاون فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع إسرائيل، كاشفة النقاب على أن الزيارة جاءت بدعم كامل من اللوبى اليهودى فى أمريكا، بهدف توطيد العلاقات بين إسرائيل ودول حوض النيل الأفريقية، وهو ما يؤكد أن الحديث عن مخطط إسرائيلى يهدف إلى تطويق مصر والسودان فى منطقة البحيرات العظمى ليس وهمًا.

تحدثت الكاتبة الإسرائيلية عن الجولة التى أجراها الوفد، واعتباره شريكًا أساسيًّا فى إقامة المزيد من المشروعات خلال الفترة المقبلة، ولقد زاروا الكنيست والتقوا وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى، وأجروا حلقة نقاشية عن فرص التنمية والتجارة المتبادلة، وزارو متحف الهولوكست، وخرجوا بانطباع إيجابى عن إسرائيل، وأكدوا رغبة بلادهم فى الاستفادة من إسرائيل قدر الإمكان فى العديد من المجالات، منها الصحة وأساليب الرى الحديثة، ومكافحة التصحر والطاقة والتكنولوجيا الحديثة.

وزاروا مستشفى هداسا ومركزًا للأطفال، وقرية الكرمل التى تقدم العون للأطفال اليتامى خصوصًا من إثيوبيا ورواندا، بدعم من منظمة إصلاح العالم التابعة للوبى اليهودى فى أمريكا؛ مما أثار إعجابهم، فإسرائيل تريد أن تعطى انطباعًا إنسانيًّا بخلاف الواقع، وقال سام ويتكين المدير التنفيذى لمعهد التبادل الذى قام برعاية الزيارة «إن أعضاء الوفد الأفريقى أعربوا عن ثقتهم فى قدرة إسرائيل فى مساعدة بلادهم، وأن توجيه الدعوة جاء بعد زيارة هيلارى كلينتون لبعض دول القارة الأفريقية والتى دعت فيها إلى توجيه الاهتمام نحو أفريقيا».

ولقد أشار تقرير صادر عن معهد الدراسات الأفريقية المصرى بجامعة القاهرة إلى أن الولايات المتحدة أعلنت عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية خاصة بأفريقيا «أفريكوم» تستثنى منها مصر، والجدل يدور حول الحكمة من هذا الاستثناء، وحول مدى تأثير ذلك على دور مصر الأفريقى ومستقبلها[١٤٨].

وذكر جون كيلاما مدير معهد التنمية البيولوجية العلمية ـ الذى وصف بأنه أحد الخبراء

---

(١٤٧) أحمد الغريب: «الأمن القومى المصرى بضوء أخضر أمريكى»، ٧ من سبتمبر ٢٠٠٩.
http.www.arrouiah.com.

(١٤٨) http://www.kenananonline.org/makhrarat10/ 9/ 2009

الأمريكيين ومن أكبر مؤيدى إسرائيل ـ مقدرة إسرائيل على مساعدة دول أفريقيا فى مشاريع الطاقة والتصحر، مشيرًا إلى أن أى زائر لإسرائيل يمكنه أن يرى بوضوح الزراعة فى إسرائيل، والفرق بينها وبين ما يجاورها من دول الشرق الأوسط، وأنها تستطيع أن تمدهم بتكنولوچيا المياه، وأنها تمتلك من الوسائل والأدوات ما يجعلها الدولة الرائدة فى أفريقيا، وأضاف أن أوروبا وأمريكا لديهما تكنولوچيا متقدمة للغاية، لكنها غير مناسبة للقارة الأفريقية، مؤكدًا أن ما يناسب الأفارقة هو التكنولوچيا الإسرائيلية، وأنه صاحب الوفد أثناء زيارتهم مصنع نطافيم المخصص لمعالجة المياه وتحليتها، وأكد حاجة دول أفريقيا للمياه، وأهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه إسرائيل عبر مساعدات مالية من البنك الدولى، وقد هاجم الصين لتدخلها فى أفريقيا، وأنها لا تلبى احتياجات أفريقيا بعكس إسرائيل[١٤٩].

* * *

(١٤٩) أحمد الغريب: المرجع السابق نفسه.
http://www.arrouiah.

الفصل الخامس
تنزانيا

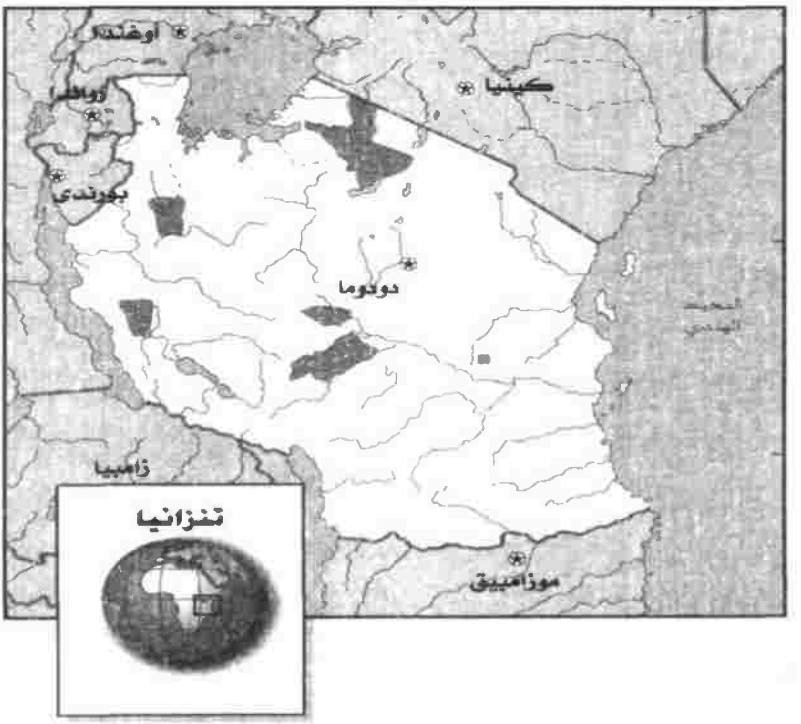

تكونت تنزانيا من اتحاد كل من تنجانيقا وزنجبار فى عام ١٩٦٤، وتشترك تنزانيا مع كلٍّ من كينيا وأوغندا فى بحيرة ڤيكتوريا، ورغم قلة مساحة الأراضى الزراعية الموجودة فى تنزانيا مقارنة بمساحات المراعى والغابات، إلا أنها عماد اقتصاد تنزانيا؛ حيث تمثل المحاصيل الزارعية نحو

٨٥٪ من قيمة صادراتها. وتتوفر بها ثروة معدنية كبيرة، ولكنها مبعثرة فى عدة أقاليم، ولا تشكل إلا نسبة ضئيلة من دخل البلاد وحوالى ١٥٪ من الصادرات، ويعتبر الماس أهمها، وهى أحد أعضاء منظمة الأندوجو[١٥٠].

ولتنزانيا موقع إستراتيجى مهم على ساحل المحيط الهندى؛ مما جعلها منفذًا مهمًا للعديد من الدول الأفريقية، مثل أوغندا، ورواندا، وبورندى؛ حيث يعتبر ميناء دار السلام مركز صادرات وواردات تلك الدول، بالإضافة إلى موقعها وسط منطقة تشهد العديد من الاضطرابات السياسية والعرقية.

وتنزانيا من الدول التى سعت إسرائيل للتغلغل فيها؛ حيث تقوم بدور فى إثارة الفرقة ضد مصر والدول العربية الأفريقية بإثارة موضوع الرق واستنزاف المياه؛ حتى اقترح جوزيف نيريرى أخو الرئيس التنزانى جوليوس نيريرى فى اجتماع المجلس التشريعى فى يونيو ١٩٧٤ «أن يتم عقد صفقة مع العرب يباع فيها جالون المياه مقابل جالون النفط»، وكان جوليوس نيريرى قد أرسل للرئيس عبد الناصر رسالة فى الستينيات من القرن الماضى، مفادها أن الاتفاقيات التى تحدد حصص مصر والسودان من مياه النيل لا تلزم دول الحوض الأخرى، وهدد نيريرى فى رسالته بأنه إذا لم ترد مصر على هذه المطالب خلال شهرين، سيتم فسخ الاتفاقيات من جانب دول الحوض. ولم يرد الرئيس عبد الناصر؛ لأنه يعرف أنه ليس لها الإمكانيات التى تستطيع بها تنفيذ تهديدها، وقال الرئيس نيريرى «إن إسرائيل بلد صغير، لكنه يستطيع أن يقدم الكثير لبلد مثل بلدى، إننا نستطيع أن نتعلم دروسًا نافعة من إسرائيل؛ نظرًا لتشابه المشاكل التى تواجهنا».

وهناك تخطيط وتنسيق بين إسرائيل وتنزانيا فيما يتعلق بالزراعة والمحافظة على المياه. ودعت إسرائيل وزيرى الرى والمياه التنزانيين لحضور مؤتمر فى إسرائيل من أجل الاطلاع على أفكار جديدة بخصوص المياه، والكفاءة فى استخدام الطاقة، وتحلية المياه. وهى ترى أن إسرائيل رائدة فى هذه المجالات، وأن لديها مشروعات الطاقة المفيدة لتنزانيا.

ولقد قامت فى السبعينيات من القرن الماضى منظمة تنمية وتطوير حوض نهر كاجيرا، وحددت المساحة المستهدفة بـ ٦٠ ألف كيلو متر مربع من أراضى المنابع الاستوائية للنيل فى أربع دول، هى بورندى ورواندا وأوغندا وتنزانيا، وكانت تنزانيا قد تقدمت بطلب فى منتصف

(١٥٠) سيد موسى: المرجع نفسه ص١٠٢.

الستينيات إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لإرسال لجنة فنية لمتابعة ودراسة إقامة تنظيم مشترك لحوض نهر كاجيرا، وهو أحد روافد بحيرة ڤيكتوريا، ثم قامت كلٌّ من رواندا وبورندى وتنزانيا فى يوليو ١٩٧٠ بتقديم طلب آخر إلى مجلس محافظى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذى قرر تكوين لجنة فنية، وأوصت اللجنة بإنشاء خزان رسومو على نهر كاجيرا عند الحدود الرواندية البورندية التنزانية، ووقعت اتفاقية بينهم فى ١٩٧٧، وانضمت إليهم أوغندا فى ١٩٨١.

ولكن مع التدخلات الإسرائيلية والحاجة لمياه النيل، فإن تنزانيا بدأت تسعى لإقامة سدود دون النظر لرأى دولتى المصب مصر والسودان، ولقد قام وزير الثروة المائية التنزانى بصب جام غضبه على مصر، وأعلن صراحة أن بلاده ستمد خط أنابيب بطول حوالى ١٧٠ كيلومترًا من بحيرة ڤيكتوريا لتوصيلها إلى حوالى ٢٤ قرية، وأن أجزاء واسعة فى الشمال الغربى لبلاده تتعرض لأزمة المياه والجفاف، وأنها لا تعترف باتفاقية مياه النيل التى تعطى الحق لمصر فى أن توافق أو لا توافق على أى مشروع يقترحه أى عضو من أعضاء دول حوض النيل للاستفاده من المياه، قائلًا إنه اتفاق لا يلزم بلاده، وأنها لن تلتزم بهذا الاتفاق، وستمضى قدمًا فى إنشاء مشاريعها دون استشارة مصر[١٥١].

وكشفت مصادر مسئولة بوزارة الخارجية المصرية أن إسرائيل وافقت على تمويل إنشاء خمسة سدود لتخزين مياه النيل لكلٍّ من تنزانيا ورواندا، مشيرة إلى أن الموافقة الإسرائيلية جاءت فى أعقاب قيام جهات بحثية إسرائيلية بعمل دراسات جدوى اقتصادية، أثبتت أهمية تلك السدود، وأضافت المصادر لجريدة الدستور المصرية أن نصيب تنزانيا من هذه السدود سيكون أربعة سدود، أما رواندا فسيكون نصيبها سدًّا واحدًا، وأشارت المصادر إلى أن كلًّا من تنزانيا ورواندا ستنشئان هذه السدود دون إخطار مصر، وأخذ موافقتها مسبقًا، وأوضحت المصادر أن هذه الخطوة تأتى بعد موافقة إسرائيل مطلع الشهر الجارى على تمويل إنشاء ثلاثة سدود لتخزين مياه النيل فى أوغندا، وجاءت موافقة إسرائيل على إقامة هذه السدود فى أعقاب الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الإسرائيلى أفيجدور ليبرمان إلى خمس دول أفريقية هى: إثيوبيا وكينيا وأوغندا وغانا ونيجيريا منها ثلاث تقع فى منطقة حوض النيل، واستغرقت الزيارة عشرة أيام واختتمها يوم الجمعة ١١ سبتمبر. وبحث خلالها إنشاء مشروعات مياه مشتركة إلى جانب تطوير العلاقات الاقتصادية معها، حيث

---

(١٥١) جريدة الوفد: ٢ / ٧/ ٢٠٠٩.
أيضًا ١٠/ ٨/ ٢٠٠٩. http://www.alnaoslim.net

إن إسرائيل ترى أن هذه الدول تعانى مشاكل مياه، وأنها لها تجربة جيدة فى مجال تحلية المياه، وسبق أن عرضت خدماتها على الدول الأفريقية.

أما الوزير المصرى محمد نصر الدين علام فقد هون من أمر الزيارة، وقال فى تصريحات بالخرطوم بعد أن شارك فى اجتماع الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل مع نظيره السودانى كمال على: إن بلاده لا ترى أى تأثير لزيارة ليبرمان إلى عدد من دول حوض النيل، وإن التحركات التى قام بها ليبرمان غير مقصود بها مصر وأمنها المائى، وتابع: نحن نرصد تلك التحركات.

وإذا رجعنا لبداية العلاقات بين البلدين فسنجد أن لإسرائيل نشاطًا مكثفًا فى تنزانيا من ١٩٦٠، ففى مجال الزراعة كان مركز التخطيط الإقليمى فى رحفون، والمعهد الأفروآسيوى فى تل أبيب، ومركز التدريب الدولى فى حيفا المرتكزات الرئيسية لتدريب التنزانيين[١٥٢]، وبدأ هذا منذ ١٩٦٠ حين أعدت إسرائيل برنامجًا تدريبيًّا للتنزانيين؛ فنظمت وزارة الخارجية الإسرائيلية دورة للتدريب الزراعى لمدة ١٠ شهور، كذلك نظمت لهم المراكز التدريبية الحكومية الإسرائيلية فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٥ دورة تدريبية متخصصة فى الزراعة والخدمات الزراعية، ولقد تمت هذه الدراسة التدريبية فى كليات الزراعة بالجامعات والمعاهد المتخصصة والمستعمرات الزراعية. وكانت تنظم الدورات بما يتلاءم مع البيئة الآفريقية فى تنزانيا، كذلك نظم معهد التكينون فى حيفا عام ١٩٦٢ دورات تدريبية فى الهندسة والميكنة الزراعية، وقام مركز رحفون بتقديم برامج تدريبية خفيفة فى التخطيط الريفى الشامل للمشروعات الزراعية والصناعية، وقامت كليات الزراعة بالجامعات الإسرائيلية والمعاهد المتخصصة بأبحاث عن البيئة والزراعة التنزانية نظرية وميدانية، وتم تبادل الأساتذة والخبراء من الجانبين، والأمر نفسه قام به المعهد الأفروآسيوى، وأقامت مراكز تدريب فى تنزانيا؛ لأنها أقل تكلفة وأبلغ أثرًا.

كذلك حين بدأت تنزانيا فى مشاريع لخلق قرى جديدة وإعادة توطين الفلاحين فى ١٩٦٢ تعاونت مع شركة أجريدت (وهى شركة حكومية إسرائيلية)، التى بدأت فى وضع مشروع[١٥٣] التعاون الزراعى لإقليم البحيرات فى تنزانيا، وهذه المساحة تعرف بإقليم موانزا، وسعوا لادخال نظام الزراعة بالتكنولوجيا والتسويق التعاونى، وطبقوا نظام الموشاف (القرى التعاونية) ولكن

---

(١٥٢) ماهر شعبان: «مشكلة المد الإسرائيلى فى أفريقيا»، ص٩.

(١٥٣) ماهر شعبان: المرجع نفسه، ص١٨.

لم يحقق المشروع نتائج إيجابية، واحتاج لتكاليف عالية، ومع ذلك ظلت إسرائيل تقدم مساعدات وتقنيات فنية فى مجال الزراعة، وتوفد خبراء فى مجال الزراعة والصناعة والخدمات إلى تنزانيا، وقامت إسرائيل بإرسال بعثات اقتصادية لدراسة التركيب الاقتصادى لتنزانيا.

أما أهم السلع التى تصدرها إسرائيل لتنزانيا فهى مواد البناء وإطارات السيارات، بجانب قيام إسرائيل بالكثير من عمليات إعادة التصدير للسلع الأجنبية خاصة من أوروبا وأمريكا، حيث تتجمع فى إسرائيل عن طريق فروع هذه الشركات الأجنبية وتصدرها على أنها سلع إسرائيلية[١٥٤]. كذلك تقدم إسرائيل القروض إلى تنزانيا لأهداف سياسية عن طريق وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو الهستدروت لإقامة المشاريع، وهناك اتفاقية مع شركة آميران الإسرائيلية للقيام بأعمال تجارية.

وفى المجال العسكرى، نظمت منذ عام ١٩٦٤ برنامج تدريب بالمظلات لحوالى ١٢٠ ضابطًا وجنديًا تنزانيًا لتكون نواة فرق المظليين، ودربت ضباط شرطة وعسكريين ومهندسين عسكريين، واستعانوا بالميجور الإسرائيلى شمويل هوف وعدد من العسكريين فى تنظيم الخدمة العسكرية، وبالرغم من ذلك فقد وقفت تنزانيا إلى جانب مصر والدول العربية أثناء عدوان ١٩٦٧ وأدانت إسرائيل، ولكن الشركات اليهودية استمرت فى نشاطها، فلقد ذكرت صحيفة جويش كرونيكل فى ٥/ ١١/ ١٩٦٨ أنه تم التوقيع بين تنزانيا وشركة سوليل التابعة للهستدروت الإسرائيلى لبناء مستشفيات فى تنزانيا[١٥٥].

ورغم موقف الدول الأفريقية فى ١٩٧٣ وتأييدها للحق العربى، فإن الشركات استمرت فى عملها فى تنزانيا، وتقوم إسرائيل الآن بتوثيق علاقاتها بتنزانيا وإمدادها بالخبراء فى الزراعة والرى ومساعدتها فى إنشاء السدود.

وتشير جريدة الدستور فى ٥/ ٦/ ٢٠١٠ إلى أن هناك علاقات لإسرائيل مع أعضاء البرلمان التنزانى الذين يمثلون لوبى يدافع عن مصالح إسرائيل داخل البرلمان، هذا اللوبى قدم استجوابًا فى البرلمان التنزانى لوزير خارجية تنزانيا فى يونيو الماضى (٢٠٠٩) لمطالبته بفتح سفارة تنزانية لدى إسرائيل فى القدس المحتلة، وتقدم بهذا الاستجواب نائب يدعى لازاونايلندا، وتزعم النائب نفسه مجموعة من ١١ برلمانيًا من دول حوض النيل لرفع دعوى قضائية ضد مصر وبريطانيا اعتراضًا على معاهدة ١٩٢٩.

---

(١٥٤) ماهر شعبان: المرجع نفسه، ص٣٤ـ ٣٥.

(١٥٥) ماهر شعبان: المرجع نفسه، ص٦١.

الفصل السادس
إريتريا

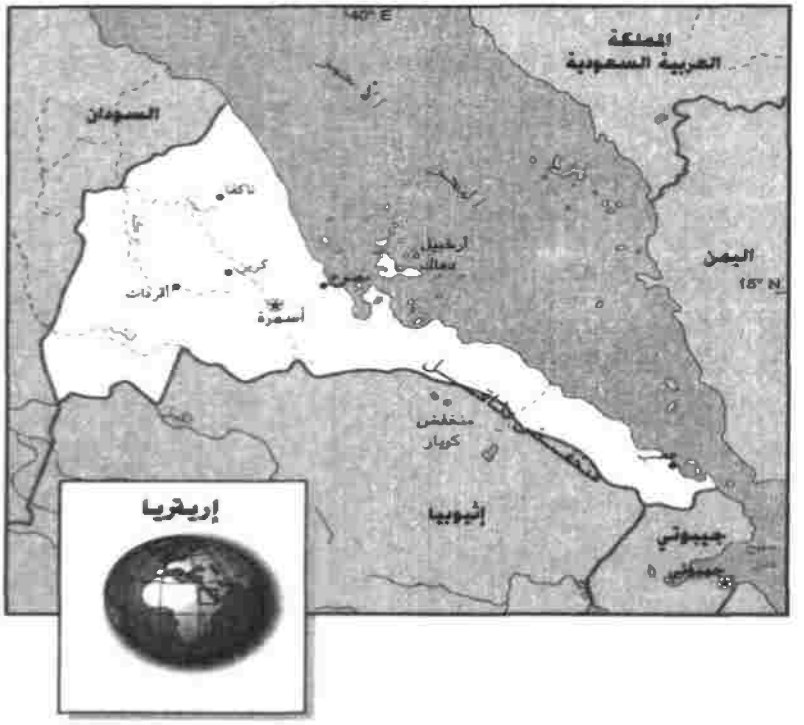

يحدها السودان من الشمال والشمال الغربى، وإثيوبيا من الجنوب والجنوب الغربى، وجيبوتى من الجنوب الشرقى، والبحر الأحمر من الشمال الشرقى والشرق، وتدخل ضمن حدودها مجموعة جزر أو أرخبيل دهلك، وعاصمتها أسمرة. عدد سكانها ٣,٦ مليون نسمة، والتركيبة العرقية تشمل التيجرى، وكوناما، وبانيا، وساهو الناقل، والبلين.

دخل الإسلام إريتريا عام ٦١٤م خلال الهجرة الأولى للحبشة، وهناك تم بناء أول مسجد فى الإسلام وهو مسجد رأس مدر، ثم أصبحت مصوع مركزًا لنشر الإسلام فى إفريقيا. واحتلتها إيطاليا فى ١٨٨٥ وكونت مستعمرة إريتريا، وعندما انهزمت إيطاليا أمام إثيوبيا فى ١٨٩٦، عقدت معها معاهدة اعترفت فيها باستقلال إثيوبيا، وعينت الحدود بينها وبين إريتريا. وفى عام ١٩٤٧، بعد هزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية، تنازلت عن مستعمراتها الأفريقية ومنها إريتريا. وفى ١٩٥٠، فاز مشروع أمريكى فى الأمم المتحدة يقضى باتحاد إثيوبيا وإريتريا تحت سيطرة إثيوبيا. وفى عام ١٩٥٢، وافق هيلا سيلاسى على اتحاد فيدرالى، وسعت إثيوبيا لإلغاء الاتحاد الفيدرالى والسيطرة على إريتريا، وفى ١٩٦١ أعلنت جبهة تحرير إريتريا الثورة، وفى ١٩٦٢ أعلن هيلا سيلاسى نفسه إمبراطورًا على إريتريا بجانب إثيوبيا[١٥٦].

ولقد وقفت إسرائيل إلى جانب إثيوبيا، فى حين وقفت مصر ـ فى عهد عبد الناصر ـ والدول العربية إلى جانب إريتريا، وطالبت مصر مسلمى إثيوبيا بالثورة ضدها، ولقد شهدت السبعينيات العديد من الانقسامات السياسية والعسكرية، ففى ١٩٦٠ أعلن حامد إدريس عوانى[١٥٧] الثورة ضد الاحتلال، وانقسم الثوار على أنفسهم بسبب تدخل العناصر الشيوعية، وظهرت حركات عديدة أبرزها المجلس الثورى ويرأسه أحمد ناصر، وجبهة التحرير الإريترية بزعامة عبد الله إدريس، والحركة الديمقراطية لتحرير إريتريا «التنظيم الموحد» برئاسة عمر البرج، وحركة الجهاد الإسلامى الإريترية ويتزعمها الشيخ محمد عرفة، والجبهة الشعبية لتحرير إريتريا التى يتزعمها أسياسى أفورقى وهو رئيس إريتريا فيما بعد، ولقد وصل عدد الجبهات إلى ما يقرب من سبع جبهات، واستطاعت جبهة أفورقى طرد بقية الجبهات[١٥٨]، ونفت وجود أى جبهة غيرها رغم وجود اتفاق فى ١٩٨٣ فى جدة بين ثلاث فصائل. وفى مايو ١٩٩١، دخلت قوات الجبهة الشعبية العاصمة الإريترية أسمرة، وأعلنت تحرير كل الأراضى الإريترية من الجيش الإثيوبى، واشترط أفورقى على الجبهات الأخرى وقادتها البقاء بصفتهم الشخصية لا الحزبية، وتألفت عقب التحرير فى ١٩٩١ حكومة رأسها أسياسى أفورقى، ولم تضم أى شخصية من خارج الجبهة الشعبية، واستمرت لمدة عامين شكّل بعدها أفورقى فى ١٩٩٣ أول حكومة انتقالية بعد الاستقلال الذى حصلت عليه إريتريا رسميًّا من إثيوبيا فى مايو ١٩٩٣، وأعلنت الجبهة الإريترية والجهاد الإسلامى

---

(١٥٦) عبد الله عبد الرازق، وآخرون: «موسوعة التاريخ والسياسة فى أفريقيا»، جـ١، ص٢٦٨.

(١٥٧) المرجع السابق، جـ١، ص٢٦٨.

(١٥٨) سيد محمد موسى: «مصر ودول حوض النيل»، ص١٠٨.

عن عمليات عسكرية داخل إريتريا ضد نظام أفورقى، ولقد دعمت إسرائيل أفورقى بعد حصوله على الاستقلال، بل هناك مصادر ترجع صلته بها إلى فترة تكوين جبهته، وأقامت إسرائيل علاقات قوية مع أسياسى أفورقى، وتحولت إريتريا إلى أقوى حليف إستراتيجى لإسرائيل[١٥٩]، وإلى قاعدة عسكرية تدعم جارنج والمعارضة السودانية، وتهدد اليمن، حتى أصبحت إريتريا تحتل المرتبة الأولى فى الدعم الإسرائيلى؛ حيث يعمل ٦٥٠ ضابطًا إسرائيليًّا فى تدريب قواتها، وتحريك الملفات الأمنية، وكشف عضو الكنيست نشاى حزان عن الحشد الإسرائيلى فى إريتريا لمواصلة العدوان على السودان، بما فى ذلك تورط إيهود باراك رئيس الأركان السابق ووزير الخارجية ثم رئيس الوزراء الإسرائيلى، كما سعت الاستخبارات الإسرائيلية لاستعادة دورها فى إثيوبيا أيضًا[١٦٠].

حصلت إسرائيل من الرئيس الإريترى أسياسى أفورقى على حق استخدام جزيرة دهلك الواقعة قبالة ميناء مصوع الإريترى، بموجب اتفاق أفضل وأشمل من الذى أبرمته مع الإثيوبيين فى عهد منجستو هيلامريام حاكم إثيوبيا السابق، وبموجب هذا الاتفاق تطورت القاعدة العسكرية لتصبح قاعدة جوية وبحرية ذودت بمختلف أنواع الغواصات، ومنها واحدة من غواصات الدلفن النووية المتطورة التى بنتها ألمانيا بمواصفات خاصة حددتها إسرائيل، ووفقًا لما أورده مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية فى دراسة له، وقد بلغ عدد العسكريين الإسرائيليين فى دهلك ستمائة. والغواصات المخصصة للمهام الروتينية والدائمة فى الطرف الجنوبى من مضيق باب المندب تستعمل جزرًا إريترية أخرى قريبة من المضيق كمحطات مراقبة وقواعد للإمداد، كما يوجد جنود إسرائيليون على جزر المحفة.

وتؤدى إريتريا ـ بتأثير من إسرائيل ـ دورًا ضد السودان، فى دعم حركة تحرير السودان، ولعبت دورًا فى مشكلة دارفور فيما بعد، رغم أن إريتريا لا تمتلك حدودًا مع دارفور؛ لأن حدودها مع السودان من ناحية الشرق فقط، ومع ذلك انتهجت سياسة اتصفت بالعدوانية لحكومة الخرطوم، وأيدت كل القوى المعارضة واستقبلتها فى أرضها، ودعت حركتى العمل والمساواة، وتحرير السودان، خاصة بعد أن أصبحت الحركتان عضوين فى التجمع السودانى المعارض الذى يتخذ من أسمرة مقرًّا له، وتحاول إريتريا من خلال تصعيدها للأزمة فى دارفور تحقيق عدة أهداف،

---

(١٥٩) http://www.arrouiah.com.10/ 8/ 2009.

(١٦٠) http://arabi.ahram.org.eg.

http:arabicalshahid.net

منها تخفيف حدة الضغط الإقليمى الذى يشكله محور نادى صنعاء ـ المكون من اليمن وإثيوبيا والسودان ـ عليها، وذلك من خلال اختراقها للسودان وإحداث القلاقل فيها، وكذلك تحقيق الضغوط على المنطقة فى الشرق وانفراد إريتريا بالشرق كله، وتتطلع إريتريا لجعل هذه المنطقة ساحة لتصفية الحسابات مع المعارضة الإريترية المدعومة من الخرطوم، كما أن هناك أطماعًا إريترية فى الأراضى الزراعية فى منطقة البجا بشرق السودان، ثم إن إريتريا تلعب دورًا آخرًا لحساب بعض القوى الخارجية كالولايات المتحدة وإسرائيل، ومن هنا كانت مساعداتها للمتمردين بالسلاح والسعى لتصعيد الموقف فى دارفور[١٦١].

تؤكد حكومة الخرطوم على أن إريتريا تدعم متمردى دارفور بالسلاح الذى يأتى إليها من إسرائيل سرًّا. وفى أسمرة عاصمة إريتريا، وقعت حركة تحرير السودان فى دارفور مع مؤتمر البجا وحركة الأسود السمر بشرق البلاد اتفاقًا يقضى بتنسيق العمل ضد الحكومة السودانية، ولقد اتهم وزير الخارجية السودانى بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى وبعض القوى الصهيونية بالوقوف وراء إريتريا، ودفعها لدعم المتمردين وإثارة المشاكل مع حكومة السودان، ولوح الوزير السودانى لنظام الحكم فى أسمرة أنه يوجد على أرض السودان إريتريين يمكن تدريب وتسليح ١٠ آلاف منهم ضد إريتريا؛ ليتمكنوا من الاستيلاء على أسمرة، وقد جرت محاولات وساطة ليبية ومصرية لعمل مصالحة بين إريتريا والسودان، وفى كل الأحوال يبدو أن إريتريا لها أجندة خاصة بها.

ولقد سلمت السودان شكوى إلى أمين عام الأمم المتحدة ضد النظام الإريترى، واتهمته بمحاولة زعزعة استقرار السودان وإجهاض عملية السلام.

وهناك دراسة لصديق محمد يرى فيها أن هناك شراكة إستراتيجية بين إسرائيل وإريتريا، وصلت فى تقدير بعض المراقبين إلى حد احتواء الأولى للثانية، وتوظيفها فى خدمة أجندتها الخاصة بمنطقة القرن الأفريقية، بينما الإريتريون أنفسهم ينفون أن تكون بلادهم صنيعة لإسرائيل.

ويضيف أن الباحثين يرون أن لإسرائيل أجندة مختلفة عن أجندة إريتريا فى السودان، ولكنهما لا تتعارضان، ويتطلب لتحقيقهما إجراءات متشابهة، وهذا ما جعل التنفيذ يقتضى تعاونًا وتنسيقًا وسياسات مشتركة، وأن أهم بند فى أجندة إسرائيل فى السودان هى عزله عن الصراع العربى الإسرائيلى، من خلال سياسة شد الأطراف ضمن مشروع لتقسيم البلاد العربية إلى كيانات صغيرة سياسية، إما موالية لها أو محصورة بين الكيانات الموالية لها. أما أجندة إريتريا فى السودان فإنها تعمل

---

(١٦١) ٢٣/ ١٠/ ٢٠٠٩. http://www.al-moharer.net

على تفادى إثارة الأغلبية المسلمة لديها وتفادى انتقال المشروع الحضارى الإسلامى إلى داخلها، وهو ما عملت باستمرار على تجنبه من خلال أداتين: الأولى: تغيير التركيبة البشرية لغرب إريتريا، والثانية: الحفاظ على التوتر الدائم فى المنطقة الحدودية، والتدخل الفعال فى السودان، بالصورة التى تتيح للنظام الإريترى الإفادة من إمكانات إخراج إريتريا من الأزمة الاقتصادية، بالإضافة إلى هدف ثالث يتعلق بالطموحات الشخصية للرئيس الإريترى أسياسى أفورقى بأن يصبح زعيمًا لمنظمة القرن الأفريقى، ولكنه الطموح تلاشى بعد أن تلقى ضربة عسكرية من إثيوبيا، وبعد تغير موقف أمريكا والغرب منه.

والهدف المشترك بينها وبين إسرائيل كان إيجاد حالة عدم استقرار فى السودان، ودعمهما للحصار الدولى عليه، ويقال إن جارنج قبل مصرعه فى حادث الطائرة رفض عرضًا من موسفينى للتعاون الاقتصادى فى الجنوب، فمن باب أولى أن يكون ذلك موقفه من أفورقى، وبعد رحيله أكدت القيادة الجديدة للحركة أنها ستسير على نهجه. وأشارت مصادر إلى أن إريتريا وإسرائيل بذلا جهدهما لعرقلة اتفاق السلام فى السودان، ويتضح ذلك فى مفاوضات أبوجا، وموقف حركة تحرير السودان، وفى موقف اللوبى المتشدد فى أمريكا الذى نجح فى تمديد العقوبات على السودان، ويرى بعض المحللين أن الحرب الباردة بالنسبة لنهر النيل تعتمد على التحريض الدائم لدول الحوض؛ لإشعارها بالظلم الواقع عليها من الاستخدام المسرف للموارد المائية من قبل مصر، وذلك بإرسال مصر المياه إلى سيناء عبر ترعة السلام، هذا إلى جانب التحريض على السودان بأنه يهدد الأمن والاستقرار الأفريقى بتوجهه الإسلامى الصريح، وبطبيعة الحال فإن هذا يتوافق مع خشية إريتريا من المشروع الإسلامى. ولقد ذكر الحاج وراق فى مقال له أن جهاز الموساد كان حاضرًا فى كواليس مفاوضات أديس أبابا عام ١٩٧٢، ولقد سعى لإقناع الجانب الجنوبى بعدم التوقيع، ولوحظ أن إريتريا كانت أقل الدول حماسًا لمفاوضات السلام منذ بداياتها فى ماشاكوس، بل إن التقارير أفادت بأنها قد تلقت إنذارات بريطانية وأمريكية بعدم العبث بسير تلك المفاوضات. وكان هدفها أن تجنح الحركة الشعبية بعد أن تصبح شريكًا فى الحكم للمصالح الوطنية الخاصة بها على حسب التحالفات القديمة (أى الاتفاقيات السابقة الخاصة بالنيل) وكان جارنج قد بدأ يفضل السلام.

ولقد ثارت مشكلات مع إثيوبيا بخصوص الحدود بين الدولتين، وتدخلت منظمة الوحدة الأفريقية لحل النزاع سلميًا.

كما حدث نزاع مع اليمن على ملكية جزر حنين بالبحر الأحمر، وقبل الطرفان التحكيم الدولى فى النزاع.

والتغلغل الإسرائيلى فى إريتريا يعود إلى فترة الاتحاد الفيدرالى بين إثيوبيا وإريتريا[١٦٢]، حيث حصلت إسرائيل على مزايا عديدة سواء فى النواحى الاقتصادية أو العسكرية: ففى الجانب الاقتصادى تغلغلت الشركات الإسرائيلية للسيطرة على السوق الإريترى، وأهمها شركة أنكودا وهى من أكبر الشركات الإسرائيلية وتأسست فى ١٩٥٢، وهى أكبر شركة لتعبئة اللحوم فى إريتريا، ولها الآت ميكانيكية تنتج ٢٥٠٠٠ طن يوميًّا من اللحم المعبأ بالإضافة إلى ٢٠٠ طن من اللحم المثلج، و٢٥٠٠ قطعة من الجلود المدبوغة شهريًّا، ولديها مصانع لتحويل فضلات اللحوم والعظام وتعد من أهم مصانع اللحوم فى العالم، وتنتج شحومًا وسمادًا، مركزها فى أسمرة فى إريتريا، وللشركة فروع فى أديس أبابا والصومال وتل أبيب وزيورخ، ولقد جعلت حكومة إثيوبيا المسيطرة على إريتريا آنذاك شراء الأبقار قاصرًا عليها، وكانت تنقل اللحوم إلى ميناء مصوع الغربى فى إريتريا ومنه إلى إسرائيل، كما كانت تصدر ٥٠٠٠ طن من الأسماك المطحونة. وفى ١٩٦٤ سيطرت على أكبر شركة زراعية فى إريتريا، وهى شركة سيا الإيطالية سابقًا، واشترتها عن طريق الحكومة الإثيوبية، وتبلغ مساحة هذا المشروع ٥٠,٠٠٠ فدان بالقرب من الحدود الإريترية السودانية، وله ترعة رئيسية من نهر الفاشى، ويتبع المشروع محلجٌ للقطن وإدارة مركزية لمياه الشرب، ولقد أثارت الصحف السودانية آنذاك هذا الحدث الذى يشكل خطورة على مشاريع سودانية تعتمد على نهر الفاشى الذى يربط بين إريتريا ومنطقة كسلا السودانية. وقالت جريدة المنار السودانية الصادرة فى ٦/ ٦/ ١٩٦٥ «إن إسرائيل ترتع على بضعة كيلومترات على حدودنا فى الأراضى الإريترية، وتستعمل نفس الأنهار التى نعتمد عليها فى السودان وهى الفاشى وبركة والنيل الأزرق، وتزرع الفاكهة وخاصة الموز، وتربى الماشية لتصديرها إلى إسرائيل وأمريكا، وإسرائيل لها قاعدة عسكرية ضخمة فى أسمرة عاصمة إريتريا، ومعنى هذا أننا بين فكى إسرائيل وأمريكا».

---

(١٦٢) التغلغل الإسرائيلى فى إريتريا اقتصاديًّا وعسكريًّا.
http://www.wata.cc/forums/archive
وأيضًا http://www.google.com
.http://www.islammemocc
http://www.almohrarernet
http://www.aljazeeranet

وفى الجانب العسكرى، أقامت إسرائيل مدرسة عسكرية فى مدينة دفى امحرى فى إريتريا لتدريب الجنود الإثيوبيين على حرب العصابات لمواجهة الثوار الإريتريين أثناء الصراع بينهما، وتخرجت الدفعة الأولى فى ١٩٦٤، وبلغ أفرادها ٣٠٠ جندى كوماندوز، وزارت بعثة إسرائيلية برئاسة مدير المخابرات الإسرائيلية إريتريا، وطافت معظم المديريات الإريترية ومناطق الحدود السودانية الإريترية، وذلك فى الفترة من ٥/ ٤/ ١٩٦٤ إلى ١٣/ ٤/ ١٩٦٤.

وأقامت إسرائيل قواعد عسكرية فى الجزء الغربى من إريتريا، وأهم هذه القواعد قاعدتا رواحباب، ورمهكلاى وتقعان بالقرب من الحدود الإريترية السودانية، وتقوم الطائرات الإسرائيلية بالطيران المباشر بين هذه القواعد وتل أبيب، وأقامت مركز استخبارات إسرائيلية فى أسمرة للتجسس على الدول المجاورة، ولقد اكتشف السودان فى ١٩٦٣ شبكة تجسس إسرائيلية دُربت عناصرها على التجسس فى مركز الاستخبارات الإسرائيلى فى أسمرة عاصمة إريتريا، ولقد امتد نشاط إسرائيل للجوانب المدنية، فقد استخدم الإثيوبيون فى إريتريا قبل انفصالها أطباء إسرائيليين ووكلوا لهم إدارة مستشفى مدينتى مصوع وعصب.

ولقد سيطرت شركة هارون أخوان الإسرائيلية على تجارة التصدير والاستيراد فى إريتريا، كما قامت شركة سوليل بونيه ببناء مطار أسمرة، ووفقًا لنشرة أصدرتها جبهة التحرير الإريترية للدول العربية فى ١٩٦٥، فقد أعطت الحكومة الإثيوبية إسرائيل منطقة عايلت فى مديرية مصوع، وتهيمن شركة أتاجن الإسرائيلية على هذا المشروع، كما منحت الحكومة الإثيوبية ٧٢ ألف فدان من أخصب الأراضى الإريترية للمزارعين الإسرائيليين بعد أن انتزعتها من أصحابها الفلاحين الإريتريين، وشركة سيا SIA أعيد إحياؤها فى ١٩٦٤. وكما ذكرنا، فلقد قدمت إسرائيل السلاح للجيشين الإثيوبى والإريترى فى صراعهما، ودعمت إريتريا بعد استقلالها واعتبرتها حليفًا لها وقاعدة لها لدعم حركات الانفصال فى جنوب السودان، وهناك ٦٥٠ مستشارًا أمنيًا فى ميناء مصوع الإريترى لتدريب القوات الإريترية ومراقبة التحركات فى البحر الأحمر.

قامت إسرائيل وقوات إريترية بمهاجمة جزيرة حنيش بقيادة طيار من إسرائيل يدعى مايكل دوما وبأسلحة إسرائيلية الصنع، وأكد مايكل كدامير مدير معهد موشيه دايان فى تل أبيب قوله إن انتزاع جزيرة حنيش الكبرى من القوات اليمنية بواسطة إريتريا يندرج ضمن فى إطار إستراتيجية إقليمية وقائية تنفذها إسرائيل تحسبًا لتهديدات سودانية يمنية يمكن أن تعمد فى المستقبل إلى التعرض لحركة الملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر. وفى فبراير ١٩٩٦، قام الرئيس الإريترى

أسياسى أفورقى بزيارة معلنة إلى إسرائيل أسفرت عن توقيع اتفاقية أمنية مع الكيان الصهيونى لتعزيز التعاون العسكرى بين البلدين ووضع إستراتيجية موحدة فى البحر الأحمر، وقد تضمنت:

١ ـ التزام إسرائيل بتقديم كل احتياجات إريتريا فى المجال الدفاعى لتتمكن من بناء جيش نظامى قادر على مواجهة التهديدات المحتملة من السودان واليمن.

٢ ـ تشكيل فريق عمل دفاعى من الطرفين يضم خبراء فى شئون التسليح والتدريب والاستخبارات؛ لتحديد نوعية وحجم متطلبات إعادة بناء القوات الإريترية من الأسلحة والتدريب.

٣ ـ تدعيم موقف إريتريا فى مواجهة محاولات البحث والسيطرة على الجزر الإستراتيجية الواقعة فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، وذلك عن طريق تزويدها بوسائل القتال التى تنسجم مع طبيعة المهمات البحرية والجوية التى تتطلبها عملية ضمان سيطرة إريتريا على هذه الجزر، واضطلاع إسرائيل بدور فى حماية الوضع الراهن فى البحر الأحمر عن طريق تأمين وجود عسكرى محدود للمراقبة والرصد، والتدخل العسكرى السريع فى حالة حدوث تطورات تستدعى مثل هذا التدخل لحماية المصالح الإسرائيلية العليا.

٤ ـ الإسراع بإرسال مجموعة من الخبراء المتخصصين الذين تناط بهم مهمة التطوير وتحديث المنظومة الإريترية الدفاعية البحرية والجوية فى الساحل الإريترى، بما فى ذلك التدريب على استيعاب المفاهيم والعقائد العسكرية الغربية والإسرائيلية لاستعمال المعدات العسكرية الإسرائيلية بكفاءة وفاعلية، ويذكر أنه بموجب هذا الاتفاق أرسلت إسرائيل ٣٥٠ فنيًّا من يهود الفلاشا للعمل فى صيانة وتأمين المنشآت العسكرية الإريترية، فضلًا عن ٢٠٠ خبير ومستشار عسكرى، وأقامت مطارًا عسكريًّا بالقرب من ميناء مصوع، وقامت بتصدير شحنة من صواريخ أرض جو.

ذكرت صحيفة صاندى تايمز أن إسرائيل تتحكم فى قاعدتين فى إريتريا، تستخدم إحداهما للتصنت، والثانية لتزويد الغواصات الإسرائيلية ذات القدرات النووية باحتياجاتها، وأوضح تقرير الصحيفة أن الغارات التى شنتها المقاتلات الإسرائيلية على السودان فى فبراير ٢٠٠٩ انطلقت من إحدى القواعد فى إريتريا، وأن الرئيس أسياسى أفورقى تلقى علاجًا فى مستشفى إسرائيلى عام ١٩٩٣، وكذلك أشارت إلى أن إيران فى المقابل أقامت قاعدة بحرية فى إريتريا تطل على باب المندب الذى يمر عبره ٣,٣ مليون برميل نفط فى اليوم. فى نفس الوقت، تنفى إريتريا أى

وجود لقوات عسكرية أجنبية، وقد صرح إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى لجريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية فى عام ١٩٩٣ أن إريتريا ورقة إستراتيجية يجب الحفاظ عليها، ويجب أن نتعامل مع الحكومة الإريترية من منطلق إستراتيجى.

ولقد كلفت تل أبيب بمتابعة التعامل مع إريتريا كلًّا من رئيس الموساد السابق موشى شاحاك، ومردخاى جور نائب وزير الدفاع الأسبق ورئيس الاستخبارات العسكرية، وبعض قيادات الدفاع الجوى، وقد تم توفير صفقات السلاح عن طريق شركات يهودية من أوروبا الشرقية، أبرزها الشركة التى يملكها جاريت بيرسى وشركة كوهين الإسرائيلية.

ولقد أُرسل ١٧ خبيرًا إسرائيليًّا إلى إريتريا فى ١٩٩١ لتدريب الجيش الإريترى، وبلغ عدد من دربوهم ٣٠٠٠ جندى إريترى.

ولكن أسياسى أفورقى أوضح فى لقاء بقناة الجزيرة مع ليلى الشايب فى ٤/ ٦/ ٢٠٠٢ أن علاقته بإسرائيل لا تتجاوز المفهوم الدبلوماسى المعلن ولا توجد علاقات سرية.

ثم قال: إن كان الفلسطينيون اختاروا أن يقيموا علاقة ويقبلوا بوجودها، لماذا يلام أى طرف آخر؟

* * *

الفصل السابع
رواندا وبورندى

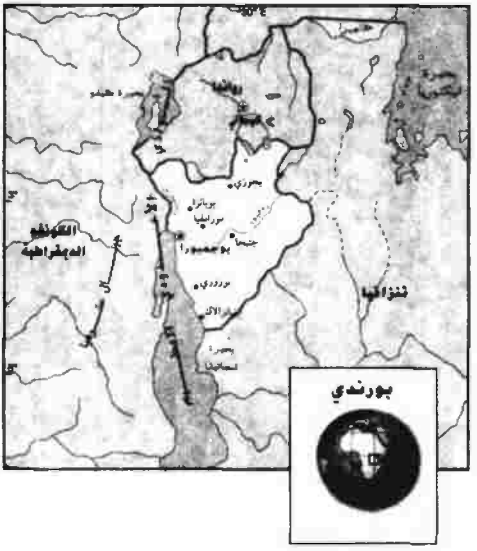

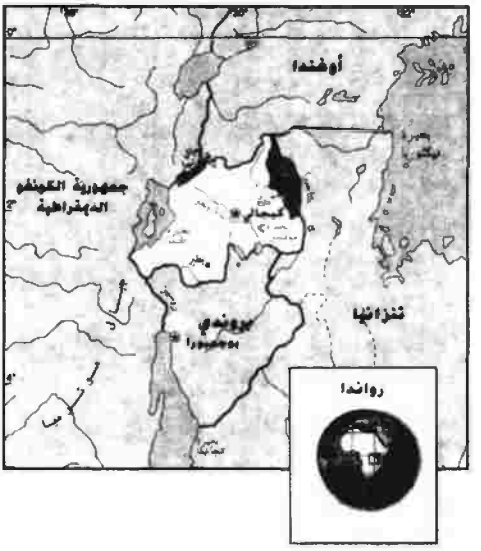

تقع رواندا فى شرق أفريقيا، وتحدها بورندى وتنزانيا وكينيا وأوغندا والكونغو (زائير)، وهى تعد من أقاليم الكونغو الكبير مع دولة بورندى؛ إذ قسم الاحتلال البلد إلى دولتى رواندا وبورندى، وهى دولة داخلية حبيسة لا سواحل لها، وتتم تجارتها عن طريق جاراتها وخاصة ميناء دار السلام فى تنزانيا، ومومباسا فى كينيا، وهى من أكثر الدول الأفريقية ازدحامًا بالسكان[١٦٣].

تعد رواندا منبع نهر النيل، وبها جاليات مسلمة، يمثل الهوتو ٨٠٪ من السكان وقبائل التوتسى

(١٦٣) «موسوعة التاريخ والسياسة»، جـ٢، ص٥٥١ ـ ٥٥٢.

٢٠٪، ويعد الاستقرار والسلم الأهلى نادر الحدوث فى كل من بورندى ورواندا وبالذات فى القرن الماضى؛ إذ دارت عدة حروب قبلية كان السبب المباشر فيها التدخل البلجيكى فى شئون السكان. فقد حصلت رواندا على استقلالها فى ١٩٦٣ بعد أن كانت قسمًا من مستعمرة شرقى إفريقيا الألمانية مثل جارتها بورندى، ثم وضعتها الأمم المتحدة تحت الانتداب البلجيكى بعد الحرب العالمية. واللغة الرسمية هى لغة الكينيا رواندا أو الفرنسية، ويتحدث المسلمون السواحلية.

كانت رواندا وبورندى دولة واحدة، وتقع بورندى ضمن هضبة البحيرات وفى شمالها رواندا، وشرقها وجنوبها تنزانيا وفى غربها زائير، وتطل على القسم الغربى الشمالى من بحيرة تنجانيقا، حيث تسير حدودها مع زائير.

وقد خضعت بورندى للاستعمار الألمانى؛ حين أُلحقت بالمستعمرة الألمانية تنجانيقا (تنزانيا حاليًا)، وبعد الحرب العالمية وضعت تحت الانتداب البلجيكى. وأعلنت الجمهورية بعد عامين من استقلالها فى ١٩٦٢، وعاصمتها بوجمبورا، وتحكمها قبيلة الهوتو الذين حصلوا على ٢٣ مقعدًا فى المجلس الوطنى من أصل ٣٣ مقعدًا بعد إجراء انتخابات ديمقراطية فى ١٩٩٣، وفاز زعيم حزب الهوتو ملكيونندادى فأصبح أول رئيس من الأغلبية الهوتو.

ولقد نشبت اشتباكات فى عام ١٩٨٥ بين الكنيسة الكاثوليكية والحكومة البورندية، التى طردت البعثات التبشيرية الكاثوليكية بعد أن وجهت إليها تهمة نقل معلومات سرية للخارج، وقطعت العلاقات مع بلجيكا فى ١٩٨٦، بعد أن اتهمتها حكومة بورندى بالعمل لصالح جماعات الهوتو، وفى أغسطس ١٩٨٨ بدأت الاضطرابات فى الشمال، حينما قامت جماعات من الهوتو بذبح المئات من التوتسى فى المدن[١٦٤].

يمثل الجزء الخاص بحوض النيل حوالى نصف مساحة بورندى تقريبًا، ويشكل نهر كاجيرا الذى يمثل حدود بورندى مع رواندا فى الشمال الشرقى الرافد الوحيد المباشر للنيل من بورندى، ولقد شهدت بورندى هجرة خارجية للعمل فى الدول المجاورة، خاصة أوغندا وتنزانيا وزائير.

ولقد انضم كلٌّ من رواندا وبورندى إلى منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا التى نشأت فى ٢٤ أغسطس ١٩٧٧، والتى تضم كلًّا من رواندا وبورندى وتنزانيا وأوغندا[١٦٥].

---

(١٦٤) «موسوعة التاريخ والسياسة»، جـ١، ص ٣٥٠ ـ ٣٦٢.

(١٦٥) محمد موسى: المرجع نفسه، ص١٠٦ ـ ١٠٨.

وفى التسعينيات، شهدت المنطقة تحركات إسرائيلية لتغيير القواعد القانونية الدولية المعمول بها فى إطار توزيع مياه الأنهار، فدخلت مفاهيم جديدة كتسعير المياه، وإنشاء بنك وبورصة للمياه، ولقد ثارت هذه التحركات على أساس الأفكار الأمريكية؛ حيث تقوم بالدعم الفنى والتكنولوچى، ومن خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية فى مجال بناء السدود المائية، وقدمت إسرائيل دراسة تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل للسيطرة على البحيرات العظمى(١٦٦).

قام خبراء إسرائيليون باختبار للتربة فى رواندا، ويتركز الاهتمام الإسرائيلى بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذى يمثل حدود رواندا مع بورندى فى الشمال الشرقى، وذكرت جريدة هاآرتس الإسرائيلية فى ٩/ ٥/ ٢٠٠٨ أن وزير الصناعة والتجارة والتشغيل إيلى بشاى عقد اتفاقيات تعاون اقتصادى مع ليبيريا وبنين ورواندا وبورندى، وقد تم توقيع تعاون اقتصادى، وأقيم حفل أعدته الغرفة التجارية النمساوية المسيحية فى القدس، ودعت ٥٠٠ من رجال الأعمال من أنحاء العالم. تدعو الاتفاقيات للتعاون فى مجالات المياه والكهرباء والطرق والاتصالات، مع منظمات التمويل تشمل البنك الدولى والأمم المتحدة(١٦٧)؛ حيث توجد فرص للاستثمار فى هذه الدول فى الزراعة والتجارة، وأشارت كثير من التقارير المنسوبة إلى المخابرات الفرنسية إلى أن إسرائيل قامت خلال الشهور الأخيرة بتزويد جيشى رواندا وبورندى بالأسلحة القديمة دون مقابل؛ لكسب ود السلطات الحاكمة فى البلدين؛ حتى تتمكن من التغلغل فى منطقة البحيرات العظمى، وتقدر التحليلات أن عدد الخبراء الإسرائيليين الموجودين فى منطقة القرن الأفريقى ودول حوض النيل يقارب ثمانية آلاف، من بينهم عدد من رجال المخابرات. وتقيم إسرائيل علاقات تجارية مع هذه الدول تقدر بحوالى مليار دولار، وفى المقابل فإن حجم التبادل بين العرب والآفارقة قليل.

ولقد قامت إسرائيل بمبادرة لإزالة نبات عشبى يسمى صفير المياه فى نهر كاجيرا، وهذا العشب الذى غزا بحيرتين فى العقد الماضى، أفلحت فى السيطرة عليه.

وفى رواندا، بلغ النفوذ الصهيونى حدًّا كبيرًا حتى أصبح يطلق عليها الآن «إسرائيل منطقة البحيرات»، بعد أن تكشفت الحقائق عن وجود خريطة لدولة رواندا يقف الكيان الإسرائيلى

---

(١٦٦) المركز السودانى للخدمات الصحيفة: ٧/ ١٢/ ٢٠٠٦.
(١٦٧) جريدة هاآرتس: ٩/ ٥/ ٢٠٠٨.

وراءها بقوة. فإسرائيل تحاول فى خطابها التركيز على النخبة الرواندية، وأن هناك تماثلًا بين رواندا وإسرائيل باعتبار أن كلا الدولتين صغيرتان وسط جيرانهما الكبار.

وكالمعتاد أقامت إسرائيل علاقات مع القادة الأفارقة، من بينهم ريوان كاجابى فى رواندا، وكانت ثمة مخاوف فى منطقة وسط أفريقيا من النزعة القومية لدى قبائل التوتسى التى تنتشر فى بورندى وجنوب أوغندا.

كذلك تقوم إسرائيل بدعم العناصر المتمردة من شعب الهوتو فى بورندى عن طريق دار السلام وزائير، كما يوجد ـ كالعادة ـ خبراء إسرائيليون يحرون أبحاثًا فى حوض النيل.

والرئيس الأوغندى موسيفينى ينتمى للتوتسى، وتسعى رواندا للسيطرة الكاملة على المنطقة عبر الدعم الأمريكى والإسرائيلى، بما يعنى إقامة دولة التوتسى، وينتشر التوتسى فى شرق زائير ورواندا، وكانت أغلبية قوات لوران كابيلا من التوتسى ودعمته فى الوصول للسلطة فى زائير، وقدمت له رواندا دعمها البشرى والعسكرى.

ولقد قام وفد ضم مسئولين من رواندا وأوغندا بالذهاب إلى إسرائيل فى الزيارة التى نظمتها منظمة مشروع التبادل اليهودية الأمريكية، التى تعد إحدى كبريات منظمات اللوبى اليهودى فى أمريكا، و ذهب الوفد خصيصًا لهدف بحث سبل دفع التعاون بين إسرائيل والبلدين فى الشئون التنموية والزراعية، ورَأَسَ الوفد من الجانب الرواندى مونيك نسانزا أباجانوا وزيرة التجارة والصناعة، وبليس كاريبوشى مدير منظمة أكسس فى رواندا للتنمية من أجل تعزيز العلاقات الإسرائيلية فى دول حوض النيل. كل هذا فى إطار سعى إسرائيل المتواصل إلى حصار مصر والسودان، واستهداف أمنها القومى فى العمق الأفريقى[١٦٨].

وتقوم رواندا بتصدير مواد التعدين التى تستخدم فى صناعة الشرائح الإلكترونية الخاصة بالحاسبات المعروفة باسم مادة التانتالايت لإسرائيل.

* * *

(١٦٨) http://www.islamtoday.net/ ٨/ ١٠/ ٢٠٠٩.

الفصل الثامن
جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا)

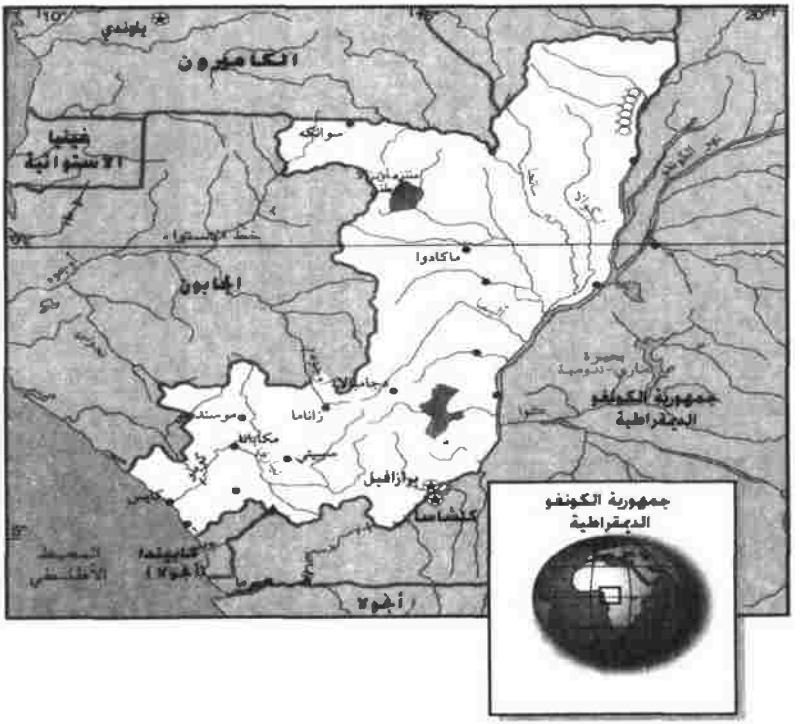

تعتبر الكونغو ثانى أكبر دولة من دول حوض النيل من حيث المساحة بعد السودان، وأكثر دول حوض النيل سكانًا، وعاصمتها كنشاسا «ليوپولدڤيل سابقًا»، وهى إحدى دول الأوندجو، وقد استضافت الاجتماعين الثانى والرابع فى عامى ١٩٨٤، و ١٩٨٨ فى كنشاسا، وبها بحيرة

موبوتوسيسى سيكو التى يمكن فى حالة إقامة سد عليها زيادة حصة كل من أوغندا والسودان وبالتالى مصر.

بدأت علاقة إسرائيل بالكونغو فى الخمسينيات، عندما قامت جولدا مائير وزيرة الخارجية آنذاك، بزيارة أفريقيا.

ولقد سعت إسرائيل للتقرب من الكونغو وربطها بعلاقاتها السياسية، ورغم ادعائها أنها ضد الأنظمة الاستبدادية، وضد سياسة موبوتو سيسى سيكو الذى حل محل باتريس لومومبا بعد اغتياله على يد تشومبى، الذى وصفت إسرائيل سياسته بالوحشية والدكتاتورية، ومع ذلك لم تجد حرجًا فى التقرب منه ووصفه بالملك، وقامت بتدريب قواته، وسعت إلى إرسال مندوبيها إليه، وبعد مقتل موبوتو سعت إلى التحالف مع خليفته وتقديم خدماتها العسكرية.

وفى مقال لجيدى فايتس فى هاآرتس فى ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩ يتحدث ضابط العمليات يوسى بن حانان ـ الذى يقول إنه حارب فى حربى ١٩٦٧، ١٩٧٣ ضد مصر، وقاتل فى الجولان[١٦٩] ـ يشير إلى أن هناك ثلاثة من الأصدقاء هم: يوسى حنان، واللواء احتياط يوناشى بن جال قائد اللواء السابع فى الجولان فى حرب ١٩٧٣، ومائير داجان رئيس الموساد الحالى، لعبوا دورًا فى توطيد العلاقات مع الكونغو عن طريق صفقات السلاح والمعونات العسكرية التى مكنت إسرائيل من التغلغل فيها، ولقد كوفئ بن حانان على نجاح سياسته فى الكونغو بأن تولى فى ١٩٩٧ رئاسة قسم الصادرات العسكرية بوزارة الدفاع، وكان مسئولًا بحكم منصبه عن تنشيط صادرات إسرائيل العسكرية، ومنح التصاريح اللازمة لذلك، استمر فى منصبه إلى ٢٠٠٨، ونجحت إسرائيل فى هذه الفترة فى مضاعفة صادراتها العسكرية بنحو ثلاثة أضعاف؛ لأنه اعتبر أن الأسلوب الذى أدار به علاقته مع الكونغو يعد أفضل دليل على النجاح الذى حققه؛ حيث تميزت العلاقة ـ على حد قول الكاتب ـ بين إسرائيل والكونغو بالشراكة لسنوات طويلة، ويقول إن رئيسها السابق موبوتو سيسى سيكو الذى قاد بلاده بوحشية وفساد طيلة ٣٢ عامًا حصل على دورة مظليين فى إسرائيل.

ويتضح من تقرير سرى أعده فى عام ٢٠٠١ الدكتور موشيه عامى عور، مدير إدارة العلاقات الخارجية بوزارة الدفاع، وتناول فيه العلاقات الأمنية بين إسرائيل والكونغو إبان حكم سيسى سيكو، أن إسرائيل قامت بتدريب فرق الجيش الكونغولى، كما أجرت دورات لضباط

---

(١٦٩) هاآرتس: ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٩ تفاصيل العلاقات السياسية بين إسرائيل وجمهورية الكونغو، بقلم جيدى فايتس «مختارات إسرائيلية سبتمبر ٢٠٠٩».

كبار فى الجيش الكونغولى، وقامت بإرسال وفد عسكرى ضم نحو ١٥ ضابطًا إسرائيليًّا لتوطيد العلاقات الأمنية بين البلدين، وبلغ حجم الصادرات العسكرية للكونغو فى الثمانينيات نحو ٣٠ مليون دولار.

لكن بعد دخول الكونغو فى أتون الحرب الأهلية فى مطلع التسعينيات، تم إجلاء البعثة العسكرية الإسرائيلية منها، وجاء فى التقرير السرى أنه وبعد وفاة الرئيس موبوتو سيسى سيكو قامت الجيوش المجاورة بغزو زائير، وتمكن زعيم المتمردين لوران كابيلا من الإمساك بزمام الأمور فى البلاد، وأصبحت الدولة تعيش حربًا أهلية شرسة شهدت عمليات إبادة جماعية.

والغريب أن إسرائيل تظاهرت بأنها ترفض التعامل مع نظام كابيلا الذى يقمع حقوق الإنسان، وفى الوقت نفسه وطدت علاقتها به؛ فالمصالح الإستراتيجية والاقتصادية وغيرها لها اليد العليا.

ومصالح إسرائيل متعددة، تشمل جميع المجالات الاقتصادية من تجارة وتنقيب عن الماس لمشروعات زراعية ورى إلى خدمات عسكرية، وقام رجل الأعمال دان جرتلر، وهو رجل أعمال إسرائيلى ومن أكبر العاملين فى مجال الماس بالاستعانة بيوسى كميسا، وهو ضابط سابق بالجيش الإسرائيلى، وطلب جرتلر من إسرائيل ـ ومن المؤكد أن هذا بناء على طلب كابيلا عام ٢٠٠٠ ـ أن تقوم بتدريب الجيش الكونغولى؛ مما يؤدى بالتالى لتأمين أعماله فى التنقيب. وقام كميسا استجابة لجرتلر بالتوجه إلى إدارة الصادرات العسكرية فى وزارة الدفاع وطلب منهم إذنًا لإدراة مفاوضات مع نظام رولان كابيلا، وقال كميسا فى الدعوى القضائية التى رفعها عام ٢٠٠٤ ضد إدارة الصادرات العسكرية إنه فى أحد لقاءاته مع بن حانان رئيس إدارة الصادرات، اقترح عليه الأخير أن يشرك صديقه المقرب مائير داجان قبل توليه رئاسة الموساد فى هذا المشروع، وهو ما نفاه بن حانان تمامًا. ورفضت إدارة الصادرات العسكرية طلب كميسا بحجة أنه يتعارض مع سياسة إسرائيل فى تقديم المساعدات الأمنية، وأن سياسة إسرائيل تمنع تقديم خدمات أمنية لهذه الدولة؛ وذلك بسبب خلفية هذا النظام لقمعه حقوق الإنسان ورفض المجتمع الدولى له!.

وفى خطاب بعث به ممثل وزارة الخارجية الإسرائيلية آفراهام تولدو فى نوفمبر ٢٠٠٠ إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية، ذكر أن دولة الكونغو يسيطر عليها نظام ديكتاتورى برئاسة كابيلا الذى تولى الحكم فى أعقاب انقلاب عسكرى، وأدخل البلاد فى حرب أهلية دامية، وإلى أن تعود الكونغو إلى الديمقراطية لن نوافق على بيع سلاح لها.

هذا هو المعلن، أما على أرض الواقع فشيء آخر. فقد تم الاتصال بنظام كابيلا، وسمحت إسرائيل لكميسا بدعوة بسكال ميومبانايت رئيس الأركان الكونغولى لزيارة إسرائيل، وفى الوقت نفسه أرادت إخفاء الأمرُ على الرأى العام العالمى وخاصة الصحافة الأمريكية، فأرادت أن تكون الزيارة سرية فى ضوء الاتهامات القاسية التى ترددها وسائل الإعلام العالمية مؤخرًا، لا سيما وسائل الإعلام الأمريكية بشأن تورط كبار الضباط فى الجيش الكونغولى فى عمليات قتل المدنيين، ويجب الامتناع تمامًا عن نشر أى تفاصيل تتعلق بالزيارة.

طلبت إسرائيل من السفيرة الإسرائيلية نيكول أن توضح لنائب رئيس الأركان الكونغولى، أنه فى ضوء الحرب الأهلية عليه ألا يتوقع أن تؤدى زيارته لتل أبيب إلى توقيع صفقات سلاح.

يقول الكاتب رغم كل هذا فقد وصلت وثائق سرية إلى صحيفة هاآرتس أن بن حانان كان له دور رئيسى فى دفع صفقة سلاح بين هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية والحكومة الكونغولية، وكان لداجان وبن جال دور رئيسى فى هذه الصفقة، ولم يكتف بن حانان بذلك بل عمل بدأب وهمة على دفع الصفقة إلى الأمام، علمًا بأنه كان يطلع المسئولين فى وزارة الدفاع على الأمور.

وطلب جرتلر ـ بحكم عمله فى صناعة الماس وسعيًا لتدعيم استثمارته ـ فى صيف ٢٠٠٠ من بن جال أن يدرس إمكانية تقديم مساعدات إسرائيلية للجيش الكونغولى، وأرسل بن جال خطابًا سريًا فى سبتمبر إلى بن حانان قال فيه «فى إطار النشاطات الواسعة لجرتلر فى الكونغو، وفى ضوء علاقاته الوثيقة بالرئيس الكونغولى لوران كابيلا، فإنى أود إبلاغك بأن الرئيس كابيلا قد أبدى اهتمامه بالحصول على سلاح إسرائيلى وبشكل عاجل، ومعه كبار مسئولى الحكومة الكونغولية»، وفى تلك الأثناء كان بن جال قد جند داجان للمهمة.

ولقد زار بن حانان كلًّا من جرتلر وبن جال وتسلما منه رسالة إلى لوران كابيلا «أبلغنى اللواءان احتياط بن جال وداجان أنك دعوتهما لزيارة بلادك، السيد بن جال خبير أمنى ومحل تقدير كبير فى وزارة الدفاع الإسرائيلية، ونوافق بكل سرور على زيارة بن جال، ونأمل أن يستطيع خلال هذه الزيارة المهمة أن يقف على الاحتياجات الأمنية الكفيلة بتعزيز أواصر التعاون والصداقة بين بلدينا».

أخذ بن حانان توقيع كبار مسئولى وزارة الدفاع على هذه الرسالة ومن بينهم مدير عام الوزارة عاموس ياروس، كما سارع بإرسال خطاب إلى المسئول عن الأمن فى وزارة الدفاع يجئيل جوزيف

لإطلاعه على موضوع لقائه مع جرتلر وبن جال، وقال بن حانان فى رسالته أن جرتلر سيتولى تعريف اللواءين احتياط بن جال وداجان برئيس الكونغو وكبار قادة الجيش، وأوضح أنه لا يهتم بالمسائل الأمنية فى الكونغو، وأن كل اهتمامه ينحصر فى الماس، وأن استعداده لحضور اللقاء الذى سيجمع بين مسئولين إسرائيليين ورئيس الكونغو تنبع من رغبته فى تعزيز الصادرات العسكرية لإسرائيل. وبعد بضعة أشهر أرسل رسالة أخرى كان عنوانها عرضًا لشراء منتجات لحساب حكومة الكونغو، وتضمنت تفاصيل أولية عن أسلحة متعددة يمكن بيعها للحكومة الكونغولية، وتشمل صواريخ ودبابات ومدافع هاون وبنادق وغيرها، وفى رسالة أخرى إلى بن جال تحدث صراحة عن أمله فى أن تكلل عملية بيع السلاح للكونغو بالنجاح «نأمل أن تنجح مبادرتك»، ويقول الكاتب «الغريب أن هذا هو الرجل نفسه الذى أبلغ كميسا أن حكومة إسرائيل لا توافق على بيع عتاد عسكرى أو خبرة أمنية للكونغو».

وفى ديسمبر ٢٠٠٠، وبعد أن زار بن جال الكونغو وقابل بواسطة جرتلر كبار المسئولين، سارع بن حانان بإرسال رسالة إلى كابيلا استهلها بهذه الكلمات «أتشرف أن أكتب لجلالتك وأطلب مساعدتك»، وكشف بن حانان عن لقاءات بن جال فى كنشاسا مع قادة الجيش الكونغولى، وكتب فى نهاية الرسالة عن استمرار المباحثات «وإعداد خطة عسكرية شاملة بمساعدة مؤسسة الصناعات العسكرية لدينا، نحن نولى أهمية بالغة للتعاون بين بلدينا، ونأمل أن تثمر زيارة بن جال فى يناير عن نتائج إيجابية».

فالمبادئ التى ذكرتها إسرائيل أمام العالم عن الديمقراطية ما هى إلا غطاء وستار تخفى وراءه الحقائق، إنها تساعد الأنظمة التى وصفتها بالدكتاتورية وحكامها بالطغاة، وهذا يوضح مدى نفوذ التجار الإسرائيليين فى الكونغو وقوة صلاتهم بحكامها.

لم يتم تحقيق الاتفاقية آنذاك لمقتل رولان كابيلا على يد حارسه الشخصى راشيد كرسكى فى ١٦ يناير، وترك بعد وفاته حربًا أهلية استمرت سنتين ونصف السنة، وحصدت أرواح ما يزيد على مليون قتيل، تبع ذلك تولى نجله جوزيف كابيلا ـ الذى كان يشغل حينها منصب رئيس الأركان ـ السلطة خلفًا لوالده، بينما كان عمره لا يتجاوز فى حينه ثلاثين عامًا.

بناء عليه سعت إسرائيل لتوطيد علاقاتها به، فأرسل بن حانان رسالة عزاء إلى جوزيف كابيلا، أعرب عن أسفه وحزنه البالغ لوفاة والده، وذكر أنه يأمل ألا يؤدى هذا الحادث المأساوى إلى التثبيط

من عزيمته على حمل التركة التى خلفها والده بشجاعة، وذكر أن إسرائيل فى مثل هذه الظروف لن تتردد بالوفاء بالتزاماتها ودعم شعبه، وأنها ستلبى جميع احتياجات الجيش الكونغولى.

وبعد نحو شهر، أرسل بن حانان رسالة أخرى إلى كابيلا ذكر فيها الزيارة المرتقبة من بن جال وداجان إلى الكونغو، وقال «نأمل أن يستطيعا خلال الزيارة المهمة تقديم مشورات لكم عن الأنشطة الإضافية الكفيلة بتعزيز التعاون بين البلدين»، لم تكن السفيرة الإسرائيلية فى الكونغو غافلة عن هذا النشاط العسكرى، وفى أبريل أرسلت برقية إلى وزارة الخارجية قالت فيها إنها تصدق الشائعات أن جنرال داجان يوجد فى كنشاسا، وأنه التقى ثلاث شخصيات كونغولية مقربة من الرئيس، ويبدو أن شركة IDI، ودان جرتلر ضالعان فى الصفقة.

وفى أبريل ٢٠٠١، وصل إلى إسرائيل وفد عسكرى كونغولى قابل داجان وبن جال، اللذين طلبا أن تحاط هذه الزيارة بالسرية، ورتب بواسطة جرتلر ـ الذى أبدى للمسئولين فى إسرائيل رغبة الرئيس الكونغولى ـ زيارة وفد من بلاده إسرائيل، وأبدت وزارة الدفاع اهتمامًا بزيارة مؤسسة الصناعات العسكرية، وأجرت لقاءات مع عدد من كبار مسئولى وزارة الدفاع الإسرائيلية، وعلى رأسهم رئيس قسم العمليات دان هرئيل، ومدير عام الوزارة عاموس يارون، ويوسى حنان، وفى ختام الزيارة قام داجان وبن جال بإرسال برقية سرية لقيادة وزارة الدفاع تتضمن كل ما تم الاتفاق عليه مع الجانب الكونغولى بشأن ما سيحصلون عليه من عتاد عسكرى، ومن الجدير بالذكر أن بن جال لم يكن لديه فى تلك المرحلة تصريح بإدارة المفاوضات.

ولقد رجعوا إلى أرئيل شارون؛ لأنهم احتاجوا للحصول على دفعة من رئيس الهرم السلطوى فى إسرائيل، عندما كان رئيسًا للوزارة وكان بن جال وداجان على علاقة وثيقة برئيس الوزراء شارون، كما أن داجان تولى رئاسة الحملة الانتخابية لشارون فى عام ٢٠٠١، وفى الحادى عشر من يوليو، بعث بن جال برسالة ومسودة لخطاب، وأرسل بن حانان الرسالة إلى مدير عام وزارة الدفاع، عاموس يارون، وفى ذلك اليوم بعث شارون برسالة إلى كابيلا أبلغه فيها أنه يوافق على طلبه بالحصول على مساعدات من إسرائيل لتحسين الأمن الداخلى فى الكونغو، وأنه يولى أهمية بالغة لتوطيد التعاون بين البلدين، وكانت مؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية قد طلبت من وزارة الدفاع فى أبريل ٢٠٠١ إذنًا بالتفاوض مع الكونغوليين لتدريب وتسليح وحدات الحرس الرئاسى الكونغولى، غير أن وزارة الخارجية أصرت على موقفها الرافض لبيع سلاح إلى الكونغو، وبالتالى رفض طلب مؤسسة الصناعات العسكرية، لكن أصر مسئولو المؤسسة على موقفهم،

وعندها تدخل بن حانان الذى عرض على نائب المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية لشئون التخطيط والعلاقات الخارجية الأمنية كوتى مور، كل الوثائق المتعلقة بالصفقة، وبدوره توجه مور إلى مسئولى وزارة الخارجية، وأوضح لهم أن جوزيف كابيلا يختلف عن والده الدكتاتور رولان، وأن الصفقة تنطوى على أهمية قصوى لإسرائيل؛ نظرًا لما ستجنيه من أرباح تصل لعشرات الملايين من الدولارات، وكذلك لما تضمنته ـ كما ذكر ـ من أهمية تتعلق بزيادة التأثير السياسى لإسرائيل فى الكونغو.

فإسرائيل ستحصل على أرباح مادية، والأهم زيادة نفوذها على صانعى القرار فى الكونغو.

وفى سبتمبر ٢٠٠١، وصلت الموافقة المنشودة من وزارة الخارجية الإسرائيلية، وبعد ذلك حصل بن جال على موافقة من عاموس يارون للتفاوض مع السلطات الكونغولية على صفقات سلاح، وأثمرت المباحثات، وبعد بضعة أشهر وصلت وفود من الحرس الرئاسى الكونغولى إلى إسرائيل لتلقى دورات تدريبية خاصة داخل المنشأة التابعة لمؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية، كما تم فى الوقت نفسه إرسال شحنات أسلحة للكونغو بملايين الدولارات.

ويقول يوناش بن جال فى حديث لجريدة هاآرتس: «لست من رجال الأمم المتحدة أو شئون حقوق الإنسان، كل ما قمت به كان تحت سمع وبصر كافة المسئولين الإسرائيليين، وحصلت على كل الموافقات اللازمة، لا توجد خطوة تمت فى هذا الجانب إلا بموافقة كبار المسئولين»، ويقول بن جال إن الحرب القبلية تشتعل فى كافة أنحاء أفريقيا بسبب النزاعات الحدودية، وأن الكونغو الشرقية ومنطقة البحيرات بها ثروات جعلت جميع دول العالم تضع عينها عليها، وهو الأمر الذى أبقاها دائمًا أسيرة الحروب، فهو يرى أن دول أوروبا وأمريكا هى التى تسعى لاستمرار تلك الحروب لاستغلالها، وقال جرتلر إن كابيلا استدعاه، وكان محتاجًا لحراس شخصيين، وحصل على كل التصاريح من وزارة الدفاع الإسرائيلية، ووصل ٣٠ ـ ٤٠ ضابطًا لتلقى دورة فى أكاديمية مكافحة الإرهاب التابعة لمؤسسة الصناعات العسكرية، كما اشتروا بعض الأسلحة الخفيفة.

من المؤكد أن إسرائيل لا تهتم بالقيم ولا المثل التى تعلنها، كما قال يوناش بن جال إنه ليس عضو فى جمعية حقوق الإنسان، وهو نفس ما أكده يوسى ميلمان فى مقال آخر فى هاآرتس، حيث أشار الكاتب إلى أن إسرائيل تدعم الأنظمة الدكتاتورية فى غينيا والكونغو، ويوضح مدى التأثير الذى يمارسه هؤلاء عن طريق الصفقات والعلاقات مع الرؤساء والشخصيات المؤثرة

فى السياسة فى الدول الأفريقية، ومدى نجاح اللوبى اليهودى وتجارته فى توثيق الصلات مع حكام المنطقة[١٧٠].

وأكد الباحث الإسرائيلى زئيف شيف الذى ذكر أن إستراتيجية شد الأطراف التى تم تبنيها فى أواخر الخمسينيات جرى تجاوزها، بحيث أصبح المرفوع الآن هو شعار البتر وليس الشد، وبمقتضى ذلك فإن الدعم الموجه إلى الجماعات العرقية أو الطائفية تحول، بحيث لم يعد يستهدف إضعاف الموقف العربى فى مواجهة إسرائيل، وإنما أصبح التخطيط الإسرائيلى يولى أهمية خاصة لعملية البتر لتلبية الطموحات العرقية والدينية فى الانفصال، وتشكيل الكيانات المستقلة عن الدول العربية[١٧١].

* * *

(١٧٠) هاآرتس: ٦/ ٨/ ٢٠٠٩.

(١٧١) http://www.ahram.org.eg10/ 23/ 2009

خاتمة

بعد عرض موقف إسرائيل وخططها لاختراق أفريقيا، وأطماعها فى مياه النيل نظرًا لما تعانيه من نقص خطير فى المياه، ومن ناحية أخرى لاستخدام علاقاتها وتأثيرها على دول حوض النيل كورقة ضغط على مصر، وما بينه شمعون بيريز فى كتابه «الشرق الأوسط الجديد»، وتم بحثه فى مؤتمرات ـ كمؤتمر هرتزليا ـ ونشرته صحف وكتب ودراسات إسرائيلية، وأخرى غربية، وما أفاده خبراء متخصصون عرب وأجانب، فهل يمكن تبسيط كل ذلك تحت شعار نظرية المؤامرة الوهمية؟

والملاحظ أن مصر بدأت فى اتخاذ خطوات إيجابية بالاتجاه لأفريقيا تمثلت فى زيارات المسئولين، وآخرها زيارة الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء، والمطالع للصحف يجد نشاطًا ملحوظًا، ففى الأهرام فى ١٨ أكتوبر: القاهرة تستضيف وزراء التجارة الأفارقة، وفى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٩ جدل حول موافقة المجلس الأعلى للجامعات على إنشاء فروع للجامعات المصرية بدول حوض النيل، و٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩ استثمارات مصرية فى الصحة ومحطات الكهرباء الإثيوبية.

وفى خطوة كان يتوقعها الكثيرون، اتخذت دول المنابع السبع موقفًا مضادًا، فقد رفضت فى اجتماع وزراء المياه بدول حوض النيل إدراج مطالب مصر والسودان ضمن الاتفاقية الإطارية، لتقرر دول المنابع التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية فى ١٤ مايو ٢٠١٠ (وقعت خمس دول من سبعة).

وفى حوار مع د. ممدوح حمزة الاستشارى الهندسى والخبير فى ملف مياه النيل [١٧٢]، سأله المحرر عن تأثير إنشاء دول المنابع للسدود فى حصة مصر من مياه النيل.

أجاب: أنه يرى أن إنشاء السدود يؤثر بالسلب على حصة مصر من مياه النيل؛ لأن هذه

---

(١٧٢) حوار مع ممدوح حمزة، الدستور: ١٢ / ٥/ ٢٠١٠.

السدود تحتجز وراءها المياه؛ مما يعرضها للتبخر، فضلًا على أن كثرة هذه السدود سيغير من نظام التدفقات المائية، فمثلًا سد تيكيزى الإثيوبى، أثر فى حصة مصر السنوية من مياه النيل التى تقدر بنحو ٥,٥٥ مليار متر مكعب بنقصان يقدر بنحو ٢٠ مليون متر مكعب وهى نسبة ضئيلة، ولكن هذا الأمر ينطبق عليه المثل القائل «من يفرط فى متر يفرط فى مليون متر» فإثيوبيا مثلًا تخطط لإنشاء ١٠ سدود، فضلًا عن سعيها لتكون أكبر مصدر للطاقة الكهرومائية فى إفريقيا.

ويرى حلمى شعراوى مدير مركز الدراسات الأفريقية والعربية فى حوار فى جريدة الدستور بتاريخ ٥/ ٦/ ٢٠١٠ أن البنك الدولى وخططه حول المياه هو الذى أثار دول المنابع، حيث بدأ البنك الدولى يتحدث عن مشروعات عالمية لضبط المياه وتنظيمها وتسعيرها، كما أن الجفاف الذى ضرب هذه الدول أدى إلى إثارة الموضوع، بالإضافة إلى أنه منذ أزمة البترول فى السبعينيات ظهر مصطلح الماء مقابل البترول، ويضيف أنه منذ عهد السادات لم نعد نسأل عن أفريقيا.

هذا ما يحدث، ويبدو كأننا اكتشفنا حوض النيل فجاة!.

* * *

قائمة المراجع

- أحمد أبو الكف، أحمد غنيم: «يهود مصر والحركة الصهيونية»، دار الهلال، ١٩٦٩.

- أنس مصطفى كامل: «الرأسمالية اليهودية فى مصر» القاهرة ١٩٩٩.

- إميل لودفيج: «النيل حياة نهر»، ترجمة عادل زعيتر، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ٢٠٠٠.

- جون بولوك، عادل درويش: «حروب المياه والصراعات القادمة فى الشرق الأوسط» ترجمة هاشم أحمد محمد، المجلس الأعلى للثقافة. ٢٠٠٥.

- جميل عارف: «المؤامرات الصهيونية على مصر» القاهرة ١٩٩٩.

- جلال يحيى: «تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر» الإسكندرية ١٩٨٤.

- زكى بحيرى: «دارفور (أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية)» مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ٢٠٠٨.

- رشدى سعيد: «نهر النيل، نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل» القاهرة ١٩٨٨.

- سيد محمد موسى حمد: «مصر ودول حوض النيل»، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣.

- شوقى عطا الله الجمل: «تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها» القاهرة ١٩٨٠.

- شوقى عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرازق إبراهيم، محمد المنهاوى: «موسوعة التاريخ والسياسة فى أفريقيا» مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٩.

- شمعون بيريز: «الشرق الأوسط الجديد» ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ، المملكة الأردنية ١٩٩٤.

- عادل عبد الرازق: «بؤر التوتر والنزاع حول المياه فى حوض النيل والعالم العربى والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية فى حوض النيل» الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٤.

- عبد العظيم رمضان: «الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ» إعداد د. عبد العظيم رمضان، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩.

- كامل زهيرى: «النيل فى خطر»، كتاب الأهالى رقم ١٧، القاهرة ١٩٨٨.

- محجوب عمر باشرى: «معالم تاريخ السودان»، الدار السودانية للكتب، الخرطوم ٢٠٠٠.

- محمد عمر بشير: «جنوب السودان»، ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ١٩٧١.

- محمد عوض محمد: «نهر النيل»، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.

- ندوة البحر الأحمر عبر عصور التاريخ، ندوة عقدها اتحاد المؤرخين، ٢٠٠٣.

الدوريات:

أولًا: صحف مصرية

ـ جريدة الدستور: أغسطس ٢٠٠٩، سبتمبر ٢٠٠٩، أكتوبر ٢٠٠٩.

ـ جريدة المصرى اليوم: يونيو ٢٠٠٨.

ـ جريدة الأهرام: ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩، أغسطس ٢٠٠٩، فبراير ٢٠٠٨، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

ـ جريدة الأسبوع: مايو ٢٠٠٩.

ـ جريدة الوفد: ٦/ ٢٠٠٩.

ثانيًا: صحف إسرائيلية

ـ هاآرتس: ٥/ ١٩٩٧، ١١/ ١٩٩٩، ٣/ ٢٠٠٨، ٥/ ٢٠٠٨، ٧/ ٢٠٠٩، ٨/ ٢٠٠٩، ٩/ ٢٠٠٩.

ـ هاتسوفيه: ٧/ ١٩٩٥.

ـ يديعوت أحرونوت: ٤/ ٢٠٠٧.

ـ داڤار: ٣/ ١٩٩٥، ٥/ ١٩٩٥.

ثالثًا: مختارات إسرائيلية:

مقالات:

ـ ميخال سيليغ: «قضية المياه» ٥/ ٥/ ١٩٥٥، وداڤار ١٧/ ٣/ ١٩٩٥.

ـ فيفالد: «الإرهاب يحرك الفكر» ١٢/ ٨/ ١٩٩٨.

ـ روفى شيفد: «الإرهابى رقم ١» سبتمبر ١٩٩٨م، يديعوت أحرونوت.

ـ مختار شعيب: «الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر فى إطار نظرية الأمن الإسرائيلية».

- زئيف شيف: «مياه إستراتيچية»، هاآرتس ٣/ ٤/ ١٩٩٨.

- محمد عز العرب: «العلاقات الإسرائيلية الأفريقية»، يناير ٢٠٠٢.

- هشام الصادق: «مشروع قناة البحر الميت بين التأييد الإسرائيلي والرفض العربي»، ديسمبر ٢٠٠٢.

- تقرير رينات: «إسرائيل تواجه أخطر أزمة مياه»، ١١/ ٣/ ٢٠٠٨.

- أشرف الشرقاوى: «ملخص خطة تبادل الأراضى التى طرحت أمام هرتزليا» إعداد عوزى أراد، جدعون بيجر، راحيل ماكتنجر، أبريل ٢٠٠٨.

- تانى جولدشتين: «لديه جبل من الماس»، أكتوبر ٢٠٠٩.

- باراك رافيد: «ليبرمان فى إثيوبيا» ٢/ ٩/ ٢٠٠٩.

- خيام محمد الزغبى: «جدلية المصالح والأهداف الإستراتيچية للصهيوأمريكية فى فلسطين والسودان» سبتمبر ٢٠٠٩.

- عميره كوهين: «إسرائيل ملتزمة باستيراد المياه من تركيا» نوفمبر ٢٠٠٤.

- جيدى فايتس: «تفاصيل العلاقات العسكرية بين إسرائيل وجمهورية الكونغو» سبتمبر ٢٠٠٩.

- أورى كشتى: «مدارس بتاح تكفاه ترفض استقبال الطلبة الإثيوبيين» أغسطس ٢٠٠٨.

- http: // news _ bbc _ Co_uk / hi/ arbic/ word _ news/ newsid.
- http: // almoslim_net /
- http: // www. alshomoa_ net / todaynews
- http: // natourcenter _ com /.../ news _ view
- http: // www. almasry _ alyoum. com
- http: // www. egypt atals. net / indes
- http: // www. egynews.net/ wps/ portal
- http: // www. rosaonlin _net / Daily / news. asp
- http: // www. wasat. sd/index
- http: // international. daralhayat. com
- http: // Fahmyhoweidy. jeeran. com archive
- http: // www. youm 7. com / news. asp
- http: // www. sudanile. com / index
- http: // www. gossegypt. com/ ar/ index.
- http: // www.Islamicnews. net / Document / Show Doc
- http: //at akhbar. com/ ar/ node.
- http: // www. 14 march. org / news
- http: // www. kenanaon Line.com/ mokhtarat
- http: // www. rtarabic. ru / news _ all _ news
- http: // www. arrouiah. com/ node
- http: // www. Islamtoday. net / albasheer /services
- http: // www. alarbnews. com/ alshaab
- http: // syasasudan. maktoobblog. com/ category

- http: //www. Fikria. org/ mogala.

- http: // www. elaphblog. com/ save

- http: // www. aawsat.com

- http: // www. alarabiya.net / articles

- http: // www. raya. com / site / topics/ article

- http: // 65 _ 17 _ 227. 80 / web / politics

- http: // www. shatharat. net / vb/ archive/ index

www. herzliya conference. org

www. ana sudani. net

www. debka .co.il

- http:// www sudan radio

- http: // www ahram .org eg / idex

- http: // www aljazeera. net